الجـــمـــهـــورية الجـــزائـــرية الديمـــقراطـيـــة الـــشـــعـــبـــيـــة
وزارة التـــعـــلـيـــم العـــالي و البـــحث العـــلـــمـــي
جـــــــامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة –
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

**مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي**

**الميدان:** علوم اقتصادية، تسيير و علوم تجارية

**الشعبة:** علوم التسيير

**التخصص :** مالية وبنوك

**بعنـــوان:**

# أثر الاصلاحات المالية على أداء البنوك التجارية في الجزائر

**من إعداد الطالبتين:**

- عواد أسماء نبيلة
- حسين مليكة

**تحت إشراف الأستاذة:**

د– عواد هاجر

**نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ:.....**

**أمام الجنة المكونة من السادة:**

الدكتور/......./ الدرجة العلمية/ رئيسا
الدكتور/......./ الدرجة العلمية/ مشرفا
الدكتور/......./ الدرجة العلمية/ مناقشا

**السنة الجامعية: 2019/2018**

# كلمة شكر وتقدير

بعد حمد الله تبارك وتعالى حق حمده الذي وفقني أنا وزميلتي لإتمام عملنا هذا

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة الفاضلة " هاجر عواد" على قبولها الإشراف على هذا العمل

وعلى صبرها معنا.

ونشكر كل أساتذة "قسم العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير لولاية سعيدة "

الذين كان لهم الفضل في تكويننا خلال مشوارنا الدراسي

وشكرا

**الإهداء (1)**

إلى أمي الغالية **غزيل** أطال الله في عمرها.....

و إلى أختي **فايزة** رفيقة دربي وحياتي.....

و إلى إخوتي **عيسى و مخطار و حليم** الذين أتمنى لهم التوفيق...

و إلى أولاد أخي **بشرى و عبد الهادي** أتمنى لهم النجاح والتفوق...

و إلى **خطيبي** الذي أتمنى له التوفيق.....

و إلى كل أفراد عائلتي الكبيرة...

أهديهم هذا العمل البسيط....

***مليكة***

**الإهداء (2)**

إلى روح **أبي**

إلى **أمي** العزيزة أطال الله في عمرها

إلى أخواتي و إخواني و أبنائهم : **ريان ،جواد،صوفيا ،إيناس**

إلى جدتي الحبيبة و كامل أفراد عائلتي

إلى جميع صديقاتي و أصدقائي

وكل من ساعدني خلال مشواري الدراسي

***نبيلة***

**الملخص**

الهدف الرئيسي لهده الدراسة هو استقصاء أثر الإصلاحات المالية على أداء البنوك التجارية الجزائرية. و من اجل بلوغ هذا الهدف، قمنا بتطبيق دراسة كمية باستخدام أساسيات التكامل المتزامن الذي يعبر عن علاقات طويلة الأمد او علاقات التوازن بين المتغيرات حيت عبرنا عن أداء البنوك بثلاثة متغيرات تابعة و المتمثلة في : العائد على الأصول ، العائد على حقوق الملكية، صافي هامش الربح وعبرنا عن الإصلاحات المالية بمجموعة من المؤشرات المستخرجة من قاعدة بيانات البنك الدولي. و كانت أهم النتائج المتحصل عليها هو عدد قليل للعلاقات طويلة الأمد بين المتغيرات التابعة و المتغيرات المستقلة العشر المختارة, و رفع بعض النتائج القياسية الشاذة في حال تطبيق التكامل المتزامن على السلاسل الزمنية صغيرة الحجم, لذا لا يمكننا تعميم نتائج هذه الدراسة.

**الكلمات المفتاحية:** الإصلاحات المالية ، أداء البنوك ، التكامل المتزامن ، NIM , ROA, ROE، الجزائر .

**Résumé**

L'objectif principal de cette étude est de vérifier l'impact des réformes financières sur la performance des banques commerciales algériennes. Et pour atteindre cet objectif, nous avons appliqué une étude quantitative en se basant sur les principes fondamentaux de la co-intégration, qui traduit les relations à long terme entre les variables, où nous avons représenté la performance des banques avec trois variables: ROE, ROE, NIM .Et nous avons utilisé des proxys pour représenter les réformes financières en considérant un ensemble d'indicateurs extraits de la base de données de la Banque mondiale. Et les résultats les plus importants ont été qu'il existe un nombre restreint de relations à long terme entre les variables dépendantes et les dix variables indépendantes sélectionnées, cependant nous ne pouvons pas généraliser les résultats de cette étude étant donné le nombre réduit d'observations.

**Mots-clés:** Réformes financières, performance bancaire, co-intégration, NIM, ROA, ROE, Algérie.

**Abstract**

The core idea of this study is to investigate the impact of financial reforms on the performance of Algerian commercial banks. And to achieve this goal, we applied a quantitative study based on the fundamental principles of co-integration, which reflects the long-term relationships between variables, where we represented the performance of banks with three variables: ROE, ROE, NIM. And we used proxies to represent financial reforms by taking at a set of indicators extracted from the World Bank database. And the most important results was that there is a small number of long-term relationships between the dependent variables and the ten independent variables selected, however we can not generalize the results of this study given the undersized number of observations .

**Keywords:** Financial Reforms, Banking Performance, Co-integration, NIM, ROA, ROE, Algeria

| قائمة المحتويات | |
|---|---|
| **المحتويات** | **الصفحة** |
| شكر و تقدير | |
| الإهداء | |
| الملخص | I |
| الفهرس | II –IV |
| قائمة الجداول | V |
| قائمة الأشكال | VI |
| المقدمة العامة | أ–د |
| الفصل التمهيدي : الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر | |
| مقدمة الفصل | 16 |
| **المبحث الأول : ماهية الإصلاحات الاقتصادية** | 17 |
| المطلب الأول : مفهموم الإصلاح الاقتصادي | 17 |
| المطلب الثاني : مؤشرات الإصلاح الاقتصادي | 19 |
| **المبحث الثاني : أوضاع الاقتصاد الجزائري مند الاستقلال** | 28 |
| المطلب الأول : الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاح الاقتصادي1962–1986 | 28 |
| المطلب الثاني : الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر | 31 |
| الفصل الأول : الإصلاحات المالية في الجزائر | |
| مقدمة الفصل | 46 |
| **المبحث الأول : الاستقلال المالي و النقدي و بناء النظام المصرفي الجزائري** | 47 |
| المطلب الأول : نشأة الجهاز المصرفي الجزائري | 47 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري (1962_1970) | 51 |
| **المبحث الثاني : الإصلاحات المالية و النقدية ضمن إطار الاقتصاد المخطط** | 55 |
| المطلب الأول : الإصلاحات المالية الممتدة بين 1971 -1985 | 56 |
| المطلب الثاني : النظام المصرفي الجزائري و إصلاحات الثمانينات | 58 |
| **المبحث الثالث: الإصلاح المالي و النقدي بما ينسجم مع متطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق** | 64 |
| المطلب الأول : الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض 90-10 | 64 |
| المطلب الثاني: تعديلات قانون النقد و القرض 90-10 | 76 |
| الفصل الثاني : قياس أداء البنوك التجارية – أدبيات نظرية | |
| مقدمة الفصل | 86 |
| **المبحث الأول : عموميات حول الأداء** | 87 |
| المطلب الأول : مفهوم الأداء و أنواعه | 87 |
| المطلب الثاني : أهمية الأداء و أهدافه | 92 |
| المطلب الثالث : مصادر الأداء و العوامل المؤثرة فيه | 93 |
| **المبحث الثاني : مفهوم تقييم الأداء و جوانبه** | 95 |
| المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء | 95 |
| المطلب الثاني : أهداف تقييم الأداء | 96 |
| المطلب الثالث : قواعد عملية تقييم الأداء و صعوبات التي تواجهها | 97 |
| **المبحث الثالث : أساسيات تقييم الأداء المالي و نماذج قياسه** | 100 |
| المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي و مؤشراته | 100 |
| المطلب الثاني : نماذج تقييم أداء المالي | 213 |
| الفصل الثالث : اثر الإصلاحات المالية على أداء البنوك التجارية الجزائرية | |
| مقدمة الفصل | 127 |
| **المبحث الأول : المعطيات** | 128 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول : المتغيرات التابعة(الداخلة) | 129 |
| المطلب الثاني: المتغيرات المستقلة | 130 |
| **المبحث الثاني : المنهجية** | 138 |
| المطلب الأول: الدراسة البيانية | 139 |
| المطلب الثاني: الدراسة الإحصائية | 142 |
| المطلب الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية | 144 |
| المطلب الرابع: اختبار التكامل المتزامن | 147 |
| خاتمة الفصل | 161 |
| الخاتمة العامة | 163 |
| قائمة المراجع | 177-168 |
| الملحق 1 | 179 |

| قائمة الجداول | | |
|---|---|---|
| **الرقم** | **عنوان الجدول** | **الصفحة** |
| (1-1) | برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي(2001-2004) | 40 |
| (2-1) | مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) | 41 |
| (1-2) | هيكل الشبكة المصرفية في الجزائر قبل 1962 | 50 |
| (2-2) | قائمة البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر | 82 |
| (1-3) | مؤشرات العائد | 116 |
| (2-3) | مؤشرات المخاطرة | 118 |
| (3-3) | نموذج لبطاقة الأداء المتوازن | 123 |
| (1-4) | المتغيرات التابعة للدراسة (المفهوم و المصدر) | 129 |
| (2-4) | المتغيرات المستقلة (الخارجية) (المفهوم و المصدر) | 130 |
| (3-4) | إحصائيات الوصفية لسلاسل الزمنية (للمتغيرات التابعة و المستقلة) | 143 |
| (4-4) | اختبار استقرارية المتغيرات التابعة و المستقلة | 145 |
| (5-4) | اختبار التكامل المتزامن ل LNIM | 149 |
| (6-4) | اختبار درجة التأخير للمتغير LNIM | 151 |
| (7-4) | اختبار التكامل المتزامن ل LROA | 153 |
| (8-4) | اختبار درجة التاخير للمتغير LROA | 155 |
| (9-4) | اختبار التكامل المتزامن لـ LROE | 156 |
| (10-4) | اختيار درجة التأخير للمتغيرLROE | 158 |

| قائمة الأشكال | | |
|---|---|---|
| **الرقم** | **عنوان الأشكال** | **الصفحة** |
| (1-1) | رسم توضيحي للمربع السحري كالدور | 21 |
| (1_2) | شكل النظام المصرفي في الجزائر في عام 2001 | 75 |
| (1-3) | طريقة حساب العائد على حقوق الملكية(ROE) | 116 |
| (1-4) | تطور المتغيرات التابعة للفترة 1996-2016 | 139 |
| (2-4) | تطور المتغيرات المستقلة خلال الفترة 1996-2016 | 140 |

**مقدمة عامة**

عرفت اقتصاديات الدول في مطلع الثمانينات العديد من الأزمات حيت كان لابد لها من انتهاج مجموعة من الإصلاحات من اجل النهوض بالاقتصاد العالمي و دفع النمو الاقتصادي و القضاء على الاختلالات الاقتصادية التي تعيق قدرة هذه الدول علي تحقيق النمو الشامل و المستدام . حيت كانت العديد من برامج التصحيح الاقتصادي و إصلاح الهيكلي و من أهما الإصلاحات في القطاع المالي ، بحيث يحتل هذا الأخير مركزا حيويا في الهيكل الاقتصادي لدول العالم حيت انه يعتبر من أهم العناصر في عملية التنمية الاقتصادية و تزداد أهميته من يوم إلى آخر، مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة و مع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي من جهة أخرى. كما أن نجاح النظام المالي في وقتنا الحاضر أصبح مرهونا بمدى فعالية و نجاعة الجهاز المصرفي للدول، و مدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة .

ونظرا لأهمية النظام المالي في دفع عجلة النمو ة التنمية الاقتصادية بمختلف اقتصاديات الدول بغض النظر من مستوي تطورها و درجة التصنيع لديها وذلك من خلال الوظائف التي يقوم بها ، حيت يسهل عملية تعبئة و تجميع الادخار و بالتالي يشكل مخزن للموارد المالية الضرورية لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية . و في إطار تحقيق النمو الحقيقي و البيئة الاقتصادية الملائمة لقد تبنت معظم دول العالم جملة من الإصلاحات لتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك بالتخلي عن اقتصاد الموجه و تبني آليات اقتصاد السوق و التي اشتملت هذه الإصلاحات على عدة قطاعات و من بينها القطاع المالي و المصرفي ، حيث تبنت الجزائر على غرار باقي الدول النامية في أوائل التسعينيات من القرن الماضي هذه الإصلاحات بهده تحرير القطاع المصرفي وفتحه أمام المنافسة و سماح بإنشاء بنوك خاصة الوطنية و مختلطة و ترخيص بفتح فروع البنوك الأجنبية في الجزائر و كان لصدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض الرغبة الواضحة من طرف السلطات المالية الجزائرية في ذلك . وخاصة بعد الفشل الذي أظهره النظام المصرفي في ظل التوجه الاشتراكي ونتيجة لذلك أصبح الإصلاح المصرفي في الجزائر مرتبطا بتطوير الخدمات المصرفية و دعم القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية بغية الرفع من كفاءة أداء المنظومة المصرفية.

و من خلال ما سبق يمكن التعبير عن الإشكالية الرئيسية التي تعتبر المحور الأساسي الذي يبنى حوله هذا البحت المتمثلة في :

- **ما هو اثر الإصلاحات المالية على أداء البنوك التجارية في الجزائر ؟**

و حتى يتيسر لنا السيطرة على جوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي الخطوط العريضة للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر مند الاستقلال ؟
- ما هي اهم الإصلاحات المالية التي مست القطاع المالي في الجزائر ؟

- ماهي اهم مميزات القطاع المالي في الجزائر ؟

ومن اجل الإجابة على هذه التساؤلات نضع مجموعة من الفرضيات :

- السلطات المالية في الجزائر قامت بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية و المالية .
- القطاع المالي في الجزائر مهيمن عليه من طرف البنوك التجارية و التي تهيمن عليها البنوك التجارية العمومية.
- الإصلاحات المالية التي قامت بها الحكومة الجزائرية من شأنها تحسين مستوى أداء البنوك .

**دوافع اختيار الموضوع**

لقد اخترنا هذا الموضوع وفق اعتبارات عديدة منها : أنه كان من اقتراح الاستاد المشرف ، ونظرا للقيمة العلمية للموضوع . و نظرا لنذرة الأبحاث العلمية التجريبية في موضوع تأثير الإصلاحات المالية على القطاع المالي و المصرفي في الدول النامية و خاصة الجزائر.

**أهمية البحث**

تتجلى أهمية الموضوع المتعلق بدراسة اثر الإصلاحات المالية على القطاع المصرفي في انه من البحوث الأكاديمية التي كان لها نصيب كبير من الدراسات التجريبية في الدول المتقدمة, بحيث تم معالجتها بطرق متعددة و باستخدام مختلف أساليب الاقتصاد القياسي بالنسبة لهذه الدول. بينما تبقى هذه البحوث نادرة نوعا ما بالنسبة للدول النامية, و من بينها الجزائر و هذا لضعف و صعوبة الحصول على المعطيات .

**منهجية البحث**

من اجل معالجة هذا الموضوع اعتمدنا على مناهج مختلفة نذكر منها:

المنهج الوصفي وذلك فيما يخص وصف القطاع المصرفي الجزائري. المنهج التحليلي و ذلك فبما يخص تحليل أهم الإصلاحات المالية و الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية, و المنهج التجريبي فيما يخص تطبيق أساليب الاقتصاد القياسي من اجل استنباط اثر الإصلاحات المالية علي أداء القطاع المصرفي الجزائري .

**الدراسات السابقة**

من خلال بحثنا هذا قمنا بالاطلاع على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع بحثنا نذكر منها ما يلي:

- Gasmi souad "The Impact of Financial Liberalization on the Performance of the Algerian Public Banks'', doctorat thesis, university of Tlemcen 2014-2015.

التي قامت باستقصاء أثر التحرير المالي على أداء البنوك العمومية في الجزائر بحيث استخدمت معطيات بانل لخمسة بنوك عمومية خلال الفترة 1997-2012 .و قد عبرت عن أداء البنوك بثلاث مؤشرات هي: العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة. كما تم التعبير عن التحرير المالي أيضا بثالث مؤشرات هي: حجم الوساطة، معدلات الفائدة الحقيقية والتمركز البنكي وتمثلت نتائج وجود أثر ايجابي لكل من حجم الوساطة والتمركز البنكي على أداء البنوك العمومية الجزائرية وعدم وجود أي أثر معدلات الفائدة الحقيقية على هذا الأخر

- دراسة الشيخ ولد محمد عبد هلال : رسالة ماجستير بعنوان النظام المصرفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية دراسة حالة البنك الموريتاني للتجارة الدولية BMCI ،جامعة تلمسان 2010-2011.

تناولهدا البحث موضوع النظام المصرفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية وتم معالجة هدا الموضوع بالتطرق لماهية النظام المصرفي بصفة عامة من الناحية النظرية ،في حين تم التركيز على أهم الإصلاحات الاقتصادية للنظام المصرفي الموريتاني في الجانب التطبيقي، معإيضاح تأثيرهده الإصلاحات على البنك الموريتاني للتجارة الدولية ، وتوصل منخلال هده الدراسة إلىمجموعة منالاستنتاجات التي تفسرأسباب أزمات النظامالمصرفي فيمختلف مراحله والتيتعود إلى تدني مستوى الرقابةالخارجية وعدم صرامتها. و عدم وجود هيئات متخصصة في تمويل التنمية حتى يتسنى تخصيص الموارد المصارف التجارية لتمويل الخدمات و استقلالية البنكالمركزي ضرورية لرفعمن فعالية السياسة النقدية.

- الدراسة التي قام بها "بطاهر علي " بتاريخ 2005/2006 بعنوان " إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية " والذي توصل من خلالها إلى:
  - أهمية الاعتماد على النظام المصرفي في تمويل التنمية.
  - الإصلاح الاقتصادي ضرورة لنجاح الإصلاح المالي.
  - الإصلاح المالي خطوة رئيسية في الإصلاح الاقتصادي.

استمرار محدودية النظام المصرفي في أداء وظيفته الأساسية كوسيط مالي.

**محتويات الدراسة**

تحتوي هذه الدراسة على جانب نظري و جانب تطبيقي ، و على صعيد التحرير قسمنا هذا البحث إلى أربعة فصول، بحيث ارتأينا تقديم الفصل التمهيدي المعنون بالإصلاحات الاقتصادية في الجزائر من أجل تقديم إطار عام لأهم الإصلاحات الملية في الجزائر و التي تمثل أساس بحثنا ، بحيث قدمنا في هذا الفصل مفاهيم عامة حول الإصلاحات الاقتصادية و أهم الإصلاحات الاقتصادية التي مست الجزائر من قبل الاستقلال إلى حد الآن . وتناولنا في الفصل الموالي المعنون بالإصلاحات المالية و هذا من ضمن متطلبات الدراسة قدمنا في هذا الفصل الإصلاحات المالية مند الاستقلال فبدأت أولى خطوات الإصلاح الانتقال من اقتصادي مركزي مخطط إلى اقتصاد أكثر مرونة و هو اقتصاد السوق ، و من أهم الإصلاحات هي قانون النقد ة القرض 90-10 والذي احتوى على ضرورة التحرير المالي و رد الاعتبار للنظام المصرفي و للسياسة النقدية ،وفتح المجال أمام البنوك الخاصة والأجنبية . أما في الفصل الثاني و المعنون بقياس أداء البنوك التجارية و ذلك من ضمن متطلبات بحتنا حيت تطرقنا إلى كل ما يتعلق بكفاءة أداء البنوك التجارية و أهم مؤشرات قياس مدى كفاءة البنوك التجارية التي تثمل في صافي هامش الربح (NIM) ، العائد على حقوق الملكية( ROE) ، العائد على الأصول (ROA) .أما في الفصل التطبيقي الذي يعتبر المساهمة الحقيقية لهذا البحث و الذي يمثل تطبيق لأساسيات التكامل المتزامن و الذي يعبر عن العلاقة طويل أجل بين المتغيرات و بالتالي استقصاء اثر الإصلاحات المالية في البنوك التجارية .

## مقدمة

شهد الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات العديد من الأزمات المالية، والاقتصادية و الجزائر على غرار العديد من الدول العالم شهدت هي الأخيرة العديد من الأزمات التي أدت إلى العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمها في مجال التنمية الاقتصادية ، و من أهم هده الأزمات الأزمة البترول التي عصفت بأسعار النفط الى مستويات متدنية عام 1986، وكل هده الصعوبات دفعت الدولة الجزائرية الى اللجوء الى مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية مما دفعها الى اللجوء الى صندوق النقد الدولي الدي من مهامه المعلنة مرافقة الدول النامية في مكافحة الفقر.

بما ان الاصلاحات المالية هي جزء من الاصلاحات الاقتصادية اخترنا الاشارة الى اهم محطات الاصلاح الاقتصادي التي قامت به الجزائر وذلك من اجل منح إطار للاستيعاب أحسن للإصلاحات المالية التي هي موضوع دراستنا. في هذا الفصل سوف نتطرق إلى أهم الإصلاحات الاقتصادية حيت قسمنا هذا الأخير إلى مبحثين, بحيث عنونا المبحث الأول: بماهية الإصلاحات الاقتصادية و سوف نعرض فيه مفهوم الإصلاحات الاقتصادية و مؤشرات الإصلاح الاقتصادي, ثم نعرض في المبحث الثاني أوضاع الاقتصاد الجزائري مند الاستقلال من خلال تطرقنا إلى الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاح الاقتصادي و اهم الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر .

## المبحث الأول: ماهية الإصلاحات الاقتصادية

تعد قضية الإصلاح من بين القضايا التي يمكن أن تكون ذات أهمية كبرى بالنسبة لعملية النمو والتنمية الاقتصادية للدولة، لذلك يمثل الإصلاح الاقتصادي حتمية وضرورة لتطوير الاقتصاد الوطني ولتحقيق الأهداف المبرمجة وذلك وفق الإمكانيات الذاتية المعتمدة من طرف الدولة .وتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين معنونين كما يلي :المطلب الأول بمفهوم الإصلاح الاقتصادي ،و المطلب الثاني بعنوان مؤشرات الإصلاح الاقتصادي.

### المطلب الأول: الإصلاح الاقتصادي (مفاهيم أساسية)

كلمة الإصلاح توحي بفعل يأتي بعد عطب، وهكذا فإن الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي تظهر عندما يتعرض اقتصاد أي بلد لأزمة خانقة تتجسد في اختلالات داخلية أو خارجية تستدعى إجراء تغييرات حاسمة في السياسات الاقتصادية لإصلاح المسار الاقتصادي، وإزالة الاختلالات والارتباك الاقتصادي الذي يعوق عملية التقدم، ولقد استخدمت كلمة "الإصلاح الاقتصادي، Economic Reform " في بداية الثمانينات من القرن الماضي كبديل عن "التنمية" Development كما يشار لها، وكان أول من استعملها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تقريريهما، وهي تحمل منعطفا جديدا في الحياة الاقتصادية الدولية وسرعان ما انتشرت في تقارير ومذكرات الحكومات ووسائل الإعلام، وكذلك الدوائر الأكاديمية في الجامعات ومراكز البحوث وغيرها وتعد مسألة تحديد مفهوم للإصلاح الاقتصادي من أولويات البحث في موضوعه وذلك لتعدد آراء ووجهات نظر الباحثين في هذا المصطلح، كما تنبع أهمية تحديد المفهوم في كونها تمهد لفهم السياسات المنبثقة عنه ومن ثم معرفة الأهداف التي يسعى لتحقيقها[1].

#### I. مفهوم الإصلاح الاقتصادي

يعد مفهوم الاقتصادي شأنه شأن العديد من المفاهيم في حقل العلوم الإنسانية ميدانا لتعدد الاتجاهات واختلاف المنطلقات، ولذلك تعددت المفاهيم الخاصة به فهناك عدة مفاهيم تتقاطع فيما بينها أحيانا وتتطابق أحيانا، وبصورة عامة فإنها تلتقي لتعبر عن الإصلاح الاقتصادي، وهنا لابد من توضيح معنى الإصلاح.

-**الإصلاح في اللغة العربية** هو جعل الشيء أكثر صلاحا يقابل ذلك في اللغة الإنجليزية the Reform أي التعديل بالاتجاه المرغوب فيه فإصلاح الشيء إذن جعله مناسبا ومتناسبا من أجل أداء أغراضه التي تمت من أجله عملية التعديل أو التغيير نحو الأفضل، حيث عرفت مفردة الإصلاح في معاجم اللغة العربية بأّنها الإرادة الساعية إلى الخير وتقويم الاعوجاج[2] .وفي القرآن الكريم ورد المفهوم بإطارين، الأول الصلاح الذي ينصرف إلى الفرد الذي

[1] جودة عبد الخالق، الإصلاح الإقتصادي رؤية بديلة، تقرير الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة، مصر، 2005 ، ص 32.

[2] مجلة الاقتصاد الاسلامي لبنك دبي الإسلامي, في23-04-2019-/15:26 على http://www.aliqtisadalislami.net

يتصف بالإيمان والورع والتقوى والسلوك القويم، والإطار الثاني هو الإصلاح الذي ينصرف إلى الجماعة أو المجتمع أو الدولة، ويعني مجموعة من القواعد الثابتة للسلوك والعلاقات بين أفراد المجتمع، استنادا إلى القيم الأ خلاقية والدينية[1] .فقد قال تعالى: "*وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون*" (سورة هود: الآية 117 ).وعموما فإن كلا الإطارين مرتبطان ببعضهما البعض فلا صلاح للمجتمع دون صلاح أفراده، كما أ ّن صلاح المجتمع انعكاس لصلاح أفراده.

-**الإصلاح الاقتصادي** هو تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه، ويعرف بأنه مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة أو السلطات الاقتصادية بهدف التخفيف أو إزالة التشوهات في الهيكل أو الأداء الاقتصادي بغرض تحقيق زيادة مضطردة في معدلات النمو الاقتصادي، وهو أيضا مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي في الدولة[2]. والإصلاح الاقتصادي وفق التوجه الرأسمالي ينصرف إلى ترك النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع، فهو عبارة عن مجموعة من السياسات الإصلاحية والتصحيحية التي تبدأ بتطبيق سياسات التثبيت لمعالجة الاختلالات القصيرة المدى وتنتهي بسياسات التكييف لمعالجة الاختلالات العميقة في الاقتصاد، أي أن السياسات التصحيحية تسعى إلى تحقيق استقرار اقتصادي كلي وكذلك تغيير هيكلي في الاقتصاد. ويمكن التفريق بين مستويين من الإصلاح الاقتصادي، الإصلاح الاقتصادي بمفهومه الواسع الذي ينطلق من الاقتصاد السياسي وبالتالي فهو يهدف إلى إصلاح اقتصادي و اجتماعي، والمستوى الثاني الذي ينحصر فيه الإصلاح في معناه الضيق المتعلق بالسياسة الاقتصادية وفيما يلي تفصيله[3]

**المستوى الأول** :هو مستوى الاقتصاد السياسي، أين يأخذ الإصلاح الاقتصادي معناه الواسع، إذ يندرجّ ضمن حركة تغيير جذرية شاملة تستهدف تغيير أسس النظام الاقتصادي- الاجتماعي القائم بأكمله واستبداله بنظام آخر، وهذا المعنى من الأصح الحديث عن عملية انتقال وليس عن مجرد إصلاح محدود، والحديث عن عملية انتقال يجرنا بالضرورة إلى تناول تلك المسائل المعقدة للتغيير الاجتماعي ككل مثل مسائل أنماط الإنتاج الموجود وشكلها، ومسألة طبيعة ودور الدولة...إلخ، ومن ثم تحليل هيكل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمكن في ظلها تحقيق الانتقال إلى النظام الجديد.

- **المستوى الثاني:** وهو مستوى السياسة الاقتصادية، وهنا يأخذ الإصلاح الاقتصادي معناه الضيق وهو المعنى الشائع الآن والمقصود منه هو إجراء بعض التعديلات في آلية سير النظام الاقتصادي القائم من دون المساس بالمبادئ والأسس التي يرتكز عليها، وتكمن هذه التعديلات فيما يسمى بالسياسات الظرفية التي تستهدف التأثير

[1] جودة عبد الخالق، الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة، مصر، 2005، ص32

[2] جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص33

[3] مولة عبد الله، إشكالية الإطار المرجعي للإصلاحات الاقتصادية، بدون تاريخ،ص.03

على قيم بعض (المتغيرات– الأدوات) للسياسة الاقتصادية لبلوغ بعض الأهداف، واللجوء إلى مثل هذه السياسات يفرضه بالطبع واقع الأزمات الدورية التي تعصف بالنظام الاقتصادي من فترة إلى أخرى.والشيء الذي تجدر الإشارة إليه هو الخلط الحاصل بين هذين المستويين في معظم الدول النامية، مما من المتاهة والضياع في الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول.

**إن مفهوم الإصلاح الاقتصادية** يتضمن تحويلا لأوضاع المجتمع القائم ووتيرة مسير السائدة إلى صورة مغايرة وقدّ يتم هذا التحويل بصورة جزئية في سياسة معينة كالإصلاح الضريبي، أو في قطاع من القطاعات كالإصلاح التعليمي وغيره، وقد تكون في رؤية شاملة تمتد إلى معظم قطاعات المجتمع، وقد يتخذ هذا التحويـل مسـارات أو توجهات رئيسية ثلاثة أهمها تحريك الحاضر لكي يتطابق مع توجهات ماضية، وقد تكون حركة ترميم أو تجميل للحاضر لبعض التوجهات الراهنة في محاولة لصيانتها واستمرارها، وقد تطلق عملية الإصلاح تغييرا استراتيجيا مغايرا نوعيا للأحوال والمسارات المجتمعية الراهنة. [1]

لقد غدا الإصلاح ضرورة من ضرورات الحياة المعاصرة والمستقبلية، لذلك فالالتزام بكلمة الإصلاح يقتضي تحديد المفهوم وتحليله بمختلف أبعاده، وبشكل عام يمكن القول أن الموجة العالمية الراهنة للإصلاح الاقتصادي أخذت ترتكز بالأساس على تفعيل آلية السوق الحر، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد والتوجه نحو العولمة، وهو ما يعني بشكل واضح أن الإصلاح يعني تحرير الأسواق وإبعاد الدولة عن المجالات الإنتاجية وجعل القطاع الخاص محور التنمية الاقتصادية، وهو اتجاه قديم نادى به رواد الفكر الرأسمالي منذ عهد آدم سميث

**المطلب الثاني: مؤشرات الاصلاح الاقتصادي**

تختلف الأهداف وتتنوع من بلد لآخر وذلك وفقا للنظام الاقتصادي السائد فيها ورغم ذلك سنقتصر في هذا الصدد على أهم الأهداف والمتمثلة في المتغيرات المكونة للمربع كالدور السحري الذي يحتوي على أربع مؤشرات هامة التي تُستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، بالإضافة للقدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصادية في المستقبل.

**– مربع كالدور السحري**

تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية على أن هدف أي سياسة اقتصادية وتحقيق الرفاهية العامة، إلا أن هذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى لإختلاف الدول فيما بينها وإختلاف طبيعة النظم الاقتصادية بها، وبالرغم من هذه الإختلافات في مضمون السياسات الاقتصادية بين الدول، إلا أن هذا لايمنع من وجود أهداف مشتركة

[1] حامد عمار، الإصلاح المجتمعي–إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية–مكتبة الدار العربية للكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2006، ص 2

بين السياسات الاقتصادية الكلية يكاد يتفق عليها معظم الإقتصاديين ويمكن تلخيصها في أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري لكالدور.[1]

I. **مفهوم المربع السحري كالدور** : تم تصميم المربع السحري من طرف الإقتصادي الإنجليزي نيكولاس كالدور سنة 1960 ، والذي يسمح بتحقيق الأهداف الأربعة للسياسة الإقتصادية لبلد ما في آن واحد، ويسمى بالمربع كالدورالسحري، لأن تحقيق هذه الأهداف مجتمعة يعتبر من نسج الخيال .[2]

II. **مبادئ المربع السحري كالدور**: يمكن إعتبار أي سياسة اقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق الأربعة أهداف المشار اليها بمصطلح مربع كالدور وهي الأهداف الأساسية الأربعة لأية سياسة اقتصادية قام بتصميمها، الإقتصادي نيكولاس كالدور سنة 1960 وأصبحت تعرف ب « المربع السحري » الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي ، رباعي الرؤوس يحتوي الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الإقتصادية، وهي:

- **الهدف الأول:** هو هدف النمو، ويقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام ؛ (PIB%)
- **الهدف الثاني:** هو هدف التوظيف، ويقاس باستعمال النسبة المئوية للبطالة من مجموع السكان النشطين
- **الهدف الثالث:** هو هدف إستقرار الأسعار، ويقاس بالنسبة المئوية للتضخم
- **الهدف الرابع:** هو هدف إستقرار الحسابات الخارجية، ويقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج الداخلي الخام**(PIB%)** .

III. **تمثيل مربع كالدور ومدى أمثلية أهدافه**

III. **1-تمثيل المربع السحري كالدور** : يكون من خلال رسم معلم متعامد ومتجانس، ذي أربعة مؤشرات وهي : معدل التضخم، معدل البطالة، معدل النمو ورصيد ميزان المدفوعات والشكل رقم (1 ) يوضح المربع السحري لكالدور.

[1] دلال بن شيخة، تحليل أثر السياسات الإقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية -2013، دراسة حالة الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، السنة الجامعية2012-2019 ص125

[2] د/ فاطمة الزهراء خبازي ,أستاذة محاضرة صنف" أ"قسم العلوم الاقتصادية. جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة الجزائر اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية "المربع السحري لكالدور" ص310

الشكل(1-1):رسم توضيحي للمربع السحري كالدور

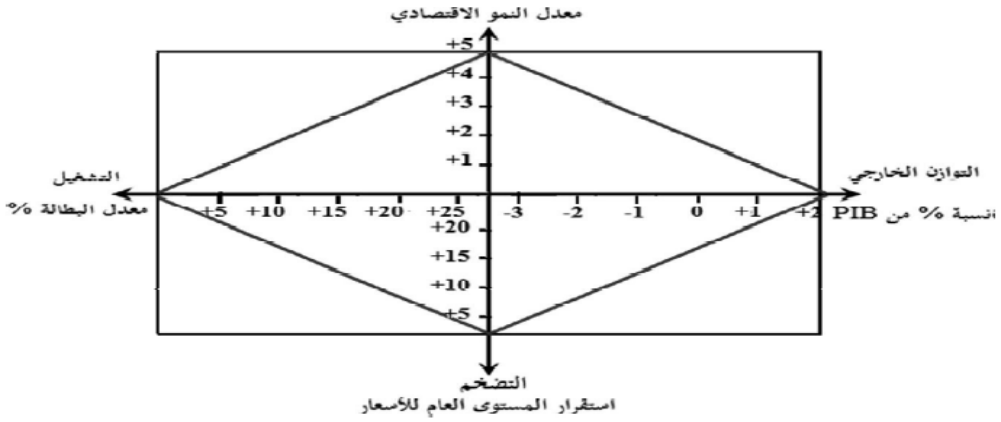


المصدر: محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعاليات السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري كالدور في 2010، ص 92 – الجزائر خلال الفترة 2000

**ملاحظة**

يشير مربع كالدور إلى الوضعية المثلى لأي اقتصاد بحيث، يمثل لنا الوضعية الاقتصادية لبلد على امتداد سنوات مختلفة .وكلما ابتعدت هذه الرؤوس إلى داخل المربع السحري على طول المحاور وكلما كانت النتائج اقل جودة، ووفقا لهذا النموذج تكون الوضعية الاقتصادية لأي بلد أفضل كلما كانت مساحة المربع أكبر .[1]

**III. 2- أهدافه** :المربع السحري كالدور هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي القياس يحتوي على الأهداف الأربعة للسياسة الإقتصادية وهي:

III. **2-1تحقيق النمو الاقتصادي** :يعرف النمو الإقتصادي كما يلي:

***حسب كالدور** على أنه" :حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي "،[2]حيث يعلق بإرتفاع مستمر للإنتاج و المداخيل ، وعادة ما يتم إعتماد زيادة الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو لاقتصادي، وحسب كالدور فإنه يجب أن يبلغ معدل النمو الإقتصادي نسبة6% ، حيث يشترط أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكان.[3]

[1] مجمد بوهزة وصالح براح، أثر برنامج الإستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للإقتصاد الجزائري ل2001-2009، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الإستثمارات

[2] صلاح الدين كروش، البحث عن مثولية متغيرات الإقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالسطيف، 2015-2016 ، ص 615

[3] مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، www.startimes.com مستخرج من موقع الكتروني يوم 2019/04/23 -16:33

وأيضا يعتبر مفهوم النُّمو الاقتصادي مفهومًا كميًّا يعبِّر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النُّمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول: إن النُّمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النُّمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي، وَفْقًا لما سبق فإن النُّمو الاقتصادي يتجلى في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتي.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي

*كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبًا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفعَ من معدل نمو الناتج الوطني فإن النُّمو حينئذ يكون مصحوبًا بتراجع اقتصادي [1] .ويعتبر النُّمو الاقتصادي شرطًا ضروريًّا، ولكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية؛ فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعًا شائكًا مرتبطًا بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة

من جانب آخر يعرف سيمون كازنت الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 – النُّمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها."

*من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:

- التركيز على النُّمو طويل الأجل، وبالتالي على النُّمو المستدام وليس العابر
- دور التقانة المركزية في النُّمو طويل الأجل

– ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النُّمو

*المهم في هذا التعريف أنه يقلص الفجوة بين النُّمو الاقتصادي كفعل تلقائي، وبين التنمية الاقتصادية كفعل إرادي؛ فالنُّمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وعلمية، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائدًا في الأدبيات الكلاسيكية .[2]

[1] ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص5

[2] جمعة حجازي، مفاهيم التنمية www.ina-syrie.com/tbl_images/file0473.pdf .مستخرج من موقع الكتروني في 2019/04/23 على 16:57

*أما جون ريفوار فيعرفه بأنه: "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف النُّمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[1]

*أما الاقتصادي الأمريكي كوزينتس فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري – فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية – هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديًّا، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج[2].

- **عناصر النُّمو الاقتصادي وفوائده**

**العمل:** ونعني به "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته."

**رأس المال:** "مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين"، يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى

**التقدم التقني:** ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجي[3].

*أما عن فوائد النُّمو فيمكن حصر أهمها فيما يلي:

- زيادة رفاهية الشعب؛ عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى
- يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان
- زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها؛ كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبًا على مستويات الاستهلاك الخاصة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص: 28.

[2] مقدم مصطفى .مستخرج من موقع الكتروني يوم 2019/04/23 –16:33،مرجع سبق ذكره.

[3] بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، 2008 – 2009، ص: 10.

- التخفيف من حدة البطالة[1].

**مقاييس النُّمو الاقتصادي:** يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفرد

– **الناتج الوطني:** هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النُّمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النُّمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النُّمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس؛ ولذا تستخدم غالبًا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النُّمو المحققة فيها[2].

–**متوسط الدخل الفردي:** يعتبر هذا المعيار الأكثر استخدامًا وصدقًا لقياس النُّمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوباتٌ لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد وهناك طريقتان لقياس معدل النُّمو على المستوى الفردي، وهما:

**طريقة معدل النُّمو البسيط** : يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى

**طريقة معدل النُّمو المركزي** : يقيس معدل النُّمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيًا[3].كانت هذه أهم أسس وطرق قياس النُّمو الاقتصادي

### III. 2-2البحث عن التشغيل الكامل

حسب" كالدور "يجب أن يبلغ معدل البطالة نسبة صفر في المئة يقصد بمعدل البطالة زيادة العمالة وتحقيق أقصى ما يمكن من توظيف، والعمل عند أدنى مستوى ممكن من البطالة، وهذا يعني رفع مستوى العمالة من أجل زيادة الإنتاج وتعظيم النمو الاقتصادي، لأن ارتفاع معدل البطالة فيه خسارة اقتصادية لأنها تنطوي على طاقة عاطلة، ناهيك عن الآثار الاجتماعية والسياسية والنفسية للبطال[4]، حيث أن التشغيل الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق أدنى حجم من البطالة كما أن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى الإستخدام الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي يعد عنصر العمل من أهمها.

[1] مقدم مصطفى .مرجع سبق ذكره، مستخرج من موقع الكتروني يوم 2019/04/23 -16:33

[2] .بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره ،ص10

[3] عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003 ، ص 19

[4] Kouider Boutaleb, La politique de l'efficacité des politiques économiques dans les P.V.D Le cas de l'Algérie colloque international sur les politiques économiques en Algérie : réalités et perspectives, Tlemcen, 2004, p: 02

* وتسعى كل الدول إلى تحقيق التشغيل الكامل وبالتالي القضاء على مشكلة البطالة، إلا أن تحقيق ذلك أمرصعب حتى في الدول المتقدمة، مما يبقي على معدل بطالة طبيعي موجود في أي اقتصاد حتى لو كان متقدما[1].

وقد عرف «بير فردج Perf dj» لتوظيف الكامل بأنه وجود وظائف خالية تزيد على عدد العاطلين.

أما الاقتصادي« بيرنس Burns » فقد عرف التوظيف الكامل على أنه عدد الوظائف الشاغرة بالأجور السائدة يكون بنفس حجم العاطلين وأن سوق العمل منظم، بحيث أن كل شخص قادر ومستعد ويبحث عن العمل بالفعل يستطيع أن يحصل على العمل بعد فترة وجيزة أو بعد الحصول على بعض التدريب.[2]

*وبعبارة أخرى يقصد بالتشغيل الكامل في مفهومه الواسع الاستعمال الكامل للطاقات الإنتاجية، بحيث لا تبقى بعض الموارد معطلة مما يحول دون الوصول إلى تحقيق الناتج الممكن أوالمحتمل في ظل الموارد المتاحة، وينتج عن ذلك بطالة بالمعنى الواسع للمفهوم.

أما عن المفهوم الضيق لمصطلح العمالة الكاملة؛ فيمكن أن نقول بأن التوظيف الكامل هو العمل على تحقيق أدنى مستوى ممكن من البطالة ويتراوح هذا المستوى مابين 4 %و5% من إجمالي اليد العاملة. ويرى بعض الاقتصاديين أن المعدل المسموح به هو 3 %.

أما "أباب ليرنر Abbe Lerne" فقد رأى أن 2 % هو رقم كاف لكي يعمل الاقتصاد بكفاءة.[3]

*ويطلق على هذا الهدف أيضا مصطلح التوظيف الكامل أو العمالة الكاملة وتنصرف كل هذه لمصطلحات إلى مفهوم واحد ألا وهو الاستخدام الكامل أو التام لكل عوامل الإنتاج والتي من ضمنها العمل

III. **2-3التحكم في التضخم** :الذي يعبر عنه بالإرتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار

يرى" كالدور "من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم أي صفر في المئة، حيث أن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤ شرات الإقتصادية المعتمدة لإتخاذ القرارات الإقتصادية، وبالتالي فقدان الثقة من طرف الأعوان الاقتصاديين في السياسة الإقتصادية.[4]

[1] عطية عبد الواحد، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية" دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991، ص: 328 329

[2] عطية عبد الواحد، مرجع السابق، ص 229.

[3] وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي- دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية-،مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص 85 و 89

[4] عقيل جاسم هبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي، الطبعة الثانية، الأردن، عمان، 1999 ، ص: 190

يرى الاقتصادي "ميلتون فريدمان Milton Friedman " أن تحقيق مستوى منخفض للتضخم مع هدف التشغيل الكامل يتطلب أن ينمو الناتج الوطني الصافي في المتوسط بمقدار مابين 5 % و6 %سنويا، وبالتالي فان زيادة كمية المعروض من النقود بنفس النسبة (5 % 6%) سيجنب الاقتصاد التعرض للتقلبات الاقتصادية

وأيضا يعبر التضخم عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار المصاحبة للزيادة في كمية النقد المتداولة في السوق وهو يعني أن التضخم يتوافق ويتلاءم مع الزيادة في كمية النقد.[1] و أن يكون معدل تضخم مناسب للاقتصاد الذي أن لا يكون مرتفع جدا وبذلك يكون مضر بالمستهلك وبالتالي الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج والنمو الاقتصادي، كما لا يجب أن يكون مساويا للصفر لأنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث ركود اقتصادي باستطاعته تدمير النظام المالي ككل

". أنه توجد دراسات قليلة نسبيا عن الهدف Stanley Fisherg لذا يرى "

لأمثل لمعدل التضخم، لذا تعد الحجج السابقة مبررا لكي يتراوح هدف التضخم بين 1-3 %. 26

**III.2-4البحث عن التوازن الخارجي** :والذي يتمثل في توازن ميزان المدفوعات إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقع الإقتصاد القومي اتجاه باقي الإقتصادات، حيث يؤدي الإختلال في ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلاد"حالة العجز"، مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها [2] ، أما الفائض فيعني العيش في مستوى معيشي أقل من إمكانيات هذه الدولة، ولذلك تسعى كل الدول إلى تحقيق التوازن في ميزان دفوعاتها، ويعبر عن التوازن الخارجي بنسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

**وأيضا** يقصد بالتوازن الخارجي توازن ميزان المدفوعات؛ والذي يتحقق من خلال ضمان التوازن والتعادل بين التزامات وحقوق الاقتصاد الوطني تجاه العالم الخارجي ونشير في هذا الصدد إلى أن أي اختلال في ميزان المدفوعات ينعكس مباشرة بالسلب على قيمة العملة الوطنية، بحيث يؤدي عجز ميزان المدفوعات إلى استنزاف جزء من احتياطي الذهب والعملات الأجنبية مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية، كما ينجر عن العجز في ميزان المدفوعات تفاقم مشكل ال مديونية[3]. ويعبر ميزان المدفوعات عن بيان موجز للمعاملات الاقتصادية كافة التي تجري بين أحد البلدان وبقية العالم خلال فترة زمنية معينة، وتشمل هذه المعاملات الصادرات والواردات من السلع و الخدمات و جميع حركات رؤوس الأموال .

ويعتبر التوازن الاقتصادي الخارجي مهم جدا بالنسبة لأي دولة فحدوث عجز في ميزان المدفوعات يعني بأن هذه الدولة تعيش في مستوى أكبر من إمكانياتها، أما الفائض يعني العيش في مستوى معيشي أقل من إمكانيات

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق ،ص90

[2] د/ فاطمة الزهراء خبازي , مرجع سبق ذكره ،ص311

[3] جليل شعبان ضمد، عقيل عبد محمد الحمري، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات دراسة حالة الاقتصاد الأمريكي، مجلة العلوم الاقتصادية، الع ا رق، العدد 27 ، المجلد السابع، ديسمبر 2011 ، ص: 2

هذه الدولة، ولذلك تسعى كل الدول إلى تحقيق التوازن في ميزان دفوعاتها، ويعبر عن التوازن الخارجي نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأن الأهداف السابقة كلها عبارة عن نسب مئوية.

## المبحث الثاني :أوضاع الاقتصاد الجزائري مند الاستقلال

اختارت الحكومة الجزائرية اقتصادا مخططا ومركزيا وتمثلت الأهداف الأولى في منح الجزائر استقلالية على الصعيد الاقتصادي باسترجاع ثرواتها الوطنية وبذلك خاضت الجزائر حملة تأميمات للصناعات الثقيلة،لكن سرعان ما تعرضت هذه السياسة لمعطيات الساحة النفطية حيث لم تستطيع الدولة تحمل الاستثمار المالي الذي تولد اثر النتائج السلبية التي حققتها المؤسسات الوطنية التي لم تستطيع الرد إيجابيا على الأزمة النفطية.

ويندرج ضمن هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول:الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاح الاقتصادي1962-1986 .

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

### المطلب الأول:الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاح الاقتصادي

اتبعت الجزائر بعد الاستقلال سياسة اقتصادية اشتراكية إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياساتها واتبعت عدة سياسات أهمها:

- الاعتماد على سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي، وجعل وسائل الإنتاج ملكية عامة.
- الاهتمام بالسوق الوطنية أولا، والإنظمام إلى السوق العالمية كهدف أخير.

نعتبر ان الجزائر شهدت مرحلتين أساسيتين لتحقيق التنمية الاقتصادية :

- مرحلة القرار المستقل التي تمتد من 1962الى 1993 و التي تميزت بارتفاع إيرادات المحروقات و خاصة البترول خلال 1973-1979-7981.
- مرحلة القرار الغير المستقل ابتداءا من سنة 1993 نظرا للوضعية العامة للدولة الجزائرية منها ثقل المديونية الخارجية ، الامر الذي دفعها الى تبني إعادة الجدولة ، و تبني الإصلاحات الاقتصادية التي فرضها كل من الصندوق الدولي و البنك العالمي .

**I. الاقتصاد الجزائري ضمن المخططات التنموية**

لقد شهد الاقتصاد الجزائري عدة مخططات تنموية نذكرها كما يلي[1]:

[1]كربالي بغداد جامعة وهران , نظرة عامة علي التحولات الاقتصادية في الجزائر . مجلة العلوم الانسانية , العدد 2005/08 صفحة 80

- **المخطط الثلاثي(1969/1967):** يركز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات وهذه الأفضلية سمحت بتخصيص18.2%من إجمالي الاستثمارات لسنة 1967 مقابل 13% سنة 1963 و قطاع الزراعة 12.5% سنة 1967 مقابل 17.5% سنة 1963.
- **المخطط الرباعي الأول (1970-1973 ):** قيام المؤسسات العمومية، والجماعات المحلية، والوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط. إن الهدف المرجو من ذلك المخطط، هو أنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.
- **المخطط الرباعي الثاني (1974-1977 ):** تكملة للمخطط السابق، حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، وخاصة الحديد، والمحروقات، ومواد البناء، والميكانيك، والكهرباء، والألكترونيك، وكذا الاهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات. ،والنتيجة التي يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام حيت حقق 65.42% سنة 1978 مقابل 30.07% سنة 1969 .

تميزت هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي. كانت المخططات السالفة تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات.

- **المخطط التكميلي(1979/1978):** تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف بـبعض الخصـائص أهمهـا مـا يلـي:
  - الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني.
  - تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية.
  - أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار الإنتاجية.

- **المخطط الخماسي الأول(1984/1980 ):** التركيز على تقويم الاقتصاد الوطني من خلال توسيع وتنوع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة،بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة،التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي،وكذلك تنظيم اقتصاد وإعادة هيكلة المؤسسات واستقلاليتها بهدف تحسين فعاليتها الإنتاجية[1].

[1] مسعود دراوسي،"السياسة المالى ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)"أطروحة37 دكتورة،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر ،2006/2005،ص334

- **المخطط الخماسي الثاني(1989/1985):** يشكل المخطط مرحلة حاسمة في مسيرة التنمية الاقتصادية حيث يهدف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات،تدعيم المكتسبات المحققة في تنظيم الاقتصاد والفعالية في تسير المؤسسات،تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمالية المتوفرة والتوزيع التدريجي لأعباء التنمية بين الدولة و الأعوان الاقتصاديين[1].

## II. الأزمة النفطية ومحاولات الإصلاح الاقتصادي

دفع انهيار الأسعار النفطية سنة1986إلى نشوء أزمة اقتصادية اجتماعية داخلية حادة برزت في شكل اختلالات هيكلية عميقة كشفت بوضوح عن فشل الإستراتجية الاقتصادية المنتهجة خلال فترة التسيير الاشتراكي أين كان تدارك الإنفاق باستخدام عوائد الصادرات النفطية المرتفعة.

ومن أبرز الاختلالات في هذه المرحلة ما يلي [2] :

- انهيار الاستراتجيات الصناعية من خلال نقص الطاقة الإنتاجية.
- ضعف تغطية الواردات بعوائد الصادرات خارج المحروقات وهذا يعكس ضعف القدرة التنافسية لمنتجات قطاع الصناعة الجزائرية.
- تبعية غذائية تقدر بـ87%وهذا يدل على تسجيل معدلات جد منخفضة في القطاع الزراعي.
- تبعية مفرطة للاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات حيث يساهم بنسبة97 %من الإيرادات.

وبذلك تم اتخاذ مجموعة من التدابير والإصلاحات الذاتية كان من أهمها إصلاح النظام المالي والنقدي والإصلاح المؤسساتي من خلال إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية بمنحها الاستقلالية المالية والتسيير الذاتي .وتجسدت هذه الإصلاحات من خلال قانون86-12المتعلق بنظام البنوك والقروض،وقانون88-01الصادر في جانفي1988الذي منح الاستقلالية المالية للمؤسسات العمومية لكن هذه التدابير عجزت عن معالجة الخلل الاقتصادي،وأمام هذا العجز الذاتي توجهت الجزائر إلى المؤسسات المالية العالمية بغية إعادة

[1] مسعود دراوسي، مرجع السابق، ص 355.

[2] عبد الرحمان عيه ،"صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حال 2011/2000"،مجلة 39 دفاتر السياسة والقانون ،عدد05/جوان2011 ص 205.

التوازنات وإحلال الاستقرار عن طريق مجموعة برامج مفروضة التي تشترط خدمة لصالح 40مؤسسة من المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي،البنك العالمي)[1].

**المطلب الثاني : الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر**

لقد كان للازمة البترولية سنة 1986 الوقع الكبير على الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات. ومنذ بداية التسعينات، شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية حيت عرفت الجزائر في السنوات ما بين 1990الي 2005 استراتيجية قائمة على اساس الانتقال الى افتصاد السوق نظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري و عجزه عن توفير السيولة اللا زمة لدفع اعباء الديون المستحقة انذاك و قد ظهرت الحاجة الى برامج الاصلاح الافتصادي عند وجود اختلالات مابين الطلب الكلي و العرض الكلي الذي ينجم عنه تدهور في الميزان الخارجي , نتناول في هذا المطلب محتوي برامج الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر التي تتمتل في مجموعة من الإجراءات منها إجراءات تصحيحية ذاتية و أخري بمساعدة الهيئات المالية الدولية

**1. الإصلاحات الذاتية**

خلال سنة 1988 دخلت الجزائر في إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة تهدف إلى فتح الأبواب تدريجيا لقواعد اقتصاد السوق، وتتمثل الإصلاحات السياسية في الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعدية الحزبية، وقواعد الديمقراطية والتي ترجمت في دستور 1989 ،أما الجانب الثاني من الإصلاحات كانت موجهة لتنظيم الاقتصاد والتي يأتي تفصيلها فيما يلي: [2]

❖ **الجانب التنظيميّ**

مست هذه الإصلاحات الجانب المؤسساتي عن طريق إصدار العديد من التشريعات والقوانين التي تضمن الإطار التنظيمي والضروري للدخول في اقتصاد السوق، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- تعويض الاقتصاد المسير إداريا بميكانيزمات اقتصاد السوق الذي ترجم في دستور1989.

[1] عبد الرحمان مرجع السابق ص 206 .

[2] ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2003 ،ص126

- إعطاء استقلالية اكبر لمؤسسات القطاع العام والتي يجب أن تسير بقواعد تجارية وذلك من خلال تجسيد قانون 01/88 والذي يتضمن منح الاستقلالية القانونية للمؤسسات العمومية مع إعادة تأهيلها ومحو ديونها
- منح فرص اكبر للقطاع الخاص للمشاركة في تطوير الاقتصاد لأنه قطاع يضمن الأداء الجيد
- تحرير الأسعار بواسطة التخلي التدريجي عن الدعم
- استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر اتجاه الخزينة من خلال وضع قانون النقد والقرض 10/90 قيد التنفيذ والذي أعطى للبنك المركزي مسؤولية الرقابة على الجهاز المصرفي وتسيير السياسة النقدية .
- إعادة تعريف مفهوم علاقات العمل من خلال إدخال المفهوم التعاقدي بين المستخدمين والعمال
- إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية
- إصلاح النظام الجبائي المتبع وذلك من خلال تخفيض الضغط الجبائي وإعادة تصحيح التعريفات الجمركية .

إصدار القانون التجاري في سنة 1993 الذي ادخل مبدأ التجارة والتحكم للسوق بالنسبة للمؤسسات، بالإضافة إلى إصدار قانون الاستثمارات في السنة نفسها الذي يحدد الضمانات والإجراءات التحفيزية للمستثمرين في ظل الانفتاح الاقتصادي على الخارج .

❖ **الجانب الاقتصادي**

**أ- الاصلاحات في السياسة الميزانية**

يعتبر تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة من اهم الأهداف التي تبناها صندوق النقد الدولي سعيا منه إلى تحقيق وضع قابل لنمو ميزان المدفوعات[1] ، و بما ان موارد الدولة محدودة وترتبط بصفة أساسية بالمداخل الناتجة عن تصدير المحروقات التي تتميز بعدم استقرار أسعارها المحددة من خارج الجزائر ، كان لابد على الحكومة ان تتبع سياسة ميزانية محكمة و صارمة تعمل على انشاء فوائض مالية يستوجب تسجيلها ابتداءا من السنة المالية 1996-1997 عن طريق : [2]

❖ توفير هامش من الميزانية لتفادي الآثار السلبية الناجمة عن الانخفاضات الدورية في أسعار البترول .

[1] بن شهرة مدني ،سياية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية ، دار هومة ،الجزائر ،2008، ص .03

[2] بوقشابية سمير ،تأثيرات سباسة صندوق النقد الدولي على مسار التنمية في دول المغرب العربي ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2011/2010 ، ص 240.

- ❖ تحسين مداخيل الدولة و تقليص نفقاتها .
- ❖ كما يمكن تحسين موارد الميزانية عن طريق ترقية نظام ضريبي مرن و فعال بغرض توسيع الوعاء الضريبي ، و من اساليب ترشيد الانفاق الحكومي الغاء طريقة الدعم التي تستفيد منها جميع شرائح المجتمع و اتباع اسلوب جديد يسمح فقط بحماية الفئات الاكتر حرمانا .[1]

**ب- اصلاح السياسة النقدية**

كما هو معلوم في اقتصاد السوق انه من الوظائف الاساسية للنظام المالي تعبئة الادخار و توجيه نحو استتمارات اكتر فعالة .[2]

بالتالي فان الهدف الأساسي من إتباع سياسة نقدية صارمة هو مواصلة الضغط على التضخم وتحفيز الأعوان الاقتصادية على رفع مدخراتهم من خلال :

- تطوير السوق النقدي بادخال عمليات السوق المفتوحة
- انشاء سوق رؤوس اموال و تعزيز اعادة هيكلة البنوك و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط .
- تطبيق اسعار فائدة موجبة ماعدا تلك الخاصة بمجال السكن .
- وضع نظام تامين الودائع بهدف حماية بنوك الودائع من معملاتها ، بالاضافة الى التمويل النقدي للدولة .

**ج- اصلاح سعر الصرف**

فيما يخص سعر الصرف فقد اولى اتفاق القرض الموسع عناية فائقة تهدف الى سياسة صرف مرنة لتدعم تنافسية الاقتصاد الوطني في مجال الواردات و الصادرات من اجل ذلك سطرت الحكومة سوق بينية للعملات الصعبة و انشاء مكاتب صرف بداية من جانفي 1996 ، اما بالنسبة لقابلية تحويل الدينار فانه تقرر استكمال قابلية تحويله بين سنتي 1997و1998 و هي الفترة التي يفترض فيها انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة و التفاوض على شأن الشراكة الأورو متوسطية .[3]

**د- تحرير الأسعار**

في نطاق سياسات التحرير المتبعة من طرف الدولة الجزائرية تم تحرير الأسعار بشكل كبير خلال سنوات التسوية الاقتصادية. والبداية كانت بمراجعة نظام الأسعار من خلال قانون 89 -12 المتعلق بالأسعار و الذي

---

[1] عساس ايمان ،اصلاحات صندوق النقد الدولي و انعكاساتهاعلى تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،جامعة سطيف ، 2012/2011 ،ص 134

[2] كبير سمية ،السياسة التجارية الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، الجزاءر 2008/2007 ،ص 176 .

[3] سعيدي نعمان ،البعد الدولي للنضام النقدي براعية صندوق النقد الدولي ،دار بلقيس ،الجزائر ، 2011 ، ص 252.

الغي بموجبه المادة 97 من الامر رقم 95-06 المتعلق بالمنافسة حيت تم انتقال من نظام الاسعار المقننة او الادارية الى نظام حرية الاسعار بتحريرها من كافة قيود ،
و هدا القانون يفرق بين نوعين من الاسعار هما [1]

- **الأسعار الإدارية :** وهي خاضعة لإدارة الدولة وتهدف إلى تدعيم القدرة الشرائية للأفراد والنشاط الإنتاجي ويتم ضبطها عن طريق تحديد الأسعار القصوى وأسعار الهامش

- **الأسعار الحرة :** وهو ما يعرف بنظام التصريح بالأسعار، من خلاله يصرح الأعوان الاقتصاديين بالمنتجات والأسعار المرغوبة لدى مصالح التجارية ويتعين على الأعوان الالتزام بتلك الأسعار وهي موجهة لتحسين عرض السلع عن طريق ممارسة سياسة حقيقية للأسعار. [2]

**هـ-تحرير التجارة الخارجية**

وتدعو أيضا إلى إستراتيجية التصدير بمعنى أن يتوفر للإنتاج أفضل أشكال الكفاية من حيث الجودة والسعر وهما أساس القدرة على المنافسة الدولية في عالم يزداد ارتباط وتداخلا، وتعارض في ذات الوقت سياسات التصنيع القائم على بدائل الواردات ذلك أن النظام الاقتصادي الذي يقوم على تعريفة جمركية منخفضة مع رفع الرقابة على الصادرات سوف يؤدي إلى تحسين واضح في الميزان التجاري، وإذا استحب ذلك توحيد سعر الصرف عند مستوى واقعي فإن أثره في الحد من الواردات وتشجيع الصادرات يكاد يكون مضمونا، ويؤكد البنك الدولي وجود علاقة إيجابية حاسمة بين زيادة الصادرات وارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتجدر الإشارة إلا أنه اعتبارا من أول جانفي 1995 أنشئت منظمة التجارة العالمية لتحل محل اتفاقية الجات لتصبح منظمة متعددة الأطراف للتجارة تتولى مهمة تحرير التجارة الدولية، ويكون لها طابع المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتقوم هذه المنظمة الجديدة بوضع القواعد التي تعمل على تنمية التجارة الدولية والإشراف على تنفيذ وحل المنازعات، وبذلك يتم اكتمال تحرير النظام الاقتصادي العالمي نقديا بصندوق النقد الدولي وماليا بالبنك الدولي وتجاريا بمنظمة التجارة العالمية [3]

[1] بطاهر علي، مرجع سبق ذكره ، ص197

[2] ا لياس بروك ، تحرير الاسعار كضابط من ظوابط الممارسات التجارية في الجزائر جامعة 8 ماي 1945 قالمة صفحة 201

[3] جمال الدين موسى، " تحرير التجارة العالمية، الواقع، والمستقبل "، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد19 ، حمد أبريل1996، ص64.

**2. مرحلة الإصلاح مع المؤسسات المالية الدولية**

بعد أن وصلت الجزائر إلى حافة لاختناق المالي نتيجة انهيار أسعار النفط وعدم جدوى الإصلاحات الذاتية حيت تميزت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية في الجزائر، فقد تطورت ديونها الخارجية فبلغت أكثر من 34 مليار دولار، كما استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80 % من حصيلة الصادرات، وتطورت خدمة الديون من 3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 مليار دولار سنة 1987 إلى 7 ملايير دولار سنة 1989 إلى أكثر من 9 ملايير دولار سنة 1992 [1] .وأكثر من 9.05 مليار دولار سنة 1993.

ان تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعبائها جعلها تتجه إلى إعادة جدولة ديونها. اشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض. [2]

تم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره بالاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية. [3]

اعتمدت الحكومة برنامجا موسعا للإصلاحات تدعم باتفاقين احتياطيين وقعا مع صندوق النقد الدولي (الأول 1989 / 1990 و الثاني في 1990 / 1991 )إضافة إلى اتفاق ثالث وقع عام 1994 تلاه اتفاق .أخر على المدى المتوسط سمي باتفاق تسهيل التمويل الموسع للفترة الممتدة بين 1995 إلى 1998 . [4]

إن هذه الاتفاقيات مهدت لعقد اتفاقيات إعادة جدولة وساعدت على توفير تمويل من قبل الصندوق والبنك منذ 1994 إلى 1998 يصل إلى 3 مليار دولار فضلا عن إعادة جدولة أكثر من 16 مليار دولار من الديون العامة والخاصة، وهذا ما يعني إتاحة تمويل مشروط تتجاوز قيمته 19 مليار دولار خلال الفترة 1998/1994 أبرمت عدة اتفاقيات عرفت ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي وذلك خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 1998 .[5]

- **برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تبينتها الجزائر**

**1. اتفاقيات الاستعداد الائتماني**

- **اتفاق 30 ماي 1989 ( stand by 1)**

[1] بطاهر علي مرجع سابق صفحة 198.

[2] صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي ؟ دراسات اقتصادية، العدد الأول، 1999 ،ص123.

[3] صالح صالحي، مرجع سابق ، ص 123.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الجزائر، نوفمبر 2008 ،ص122.

[5] صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص127.

تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989 ،والاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة وعلى ضوء ذلك تدعم طرح الصندوق في إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري فكانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، و تم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية

- **اتفاق 3 جوان 1991 ( stand by2)**

أما ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان في جوان 1991 وجاء ليستكمل تطبيق برامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة.

### 2. برنامج التعديل الهيكلي

تمثلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل 1994 في بلوغ مجموع الديون الخارجية في نهاية 1993 ما مقداره 25 مليار دولار، أما خدمة الدين (مبلغ خدمة الدين / قيمة الصادرات) وصلت إلى82.2 %وكان لارتفاع حجم المديونية الخارجية وانخفاض قيمة إيرادات الصادرات (المحروقات) اثر مباشر على احتياطيات الصرف بالعملة الصعبة، حيث قدرت في نهاية سنة 1993 بحوالي 1.5 مليار دولار. وقدر معدل التضخم سنة 1993 ب 20.5%،أما عجز الميزانية فبلغ 8.7 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. ومن الجانب الاجتماعي سجل معدل البطالة ما يقارب 25 % من القوة العاملة (1.5 مليون .عاطل). [1]

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية كانت السلطات الجزائرية مرغمة على اللجوء للمرة الثالثة إلى صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي ويمتد على مرحلتين :مرحلة برنامج التثبيت الهيكلي 22 ماي 1994 –21 ماي 1995–21 ماي 1998 .وعلى اثر هذه الاتفاقية تحصل الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن. [2]

---

[1] نعيمة برودي، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي، الملتقى الدولي الأول : أبعاد الجيل 2 من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 04–5.0 ديسمبر 2006 ، ص ص 8–9.

[2] ناصر دادي عدون وآخرون، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر،2004 ،ص99.

### 1.2 محتوى برنامج التثبيت 1994-1995

يهدف هذا البرنامج إلى إعادة التوازن الاقتصادي الكلي لاحتواء التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، ولقد تركزت جهود التصحيح على السياسات النقدية والمالية والتي تهدف الى :

- ترشيد الطلب المحلي من خلال الحد من نمو النقد والائتمان.
- تقييد عجز الميزانية باتخاذ إجراءات لزيادة الإيرادات وترشيد النفقات الحكومية.
- مراجعة سعر الصرف وذلك بتخفيض قيمة الدينار للوصول به إلى قيمته الحقيقية.
- الحد من التضخم وتحرير التجارة الخارجية.

### 2.2 اتفاق برنامج التعديل الهيكلي1995-1998.

يهدف الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمل على ضمان تعميق الحماية للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي، وحسب صندوق النقد الدولي فان الأهداف المسطرة لهذا البرنامج كانت كالتالي: [1]

- تحقيق النمو الاقتصادي في اطار الاستقرار المالي
- العمل على إرساء نظام الصرف و استقراره بانشاء سوق مابين البنوك و احداث مكاتب للصرف ابتداءا من 1996/01/01 و العمل على تحويل الدينار الجزائري لاجل المعاملات الخارجية .
- يهدف البرنامج الي تخفيض التدريجي لعجز ميزان المدفوعات بحيت سينخفض من 6.9 % من (PIB) في 1995/1994 الى 2.2% من (PIB) خلال 1998/1997.[2]
- التحظير لانشاء سوق للأوراق المالية (القيم المنقولة ) بانشاء لجنة تنظيم و مراقبة للبورصة و شركة تسيير سوق القيم ، مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأس مالها بنسبة 20% ابتداءا من سنة 1998.

و اهم الاجراءات التي اتخدتها الجزائر ضمن برنامج التعديل الهيكلي هي : [3]

[1] مزغاش عبد القادر، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مرجع سابق، ص،ص:133.

[2] بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2006، ص 195

[3] ساحل فاتح ، اثار و انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي علي اقتصاد الجزائري ، الملتقى الاول حول ايعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ، 05/04 ديسمبلر 2006، بومرداس ، الجزائر ، ص06.

- انشاء معمل احتياطي اجباري ب 3%على الودائع البنكية و احتياطات تعويضية حتى 11% سنويا مع مراقبة حسابات البنوك التجارية.
- اصلاح القطاع البنكي بإنشاء مجموعة من المؤسسات الجديدة منها ادماج الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في النضام البنكي ، وإنشاء شركة الضمان العقاري ، و إنشاء جمعية البنوك و المؤسسات المالية .

### 3. نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص (الخصخصة)

لا يخفي البنك الدولي نقده للدول التي يوجد بها قطاع عام قوي، وينسب البنك الدولي إليه الدور الأساسي في التشوهات الهيكلية لدول العالم الثالث تأسيسا على الأداء الاقتصادي السيئ لشركات القطاع العام، فقد كانت إيراداتها أقل من التزاماتها المالية الجارية، وكان عائد رأس المال ضعيفا، وقرارات الاستثمار والتسعير والتوظيف تحدد إداريا من جانب السلطات الحكومية، وكانت الموازنة العامة تتحمل أعباء ثقيلة نتيجة تحمل خسائر هذه الشركات ونتيجة الدعم المستمر لها في صورة مستلزمات إنتاج مدعومة أو ائتمان مدعوم[1]

هذا وقد تطورت نظرة برامج التكيف الهيكلي لهذا الموضوع، فقد كانت ترتكز في البداية على الكفاءة في إدارة المشروعات العامة والتخلص من الاحتكار الحكومي والبيروقراطية، ثم أصبحت النظرة تتجه غلى تأجير المشروعات العامة إلى القطاع الخاص مع احتفاظ الدولة بالملكية ثم اتجه الحديث إلى التخلص منها جزئيا أو كليا [2]

ويرى البنك الدولي أن نقل الملكية هو القضية سواء كان ذلك لقاء مدفوعات أو بغير مدفوعات فإن ذلك لا أهمية له إلا من حيث اثره على توزيع الدخل وهو أمر يخرج عن اهتمام البنك الدولي، ذلك أن جوهر الموضوع هو أن تغيير حقوق الملكية يخلق ويطور حوافز جديدة والهدف من نقل الملكية هو الكفاءة للمؤسسات ثم الاقتصاد القومي

وتشير أدبيات البنك الدولي إلى أن التقدم يبدأ من منح أولوية للخصخصة، وهذا يستلزم وضع برنامج ذي آليات خاصة تحت قيادة أنصار الخصخصة ذي المستوى الرفيع، ويتم البدء بمسح كامل لمشروعات القطاع العام ومشكلاته وتصنيف هذه المشروعات ثم تحديد المراد خصخصته ووضع أسس تقيم الأصول ووضع جدول زمني للبيع وإنشاء جهاز خاص يتولى تنفيذ هذا البرنامج، ويستعان بالخبراء الاستشاريين الذين يتقاضون أتعابهم استنادا إلى السعر الذي يبيعون بعه الشركات المخصصة، ويتم الترويج لفكرة الخصخصة لدى الجمهور من خلال حملات إعلامية، ويستخدم قواعد بسيطة وشفافة للبيع وتجد الدعوة للخصخصة جذورها في المدرسة التقليدية الجديدة وتيارها الفكري الجديد، على النحو الذي سبق بيانه، الذي ينادي بتصفية المشروعات العامة

[1] كزنستانتين ميكالوبولوس، " إقراض البنك الدولي للتكيف الهيكلي"، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 1987 ،ص8

[2] كزنستانتين ميكالوبولوس، مرجع سابق ، ص 9

باعتبارها أحد الحلول للخروج من أزمة الكساد التضخمي، فالمشكلة لم تعد نقص في الطلب الفعال بل في نقص العرض، وتصفية هذه المشروعات تعمل على زيادة جانب العرض[1].

**4. البرامج التنموية**

بعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الانتعاش في إطار برامج الجيل الأول عملت الجزائر على وضع برامج تنموية. هذه البرنامج تعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة، والى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد .وتتمثل هذه البرامج في: برنامج دعم للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ،برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) .[2]

**1.4محتوى البرامج التنموية:**

**1.1.4برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي (2001-2004)**

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004 على المدى القصير والمتوسط يهدف إلى: مكافحة الفقر أولا، وخلق مناصب الشغل ثانيا، وضمان التوازن الجهوي وإحياء الفضاء الإقليمي ثالثا. هذا البرنامج يمتد على ثلاث سنوات وخصص له مبلغ 525 مليار دينار. يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ويعتمد هذا الدعم خصوصا على:

- رفع الطلب الداخلي وإعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي.

- دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لاسيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي، وتشجيع المؤسسة المنتجة الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة المؤسسة المحلية.

- وإعادة الاعتبار للمنشات القاعدية، وتقوية الخدمات العمومية، وتحسين الظروف المعيشية، وتنمية الموارد البشرية [3].

عملت الدولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي على ضخ ما قيمته 525 مليار دج وزعت كما يبين الجدول التالي:

[1] آلان والستر: " التحرير الاقتصادي والتخصيصية نظرة عامة "، ندوة الخوصصة والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، تحرير سعيد النجار، ، النقد صندوق العربي , ابو ظبي 1988,ص .40 .

[2] حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 32 ،يناير2007 ص 15.

[3] حاكمي بوحفص ، مرجع سابق ، مرجع سابق ، ص 16.

**الجدول (1-1) : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004):**

| | المبلغ (مليار دج) | النسبة |
|---|---|---|
| دعم الاصلاحات | 45.0 | 8.6 |
| دعم مسار الانتاج : الفلاحة و الصيد | 65.3 | 12.4 |
| التنمية المحلية | 114 | 21.7 |
| تقوية الخدمات العمومية و تحسين المستوى المعيشي | 210.5 | 40.1 |
| تطوير و تنمية الموارد البشرية | 90.2 | 17.2 |
| المجموع | 525 | 100 |

المصدر : جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005-2006 ،ص 333

يتضح من الجدول أن الدولة أعطت أهمية خاصة للخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي، حيث خصصت ما مقداره 210.5مليار دج أي بنسبة 40.1 % من مجموع الغلاف المخصص لهذا البرنامج، ثم يليه محور التنمية المحلية بمقدار 114 مليار دج أي بنسبة 21.7 ،% ثم دعم مسار الإنتاج ودعم الإصلاحات بقيمة 65.3 مليار دج و45 مليار دج، أي بنسبة 12.4 % و8.6 % على التوالي من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج.

### 2.1.4 البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

خلال الفترة 2005 -2009 تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي " الجنوب" و"الهضاب العليا" بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار أمريكي خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية،[1]

وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الطبية والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين، وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثه.

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ،وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما

[1] جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الجزائر، نوفمبر 2008 ،ص138

يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شانه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري، حيت جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف منه [1]:تحديث وتوسيع الخدمات العامة ، تحسين مستوى معيشة الأفراد، .تطوير الموارد البشرية والبني التحتية ، رفع معدلات النمو الاقتصادي.

- **مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009**

جاء هذا البرنامج الضخم في إطار محاولة استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الألفية الثالثة، حيث يشمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يبرزه الجدول التالي:

**جدول(1-2): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009**

الوحدة: مليار دج

| القطاعات | المبالغ | النسب |
|---|---|---|
| تحسين ظروف معيشة السكان | **1908.5** | **45.5** |
| تطوير المنشات الاساسية | **1703.1** | **40.5** |
| دعم التنمية الاقتصادية | **337.2** | **8** |
| تطوير الخدمة العمومية | **203.9** | **4.8** |
| تطوير تكنولوجيا ت الاتصال | **50** | **1.1** |
| المجموع | **4202.7** | **100** |

المصدر : بودخدخ كريم، ، مرجع سبق ذكره ، ص103

مما سبق نلخص إلى أن كلا من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو قد ساهما في إعادة بعث النشاط الاقتصادي

### 3.1.4برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقتذاك.

[1]بودخدخ كريم، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009 ،مذكرة ماجستير،جامعة دالي إبراهيم، الجزائر،2010 ،ص101

وتواصلت الدينامية هذه ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب. وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الانجاز [1] .

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات 21.214 مليار دج ( أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هما :

استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

• وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج ( أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار).

يخصص برنامج 2010 -2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال: تحسين التعليم في مختلف أطواره (الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي والتكوين المهني ) والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية. كما تضاف قطاعات الشبيبة والرياضة والثقافة والاتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني والمجاهدين إلى هذه الدينامكية الجديدة التي تأتي امتدادا للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي المباشر فيه منذ عقد

ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشات القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص : في قطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ، في قطاع النقل بتحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري، تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات، تهيئة الإقليم والبيئة، تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل[2]

بالإضافة إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال، دعم التنمية الفلاحية والريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية، دعم التنمية الصناعية من خلال القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من اجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية .تشجيع إنشاء مناصب الشغل، مرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل

[1] زوين إيمان , دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية -دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2010-2011 ص 97

[2] زوين إيمان , مرجع سبق ذكره ، ص 98

آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل .وعلى صعيد أخر تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

## خاتمة

شهد الاقتصاد الجزائري مند الاستقلال تحولات و تغيرات هامة أملتها الظروف و التحولات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية و الدولية و هدا على كافة الأصعدة الاقتصادية و الإيديولوجية , السياسية ....فنجدها غداة الاستقلال قد تبنت استراتيجية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي و هيمنة القطاع العام على الإقتصاد , لكن سرعان ما بدأت هده الإستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف و الإختلال و هدا ابتداء من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية المعاكسة و تأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري الذي دخل في أزمة حادة ابتداء من مطلع التسعينات إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل لاقتصاد الموجه. و قد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير و الإصلاحات الاقتصادية المتتالية و الواسعة و التي مست جميع جوانب النشاطات الاقتصادية بمختلف القطاعات , سواء تلك الإصلاحات التى كانت بإرادة, أو التى جاءت في اطار الاتفاقيات المبرمة مع الصندوق النقد الدولي و البنك العالمي. كما أن مسار الإصلاحات لم يتوقف بإنهاء تطبيق برامج التعديل الهيكلي سنة 1986 الذي طبق من قبل الجزائر تحت إشراف صندوق النقد الدولي , بل لازال التغير مستمر و متواصل إلي حد اليوم و أن الاقتصاد الجزائري يشهد حاليا انفتاحا متزايدا على العالم الخارجي

**مقدمة**

قامت الجزائر بعد الاستقلال بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ، ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة ، ويتطلب هذا النموذج المبني على نظرية الصناعات المصنعة استثمارات ضخمة تتطلب رؤوس أموال كبيرة ، وهذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى السيطرة على النظام المالي و المصرفي باعتباره أهم مصدر لتمويل الاستثمارات المخططة و المؤسسات العمومية ، فبدأت السلطات أولا بتأميم البنوك الأجنبية ، تم اعتمدت الإصلاح المالي لسنة 1971 ، وقد جسدت هذه الإصلاحات لهيمنة الخزينة العمومية على البنوك و تدخلها في توزيع القروض ، و إهمال لدور النظام المصرفي في تعبئة الادخار ، و استمرت هذه الوضعية حتى منتصف الثمانينات ، حيث ظهرت بوادر انهيار الاقتصاد الوطني بعد انخفاض أسعار البترول ، و التي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي الجزائري خاصة فيما يتعلق بتسيير الموارد المالية و النقدية ، الأمر الذي تطلب القيام بإصلاحات جذرية و عميقة تهدف إلى النهوض بالقطاع المصرفي .

و في هذا الفصل سوف نتطرق الى أهم الإصلاحات في النظام المصرفي حيت قسمنا هذا الأخير الى ثلاثة مباحث عنونا المبحث الأول بالنظام المصرفي الجزائري و الاستقلال المالي و النقدي حيت سوف نعرض فيه نشاة الجهاز المصرفي الجزائري و بنيته قبل الاستقلال و مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري (1962_1970) ثم نعرض في المبحث الثاني الإصلاحات المالية و النقدية ضمن ايطار الاقتصاد المخطط و الذي سوف نعرض فيه الاصلاحات المالية الممتدة بين 1971 –1985 و النظام المصرفي الجزائري و إصلاح الثمانينات اما المبحث الثالث و المعنون بالإصلاح المالي و النقدي بما ينسجم مع متطلبات الانتقال الى اقتصاد السوق سنتطرق فيه الى اهم الإصلاحات قانون النقد و القرض 90–10 .

## المبحث الاول : الاستقلال المالي و النقدي و بناء النظام المصرفي الجزائري

بخروج الجزائر من قبضة الاستعمار و بتحقيقها للاستقلال السياسي انطلق التفكير في بناء و تسخير نضام مصرفي لتحقيق التنمية الاقتصادية في شتى المجالات و جعله يتماشى مع مخططات البلد السياسية و الاقتصادية بهدف الوصول الى الاكتفاء الذاتي لاستكمال الاطار العام للسيادة الوطنية فبادرت السلطات عقب الاستقلال بكل ما لديها من امكانيات الى وضع نضام مصرفي و مالي وطني يتلاءم مع متطلبات النموذج الاقتصادي للبلد ، و يتوافق مع الاهداف المسطرة و المتمثلة في تمويل الاستثمارات المخططة, ونظرا لاهمية النظام المصرفي و الذي لابد ان يساير التطورات الاقتصادية ، فقد شهد هذا الأخير عدة إصلاحات كانت بدايتها اصلاحات 1971م [1].

### المطلب الاول : نشاة الجهاز المصرفي الجزائري

لقد ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال مؤسسات مالية ومصرفية تابعة للاحتلال الأجنبي، لذلك لم تتمكن من مسايرة متطلبات التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري ومن ثم عملت السلطات الجزائرية على بذل أقصى مجهودات لبعث التنمية في جميع المجالات وخاصة النشاط المالي والمصرفي، فخلقت بعض المؤسسات الضرورية والتي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي دولة، وكما حاولت مع البعض الآخر، وبذلك أنشأت في آخر المطاف نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم من متطلبات الاقتصاد الوطني.

ولقد تميز النظام المصرفي في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي بظهور شبكة هامة من البنوك التجارية ومنشآت إعادة الخصم، حيث كانت هذه المؤسسات المالية تخدم المصلحة العامة للمعمرين فقط، وكانت معظم البنوك التي تنشط بالجزائر ما هيا الا امتداد للبنوك الباريسية على شكل وكالات، أو مؤسسات تم إنشاؤها عند الحاجة لتحقيق بعض العمليات التي تتطلب أموال ضخمة[2].

#### I. الجهاز المصرفي الجزائري قبل الاستقلال

عند الاحتلال الفرنسي سنة 1881 كانت الجزائر كسائر أجزاء الإمبراطورية العثمانية تتميز بقلة دور النقود في المبادلات وبنظام المعدنين الذهب والفضة في العملة، وكانت هناك دار لصك النقود، أما الفرنك الفرنسي فلم يتقرر رسميا كعملة للبلاد إلا بعد 19 عاما.

وأول مؤسسة مصرفية في الجزائر هي تلك التي تقررت بالقانون الصادر في 07/19/ 1843لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا ويساهم فيها هذا البنك إضافة للأفراد، وقد بدأ هذا الفرع بإصدار النقود مع بداية سنة

[1] سايح حمزة ، اصلاح المنضومة المصرفية في الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، المركز الجامعي وهران ، دفعة 2008/2007،

لعرباوي امين ،الاصلاحات البنكية في الجزائر واقع و افاق ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، جامعة ابي بكر بلقايد –تلمسان ، كلية العلوم [2]الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،دفعة 2015-2016 ص 10

1948وثاني مؤسسة كانتle comptoir national d'escompte تقتصر وظيفتها على الائتمان أي تتمتع بحق إصدار النقود، ولم تنجح مؤسسة الخصم تلك بسبب قلة الودائع. وثالث مؤسسة هي بنك الجزائر la banque d'Algérieتأسست في 1851 م برأسمال قدره 6 ملايين فرنك مقسمة إلى 8 آلاف سهم، وقد اهتمت به السلطات الفرنسية ومنحته اعتماد أي قرضا بنصف قيمة رأسماله المدفوع1050.000 فرنك .

وقد شهد هذا الأخير أزمة مالية ما بين 1880 و 1900 نظرا للإسراف وعدم العقلانية في تقديم القروض، مما أدى إلى نقله لفرنسا، وتغير اسمه ليصبح بنك الجزائر وتونس، حيث أسندت له مهمة إصدار وباستقلال

تونس عام 1956 تأمم هذا البنك وفقد حقه في الإصدار لتونس سنة 1958 ليعود اسمه بنك الجزائر وكانت من أهم وظائفه مايلي:[1]

- اقتطاع الموارد على الأغلبية المسلمة وإعادة توزيعها على المعمرين.
- تمويل الزراعة الاستعمارية.
- تمويل النشاطات التجارية، لاسيما نشاط تصدير الخمور والحمضيات.

## II. بنية النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال

كان يرتكز نشاط النظام المصرفي قبل الاستقلال في المناطق الكبيرة بالدرجة الأولى، بحيث كانت العديد من فروع البنوك الفرنسية ووكالتها تنشط في المدن الكبيرة الكثيفة بالسكان بالإضافة إلى البنوك الشعبية، وكان يضم المؤسسات المصرفية التالية:

- **بنك الجزائر**

تم إنشاء بنك الجزائر بموجب القانون المؤرخ في 04 أوت سنة 1851 تحت شكل مؤسسة خاصة ولكن مع سلطة مراقبة الإصدار النقدي، وتعيين المدير، وتم تأميم هذا البنك سنة 1946 ،وبهذا التاريخ أصبح بنك الجزائر وتونس، وتمثلت وظائفه بالإضافة إلى الإصدار في تحديد معدلات الفائدة والخصم وتحيد سقف إعادة الخصم ومراقبة عمليات البنوك . وتم إنشاء مجلس الجزائري للقرض بتاريخ 16 جانفي 1947 ولكن هاتين الهيئتين لم تعملا باستقلالية عن النظام المصرفي الفرنسي، لأن النظام كان كله تابعا لفرنسا وأن البنوك المتواجدة في الجزائر تعمل بتعليمات البنوك الموجودة في فرنسا. [2]

- **البنوك التجارية**

[1] د.شاكر القزويني : محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية 1992، الجزائر ،ص 48 49.

[2] د. مفتاح صالح، أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، جامعة بسكرة– الجزائر ، مجلة ، 09–8 مارس 2005، ص 103 .

بلغت البنوك التجارية قبل الاستقلال حوالي 13 مصرفا، ومجموع فروع هذه البنوك التجارية بلغ حوالي 409 فرعا، منها 149 فرعا في منطقة الجزائر، 154 في منطقة وهران، 83 في منطقة قسنطينة، و24 فرعا في الصحراء، و كان التمركز الكبير في الجزائر بلغ 82 فرعا، تمثل وكالات للبنوك الفرنسية مثل الشركة العامة (société générale) القرض الليوني( crédit lyonnais)، البنك الوطني للتجارة والصناعة((banque national du commerce et de l 'industrie ، شركة مرسيليا، إضافة إلى بنوك أخرى ضعيفة النشاط.

- **البنوك الشعبية**

تختص هذه البنوك في التجارة الصغيرة، وقد شهدت نفس التطور الذي عاشته في فرنسا وهي تتكون من المجلس الجزائري للبنوك الشعبية والصندوق المركزي وبنوك جهوية، كما أقيمت هذه البنوك سنة 1921 فبلغ عدد فروع البنوك الشعبية 22 فرعا سنة 1961.

- **صندوق التجهيز وتنمية الجزائر**

تأسس هذا الصندوق سنة 1959 ،ويختص بتعبئة الموارد المالية وخصوصا العمومية لتخصيصها لتمويل برامج التنمية، وأنهي نشاط هذا الصندوق بعد الاستقلال .

- **قروض القطاع الفالاحي**

يوجد نوعين من التمويل في القطاع الفلاحي :

- صندوق القرض الفلاحي التعاوني حيث يمنح قروض فلا حية قصيرة الأجل.
- الشركات الفلاحية للادخار وتتميز بالطابع التعاوني، وتمنح القروض قصيرة ومتوسطة الأجل.

- **بنوك الأعمال**

لبنك الصناعي لشمال إفريقيا(B.I.A.N)• ورمزه ( WORMS) ،وتم دمج هذين البنكين في بنك واحد وأصبح يسمى البنك الصناعي في الجزائر والبحر المتوسط (B.I.A.M).• بنك باريس والأراضي المنخفضة (B.P.P.B) • [1] .

• B.I.A.N Banking Industry Architecture Network e.V

• B.I.A.M Banque de données automatisée sur les médicaments

•B.P.P.B banque de paris et des pays bas

[1] د. مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره ، ص 104

- **بنوك التنمية**

تأسست سنة 1959 وتشمل صندوق التجهيز، وتأسس لتمويل المنشآت الصناعية.

- **المنشآت العامة وبنيتها العامة**

تساهم بشكل فعال في التمويل والتنقيب على البترول في الصحراء، وتم توقيف تمويلها سنة 1962 ،وبلغت مجموعها خمسة مصارف أشهرها القرض الوطني والبنك الفرنسي للتجارة الخارجية، الذي كان دوره يتمثل في تقديم القروض طويلة الأجل.

**جدول(2-1): هيكل الشبكة المصرفية في الجزائر قبل 1962**

| | طبيعة البنك | عدد البنوك | عدد الفروع |
|---|---|---|---|
| 1 | بنك الجزائر(بنك الإيداع) | 1 | 1 |
| 2 | البنوك التجارية(الثانوية) | 11 | 409 |
| 3 | بنوك الأعمال | 3 | 4 |
| 4 | بنك التنمية | 1 | 1 |
| 5 | مؤسسة إعادة الخصم | 1 | 1 |
| 6 | بنوك الائتمان الشعبي | 1 | 1 |
| 7 | المنشآت العامة و شبه العامة | 4 | 1 |

المصدر : شاكر القزويني ،مرجع سبق ذكره , ص 154

**المطلب الثاني : مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري (1962_1970)**

نتج عن خروج فرنسا من الجزائر جملة من التغيرات في النظام المصرفي كان اهمها تغيرات مقرات المصارف و كذا مهاجرة الاطارات المؤهلة لتسيير البنوك ، و تغيرات المالية ابضا تمتلث في سحب الودائع من البنوك و هجرة رؤوس الاموال . الشيئ الذي ادى بالجزائر الي انشاء بعض البنوك كمرحلة اولى امتدت ما بين (1962-1966م) و بتاميم البنوك الاجنبية كمرحلة ثانية امتدت هي الاخرى ما بين (1966-1970)

**ا. المرحلة الأولى (1962-1966م)**

غداة مرور الجزائر إلى الاستقلال، كان لابد أن تتخذ عدة إجراءات لاسترجاع كامل حقوقها وسيادتها، لأن النظام البنكي الموروث كان متكونا في أغلبه من بنوك أجنبية التي عمدت رفض تمويل الاقتصاد الوطني

**ا .1. مرحلة إضفاء السيادة**

ورثت الجزائر بعد استقلالها(جوان 1962) نظاما مصرفيا تابعا للمستعمر الفرنسي، سواء من حيث الإشراف والرقابة أو من حيث المصالح التي يخدمها، وقد كان مشكلا من شبكة واسعة من المصارف و المؤسسات المالية،[1]حيت قامت السلطات الجزائرية بإجراءات مستعجلة لاسترجاع سيادتها النقدية و الاقتصادية من خلال.

**ا .1.1 نشاء بنك مركزي الجزائري**

تم إنشاء البنك المركزي الجزائري من طرف المجلس التأسيسي بمقتضى القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهذا بغرض تنظيم العمليات المسموحة للبنك المركزي وإعطاء الحكومة إمكانية المراقبة اللازمة وكذا وجوب تمتع إدارة البنك بالاستقرار والاستقلالية في ممارسة صلاحياتها، ويتولى إدارة البنك المركزي الجزائري محافظ بمساعدة ثلاث نواب محافظ معينين بمرسوم من رئيس الدولة ويتم تعيين الأعضاء المشكلين لمجلس إدارة البنك المركزي الجزائري كذلك بمرسوم من رئيس الدولة، ويتمتع البنك المركزي الجزائري بأهم الصلاحيات التي تتمتع بها كافة البنوك المركزية فهو بنك البنوك وبنك الدولة وله سلطة مراقبة وتوزيع القروض[2]

**ا .2.1 انشاء الصندوق الجزائري للتنمية(CAD)**

أنشأ الصندوق بتاريخ 07 ماي 1963 ،وأخذ أصول صندوق التجهيز لتنمية الجزائر والصندوق الوطني للمناقصات العامة، ومنح صلاحيات واسعة ولم يمارسها إلاّ قليلا وخاصة بصفته بنك أعمال ، ومن مهامه

[1] رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي(مفاهيم، تحاليل، تقنيات)، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، 2008 ص 296

[2] بوحنيك رحيم حسين،مرجع سابق ،.ص 297

تجميع الادخار المتوسط والطويل الأجل ، وتمويل الاستثمارات الإنتاجية الضرورية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للجزائر التي كلف بها في 1971 في إطار الإصلاح المالي الذي تم الشروع فيه بهذا التاريخ

وتحولت تسميته إلى البنك الجزائري للتنمية (CAD)•مع صلاحيات أكثر دقة في مجال التمويل الطويل الأجل[1].

### I .3.1 انشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ( CNEP)

أنشأت هذه المؤسسة بموجب القانون 227 –64 في أوت 1964 من مهامها تجميع ادخار العائلات وتمويل احتياجاتها للسلع المعمرة وخاصة السكن. وتم استرجاع جميع أصول الصناديق التي كانت موجودة في السابق، و وجه نشاطها فيما بعد نحو تمويل البرامج المخططة للسكن الجماعي وإقراض الهيئات المحلية والاكتتاب في سندات التجهيز [2]

### I .4.1 فصل الخزينة العامة للجزائر عن الخزينة العامة لفرنسا

تم هذا الفصل في 29 اوت 1962 م ، و نتيجة لذلك قامت الخزينة العامة للجزائر بتأدية الوظائف التقليدية للخزينة بشكل عام ، الى جانب تدخلها بشكل استثنائي في مجال تقديم القروض للاقتصاد كالتكفل بالانشطة الزراعية و الصناعية استجابة لمتطلبات الاقتصاد . [3]

## II. المرحلة الثانية (1966–1971)

**مرحلة التأميم:** كان النظام البنكي الذي ورثته الجزائر عن النظام الاستعماري بعد الاستقلال، يتكون من عدد من البنوك يتجاوز (20 ) بنكا، كلها بنوك أجنبية وقد اقتنعت الجزائر مبكرا بصعوبة إيجاد الانسجام اللازم بين نظام بنكي ذو نزعة ليبرالية، خدم تحت وصاية نظام استعماري، ونظام اقتصادي وليد ذو نزعة اشتراكية يهدف إلى تبني سياسة تنموية تتمتع بالاستقلالية. وقد تكسرت هذه القناعة مبكرا من خلال التردد و الرفض اللذين أبداهما هذا النظام البنكي الموروث في تمويل عمليات التراكم(الاستثمارات) التي تقوم بها المؤسسات الوطنية، والتي أرادتها الدولة أن تكون ركيزة هذه السياسة المستقلة في الاقتصاد، وتركيزها على تمويل أنشطة الاستغلال وعمليات التجارة الخارجية التي ترتبط بشكل وثيق بالقوة الاستعمارية السابقة(فرنسا).وان ذلك من بين الأسباب

• (CAD) la caisse algérienne de développement

[1] د. مفتاح صالح، أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، مرجع سبق ذكره ، ص106

[2] د. مفتاح صالح، مرجع سابق ، ص 106

[3] لحمر خديجة ،دور النضام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائر –واقع و افاق ، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر ، 2005/2004 ، ص 59

..العميقة التي دفعت الجزائر إلى تأميم هذا النظام البنكي الأجنبي وتأسيس نظام بنكي وطني تسيطر عليه الدولة وتتمثل مهمته الأساسية في الاضطلاع بتمويل التنمية الوطنية[1] .

في إطار النهج الاشتراكي الذي تبنته الجزائر آنذاك تم الشروع في عملية التأميم، حيث تم تأميم المؤسسات المصرفية التي كانت قائمة، وقد تولدت عن ذلك ثلاثة بنوك تتمثل في:

### II.1 البنك الوطني الجزائري (BNA)

نشأ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66 –178 المؤرخ في 13 جوان 1966 لتمويل المشاريع الاقتصادية ،وقد استرجع أصول عدة مؤسسات كانت متواجدة سابقا مثل مؤسسات القرض العقاري الجزائري والتونسي

( CFAT)• والقرض الصناعي والتجاري ( CIC) • ويعبر تأسيس هذا البنك عن رغبة وإرادة استقلال السلطات السياسية والاقتصادية الجزائرية ويمكن تلخيص وظائفه فيما:

– تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان القصير والمتوسط – .منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي إلى غاية 1982 سنة تأسيس بنك آخر هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

– إقراض المنشآت الصناعية العامة.

– خصم الأوراق التجارية في ميدان الإسكان.

– حتى إلى غاية تاريخ 1982 تخصص هذا البنك في تمويل القطاع الفلاحي مع ممارسة نشاطاته الأخرى، وخاصة تمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي منحت له الدولة أولوية المساعدة الضرورية لزيادة الإنتاج.

### II. 2 القرض الشعبي الجزائري ( CPA )

تأسس القرض الشعبي الجزائري بموجب الأمر رقم 75/67 المؤرخ في 1957/05/14 و هذا عن طريق شراء حصص البنوك الأجنبية التي كانت متواجدة بالجزائر قبل 1967 و المتمثلة في الاتي :

crédit populaire d'Alger (d'Oran , de Constantine ,d'Annaba) , caisse centrale algérienne de crédit populaire.

كما اندمجت بالبنك 3 بنوك أجنبية بعد تأسيسها وهي :

[1] طاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013 ، ص 323 – 324

• (CAFT) crédit foncier d'algérie et de tunisie

• (CIC) Crédit industriel et commercial

Banque mixte d'Algérie compagnie française de crédit et de banque, société marseillaise de crédit.

و لقد أوكلت لهذا البنك مهمة تطوير نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات البناء و الأشغال العمومية ، الري و الصحة ، الأدوية و مختلف الصناعات التقليدية و السياحية .

### 3.II البنك الجزائري الخارجي ( BEA)

يعد البنك الوطني الجزائري اول بنك تجاري وطني انشأ في عهد الجزائر المستقلة و قد تاسس بموجب الامر 178/66 الصادر في 1966/06/13 ، اذ قد ورث فعاليات البنوك التالية :

le crédit financier d'Algérie et de Tunisie , le crédit industriel et commercial , la banque national pour le commerce et l'industries Afrique , la banque de parie et des pays bas , le comptoir d'exempte de mascara.

حيت قام هذا البنك بتمويل القطاع الفلاحي الى غاية 1982 ، كما يتعامل البنك مع المؤسسات الصناعية الكبرى ، التحولية ، النقل ( الشاحنات الصناعية ، مواد و اشغال عمومية [1].

### III. النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال الى غاية قانون المالية 1971م

لقد اضطر البنك المركزي خلال هده الفترة للتدخل بشكل كبير في مجال التمويل ، إذ بلغت القروض المباشرة من البنك المركزي حوالي 1250مليون دينار جزائري ، في حين قدرت القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية 1230مليون دينار جزائري سنة 1965م .وبذلك تحول دور البنك المركزي بعد الاستقلال من دور الرقابة إلى موزع مباشر للقروض .

وبعد قرار تاميم القطاع البنكي الأجنبي سنة 1966م فقد تخصص كل بنك في تمويل قطاع معين ،فنجد بان البنك الوطني الجزائري قد تخصص في تمويل القطاع الفلاحي و عمليات القرض الداخلي ، اما القرض الشعبي الجزائري فقد تخصص في تمويل القطاعات التقليدية ، بينما تخصص البنك الخارجي الجزائري في تمويل العمليات مع باقي العالم و لكن هذا التخصص كان نظريا فقط ، فلم يحترم كل بنك مجال تخصصه فقام كل بنك من البنوك المذكورة تقريبا بتمويل العمليات .كما ان قيام بنك وحيد بتمويل عدة قطاعات مختلفة وغير متجانسة امر صعب يتجاوز قدرات البنوك الخاصة ، هذا من جهة و من جهة أخرى ،فإننا نجد بان هذه البنوك كانت تتلقى التعليمات من جهات مختلفة و على الخصوص من وزارة المالية مما افقد ذلك دور البنك المركزي كبنك للبنوك ، ضف الى ذلك فان هده البنوك لم تمارس أي رقابة في استعمال القروض ما دامت

[1] Mourad .Goumri , Loffre de Monnais en algerie , alger ENAG edition 1993 , page 73 .

السيولة متوفرة بعمليات الإصدار النقدي دون مقابل . كما نجد بان هذه الفترة و التي سبقت إصلاح 1971 م لم تعرف قانون مصرفي متماسك يتعلق بدور الوساطة المالية و لكن كانت هناك قوانين مبعثرة و عدم الانسجام في القانون التشريعي و هذا ما ينعكس علي الجانب التطبيقي .إما على مستوى البنوك التجارية فقد حدثت نزاعات فيما بينها بسبب جمع الودائع و منح القروض و لم يحترم مبدأ التخصص لكل بنك .و بالتالي سادت الفوضى في تحديد مهام البنك التجاري بشكل دقيق ، ضف الى ذلك وجود خلل في توزيع الشبابيك المصرفية عبر القطر الوطني فالبنك الوطني الجزائري كان يحوز على اكبر قدر من الشبابيك المصرفية و الذي سمح له بجذب اكبر قدر ممكن من الودائع ، و يغطي اكبر حجم من القروض ، أي كان يجمع حوالي 30 % من الودائع و يقدم 65 % من القروض و يشمل قطاعات ليست من تخصصه .[1]

اما في ما يخص الوساطة المالية في التمويل الاقتصادي فقد كانت الخزينة العامة تتدخل مباشرة و كانت تمنح القروض لتمويل الاستثمارات ، اما البنوك فكانت عملياتها تكمن خاصة في منحها لقروض الاستغلال رغم أهمية الموارد المالية التي كانت تتمتع بها و لكنها توظفها في المجالات محصورة بالإضافة الى كل ما ذكرناه فان هذه الفترة تميزت بوجود نزاعات على مستوى السلطات النقدية فنجد بان القانون لم يحدد بالضبط مهام البنك المركزي و حالات تدخل وزارة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني مما أدى الى ظهور تناقض بين وزارة المالية و البنك المركزي في الأدوار المتخدة من طرفها [2].هذا الوضع جعل القيام بالإصلاحات امرا ضروريا ابتداءا من سنة 1971 .

## المبحث الثاني : الإصلاحات المالية و النقدية ضمن ايطار الاقتصاد المخطط

تمتد هده المرحلة من 1971 ال غاية 1989 و تتميز هده المرحلة بثلاث محطات رئيسية :

- الإصلاح المالي لسنة 1971.
- الإصلاحات التي جاء بها قانون القرض و البنك لسنة 1986 .
- استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية و المصرفية لسنة 1988 .

[1] لحمر خديجة ،مرجع سبق ذكره ، ص 63-64

[2] صالح مفتاح ، النقود و السياسة النقدية مع الاشارة الى حالة الجزائر في الفترة (90-2000) أ اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2003/2002، ص 223 .

**المطلب الاول : الاصلاحات المالية الممتدة بين 1971 -1985**

نتيجة لاتباع الجزائر النظام الاشتراكي الذي يتطلب رؤوس اموال ضخمة و مصادر للتمويل ، لهذا لجأت السلطات الى اصلاح النظام البنكي من خلال تقييده ليصبح وسيلة في يد السلطات لتمويل المؤسسات العمومية.

**I. الاصلاح المالي 1971**

جاءت اصلاحات المالية لسنة 1971م نظرا للاختلالات الملاحضة في الفترة السابقة و التي شهدها النظام المصرفي ، فكان على السلطات ان تقوم باصلاحات تساير وضعها الاقتصادي ، فجاءت هذه الاصلاحات في اطار المخطط الرباعي الاول (1970-1973) بهدف ازالة الاختلال و تخفيف الضغط على الخزينة فى تمويلها للاستثمارات [1] حيت ارتكز الاصلاح المالي لسنة 1971 على المبائ التالية[2]:

- إلغاء التمويل الذاتي حتى تتمكن الدولة من تطبيق التخطيط المركزي .
- فتح كل مؤسسة حسابا ماليا لدى بنك معين (التوطين المصرفي ).
- المراقبة تتم بتوجيه تعامل المؤسسة من طرف وزارة المالية في إطار توزيع متوازن حسب البنوك.
- منح التعامل مع المؤسسات في مجال منح القروض باستثناء القروض الخارجية مما استدعى إجبارية التعامل مع البنك .
- إجبار المؤسسات على المشاركة في ميزانية الدولة.

ان الإصلاح الذي أدخلته الدولة على النظام المصرفي سواء تعلق الأمر بتمويل الاستثمارات المخططة او إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسة المصرفية و الهيئة العامة للنقد و القرض او الفاء الصندوق الجزائري للتنمية و تعويضه بالبنك الجزائري للتنمية .

وقد أصبح القطاع المالي الجزائري بداية من هدا الإصلاح يتميز بالصفات التالية :

- ازالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة أي تغيير وظائفها .
- تقليص دور البنك المركزي في تحريك و مراقبة السياسة النقدية .
- الاعتماد على القطاع العام في الى تمويل و تهميش القطاع الخاص مما ادى الى ضعف الادخار الوطني .
- عدم قيام البنوك التجارية بعملية البحث عن الموارد و ذلك لسهولة عملية اعادة التمويل .

[1] بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2006، ص 125-126.

[2] د طاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ،ص197.

### II. مرحلة اعادة الهيكلة

لقد شهدت بداية الثمانينات إصلاحات هيكلية في القطاع الاقتصادي و لم تقتصر هده الإصلاحات على القطاع الحقيقي و حسب بل تعدت الى المجال البنكي ليتم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري ، فانبثق عنهما مصرفان على التوالي . البنك الفلاحي للتنمية الريفية (BADR) و بنك التنمية المحلية (BDL)[1].

### II. 1 البنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)

تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 206/82 ، لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري. و هو بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس مال ثابت

وفيما يخص الجانب الاقتراضي لهذا البنك، فهو يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي .وفي هذا المجال، يمكن أن يمنح قروضا لتمويل القطاع الفلاحي، وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية، وكذلك تمويل أنشطة الصناعات الغذائية والأنشطة المختلفة في الريف، وقد ورث بإنشائه تمويل القطاع الفلاحي عن البنك الوطني الجزائري[2].

### II. 2 بنك التنمية المحلية (BDL)

تأسس هذا البنك بتاريخ 30 أفريل 1985 بمرسوم رقم 85 – 85 برأسمال قدره نصف مليار دينار جزائري، تولى جزء من نشاطات القرض الشعبي الجزائري، والغرض من إنشائه خلق تنمية جهوية متوازنة، ويعتبر هذا البنك بنك ودائع مملوكة من طرف الدولة وخاضع للقانون التجاري و بالإضافة للعمليات المتعارف عليها لبنوك الودائع يقوم هذا البنك بخدمة فعاليات الهيئات العامة المحلية بمنحها قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، وتمويل عملية الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى خدمة القطاع الخاص وذلك بتقديم قروض قصيرة ومتوسطة الأجل فقط.[3].

---

[1] بلعزوزبن علي، مرجع سابق ، ص 175.

[2] رحيم حسين،مرجع سبق ذكره ، ص ص 190_191.

[3] عبد الله خبابه، الاقتصاد المصرفي(البنوك الالكترونية . البنوك التجارية . السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2008 ،ص ص 186 _ 187.

**المطلب الثاني : النظام المصرفي الجزائري و إصلاح الثمانينات .**

سجلت فترة السبعينات صعوبات عديدة على المستوي الاقتصادي بشكل عام وخاصة على الجهاز المصرفي الذي عجز بؤطره القانونية و المالية عن تعبئة و جمع المدخرات و تمويل الاقتصاد الوطني ، و كانت النتيجة حتمية اصلاح المنظومة المصرفية حيت ادخلت تعديلات على هده الأخيرة و ذلك بصدور القانون المصرفي 86_12 بتاريخ 19 اوث 1986م ، ووضع مخطط وطني للقرض ، كما شهدت سنة 1988م ، اصلاحات اقتصادية واسعة بصدور قانون 88-01 في 12 جانفي 1988م و الذي منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية [1].

**1. اسباب و دوافع الاصلاحات**

ان نموذج التسيير الاشتراكي للاقتصاد و الذي تركز على التخطيط المركزي اظهر عيوبه و عدم فعاليته فتطلب الأمر من السلطات القيام بعدة اصلاحات اقتصادية و يمكن ارجاع هذا الاختلال الى مجموعة من الاسباب :[2]

**1.1 الاسباب الداخلية و نلخصها فيما يلي :**

- الاعتماد على الصناعات المصنعة منذ السبعينات كأحد اشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي ، فكانت السياسة المختارة انها ركزت على الصناعة و أهملت الفلاحة مما ادي الى تطور مختل في بيان الاقتصاد ، و تراجعت الفلاحة امام تزايد النمو المتزايد للسكان
- انتهاج سياسة التخطيط و اهمال قواعد التسيير الاقتصادي ، و الفصل بين القطاع العام و القطاع الخاص بحيت فضل القطاع العام و أهمل القطاع الخاص .
- غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات ، وذلك رغم محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه ، فتوقفت عجلة التنمية بانخفاض الاستثمارات بسبب انخفاض الاستثمارات بسبب انخفاض حاد في موارد الدولة و التي كانت تعتمد كلية على المحروقات ، نتيجة تراجع اسعار النفط و تقلص سوق المديونية الخارجية .
- ارتفاع حجم الواردات من السلع و الخدمات الضرورية كالمواد الغدائية و الترفيهية كاستيراد السيارات السياحية و التجهيزات المنزلية في ايطار سياسة "من اجل حياة أفضل " هذا الشيئ صاحبه انخفاض اسعار المحروقات و النتيجة الحتمية هي عجز ميزان المدفوعات و ارتفاع حجم المديونية الخارجية و نسبة الدين الخارجي

[1] مصطفي عبد اللطيف ،بلعزوز سليمان ، النظام المصرفي في بعد الاصلاحات ، الملتقى الوطني حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية يوم 21/20 افريل 2004، بشار ، الجزائر ص50

[2] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره ،ص 179

- سياسة التمويل التي اعتمدتها الجزائر في تمويل الاستثمارات المخططة وفقا لنمط التسيير المركزي على القطاع المصرفي حيت لم تكن وظيفة هذا الاخير سوى خدمة الخزينة ،وكانت الحكومة تقوم بطلب تسبيقات و اعتمادات من البنك المركزي دون قيد او الشرط و ذلك لمعالجة العجز المستمر في الخزينة العمومية ، الامر الذي ادى الى الخلل بين الكتلة النقدية و النمو الاقتصادي .

**2.1 الاسباب الخارجية نحددها فيما يلي :**

- **أزمة البترول** : ان ارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بعوائد صادرات المحروقات بنسبة تفوق 95% ، دفع الى انهيار مدا خيل الصادرات سنة 1986م بسبب ازمة البترول ، حيث عرف سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار فمن 27 دولار للبرميل الواحد سنة 1985م انخفض الى اقل من 14 دولار في 1986 م ، و نتيجة لذلك انخفضت الصادرات من 12.7 مليار سنة 1985 م الى 7.9مليار دولار سنة 1986م ، أي انخفاض قدر ب4.8 مليار خلال سنة واحدة .وهو ما اثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات ، كما ان انخفاض أسعار البترول أدى إلى انخفاض 50% من إيرادات الميزانية و عجز الميزانية ب 35% إلى 78% بين سنة 1985م و سنة 1988م
- **المديونية الخارجية** : لجأت السلطات الجزائرية إلى الأسواق المالية الدولية و الأجنبية التي فتحه على مصرعها لإقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي اعتمدتها الحكومة في المخطط الرباعي الأول (70-73) و المخطط الرباعي الثاني (74-77) وذلك أمام نقص الموارد الداخلية وأمام نموذج التنمية المتبع و الذي كان يقوم على الصناعات المصنعة ، الأمر الذي تطلب رصد أموال ضخمة كان مصدرها الاستدانة الخارجية ، فلجأت الجزائر الى هذا المصدر من التمويل خاصة أمام تدني مستويات الفائدة و التي طبقتها المؤسسات المالية الدولية في ذلك الوقت .وبهده الطريقة وقعت الجزائر كباقي الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية .و اذا تتبعنا مراحل تطور المديونية الخارجية للجزائر فنجد ان هذه الأخيرة قدرت في 1970م حوالي 0.9 مليار دولار لتصل الى 17 مليار دولار في 1980م ، أي تضاعفت ب 17 مرة خلال عشرية واحدة ، اما خدمات الدين فانتقلت من 0.05 مليار دولار في 1970م الى 3.9 مليار سنة 1980م بمعنى تضاعفت ب 84مرة وما يبرهن ارتباط المديونية الخارجية بالاستثمارات المخططة هو قيمة المديونية الخارجية في 1985م اذ بلغت 19.8 مليار دولار بعدما كانت حوالي 12 مليار دولار في نهاية المخطط الرباعي الثاني . [1]

[1] بلعزوز بن علي ، مرجع سبق ذكره ،ص 179_180

## I. الاصلاح المالي و النقدي لسنة 1986 م

أدت الأسباب الداخلية و الخارجية و التي سبق ذكرها بان تقوم الحكومة الجزائرية بسلسلة من الإجراءات بهدف التحول بالنظام الاقتصادي و مبادئه و أسسه الى أسس و قواعد تلائم السوق ، و من بينها إصدار قانون بنكي جديد هدفه الأساسي هو إصلاح المنظومة المصرفية .[1]

أول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية تحت ضغط أزمة النفط الخانقة هو إصدارها لقانون بنكى جديد ، و المتمثل في قانون القرض و البنك بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986، [2] بحيث إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية ،و قد كان روح هذا القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ العامة و القواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي ،و حدد هذا القانون مهام و دور البنك المركزي و البنوك التجارية كما تقتضيه قواعد و مبادئ النظام المصرفي ، مع إعادة الاعتبار لدور و أهمية السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة و مراقبتها وفقا لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ، مستعملة آليات و أدوات نقدية لإحداث التوسع و الانكماش المطلوب.

ووفقا لهذا القانون فإن البنك المركزي و مؤسسات القرض يعدان مؤسستين عموميتين ، تتمتعان بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و ينجزان العمليات المصرفية على سبيل الاحتراف، كما ان رأس مال البنك المركزي و المؤسسات المانحة للقرض مملوكان للدولة أو لبعض أعضاءها بالمفهوم الوارد في القانون المتعلق بالأملاك الوطنية .

فيعتبر بنكا كل مؤسسة قرض تعمل لحسابها الخاص على سبيل المهنية و الاحتراف و أساسا تقوم بالعمليات التالية:[3]

- تجمع الأموال من الغير و تودعها مهما كانت المدة الزمنية و تحت أي شكل كان.
- تمنح قروض مهما كانت المدة أو الشكل.
- تقوم بعمليات الصرف و التجارة الخارجية في إطار القوانين و التنظيمات السارية المفعول.
- تضمن وسائل الدفع .
- تقوم بعملية التوطين و القيد و البيع ، و حراسة و بيع القيم المنقولة و كل منتوج مالى .

[1] سايح حمزة ، اصلاح المنضومة المصرفية في الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، المركز الجامعي وهران ، دفعة 2008/2007،ص 98

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية قانون رقم 86-12المؤرخ في 19 اوث 1986 المتعلق بنضام البنوك و القروض

[3] محفوض لعشب ، الوجيز في القانون الاقتصادي ، النظرية العامة و تطبيقها في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية ، الجزائر 2006 ،ص 38

**و في إطار هذا القانون يقوم البنك المركزي بالمهام التالية :**

– يتابع و ينفذ المخطط الوطني للقرض كما هو معروف بنص المادة (26)•

– يوازن و يراقب بوسائله الملائمة توزيع القروض على الإقتصاد الوطني بإعتباره بنك إمتياز في الإصدار النقدي

– مساعدة الخزينة العامة

– يضمن مركزية تسيير و توطين احتياطي الصرف.

– يختص بالعمليات الخارجية الواردة على الذهب ، و يمنح رخص التصدير و الإستيراد المتعلقة به و بالمعادن النفيسة غير المدمجة في المنتوجات الصناعية .

– يعمل على توفير الظروف الملائمة لاستقرار العملة و السير الحسن للبنوك .

– وضع الأدوات اللازمة لتسيير السياسة النقدية، بما فيها تحديد سقف إعادة الخصم الممنوح لمؤسسات القرض.

كما ان المشرع الجزائري قد نظم النظام المصرفي بالقانون الصادر في 19 أوت 1986، الذي أكد على مجموعة من الممارسات المطبقة و منها :

– إمتياز الإصدار النقدي للبنك المركزي الجزائري نائبا عن الدولة.

– عمليات سحب النقود أو استبدال الأوراق المالية المتداولة بكافة صورها.

فلا يمكن معارضة البنك المركزي أو الاحتجاج ضده فيما يتعلق بالخسارة أو السرقة أو إتلاف أو حجز القطع النقدية التى يصدرها ، و يساهم البنك المركزي في إعدادات التشريعات و التنظيمات المتعلقة بالصرف و التجارة الخارجية و يقيم أثرها على التوازن الخارجي للاقتصاد و على الاستقرار النقدي.

و فيما يخص مؤسسات القرض المتخصصة فكل مؤسسة يكون قانونها الأساسي لا يسمح لها بجمع الأموال و لا يمنح قروض إلا في إطار موضوع نشاطها تعد مؤسسة قرض متخصصة كما يسمح هذا القانون لمؤسسات

القرض هذه ان تستعمل جميع الإجراءات النقدية المكرسة في النظام البنكي لتحويل الأموال بين ألأشخاص و هي تسير ودائع الادخار ضمن الشروط الخاصة بها.

---

•( المادة 26 ) من الجريدة الرسمية / العدد 16 يتقاض المحافظ و نواب المحافظ ، وعند الاقتضاء ورثتهم ما عدا حالة العزل بسبب الخطأ الفادح ، تعويضا عند انتهاء مهامهم يساوي راتب سنتين بتحمله البنك المركزي ولا يحق لهم ان يتقاضوا أي ميلغ اخر من البنك المركزي .

يدخل المخطط الوطني للقرض ضمن المخطط الوطني للتنمية وذلك وفقا للقانون 86-12 و الذي يحدد الأهداف التي يجب بلوغها في جمع مصادر النقد و الأولويات في توزيع القروض . وبمقتضي المادة 26 من القانون فإن المخطط الوطني للقرض يعمل علي تحديد ما يلي:

- حجم و طبيعة مصادر القروض الداخلية و الفروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض:
- حجم القروض الخارجية المجندة.
- مستوي تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد.
- كيفية ونمط تسير مديونية الدولة.

أما فيما يخص العلاقة مع المؤسسات المالية الدولية فإن البنك المركزي يمكن ان يحصل علي ترخيص عن طريق التنظيم ليتعاقد علي قروض مع الخارج او الموافقة علي الاقتراض لدي مؤسسات مالية او مصرفية دولية وهدا في إطار القواعد التشريعية و التنظيمية بهدف تحقيق الأهداف المسطرة في المخطط الوطني للقرض.

وعن العلاقة مع الزبائن فإن القانون المصرفي حافظ بشكل واضح علي ضمان آمن الودائع و السر المصرفي لاسيما في المادتين 36-39، كما ان لكل شخص ان يتحصل على فتح اعتماد ضمن الشروط المقررة في المادتين 40-41. بحيث ان مساعدة المؤسسات يجب أن ترتبط بالأهداف المقررة في المخطط الوطني للقرض.[1]

وأخيرا يمكن تلخيص أهم المبادئ والقواعد الأساسية التي تضمنها هدا القانون في النقاط التالية:[2]

- تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمار وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية.
- أعاد القانون للبنك المركزي و وظائفه التقليدية ودوره كبنك البنوك وان كانت هده المهام تعوزها الآليات التنفيذية .
- بموجب هدا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض اخير وبين نشاطات البنوك التجارية.
- أعاد القانون للمصارف و مؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار و توزيع القرض في إطار المخطط الوطني للقرض، كما سمح لهاا بإمكانية تسليم الودائع مهما كان شكلها و مدتها، و أصبح أيضا

[1] محفوض لعشب ، مرجع سبق ذكره ، ص 40

[2] بلعزوز بن علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 138

بإمكانها أن تقوم بإحداث الائتمان دون تحديد مدته أو للأشكال التى يأخذها، كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض و كيفية استرجاعه، و الحد من مخاطر القروض خاصة عدم السداد.

**II. قانون استقلالية البنوك 1988م**

نجم عن النقائص والعيوب المتعلقة بقانون البنوك والقرض لسنة 1986 واستمرار الأزمة الاقتصادية، قيام السلطات الجزائرية بتطبيق برنامج إصلاحي واسع مس جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها البنوك العمومية وذلك بإصدار القانون 88-01 في 12 جانفي المتضمن 1988 للقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، إضافة إلى إصدار القانون88 - 06 الصادر في نفس التاريخ المعدل والمتمم للقانون المتعلق بنظام البنوك والقرض 86-12 [1].

فان قانون 86_12 المتعلق بنظام البنوك و القرض و الذي يعتبر اول قانون بنكي وضع الهياكل الأساسية للنظام المصرفي الجزائري حيت اوكلت من خلاله الى الجهاز المصرفي وظيفة مراقبة استعمال القروض الممنوحة وأخد جميع التدابير الازمة و التي من شانها التخفيف من خطر عدم التسديد .كما تم تأسيس المخطط الوطني للقرض من خلال قانون البنك و القرض ليضع حد لتدخل البنك المركزي في تمويل الاقتصاد وبذلك جعل حد للفوضى التي كانت تميز عملية اصدار النقود .الا ان هذا القانون اظهر التناقض بين المركزية و الاستقلالية و لم يتمكن من احدات القطعية في المعاملات السائدة و ذلك لان أسباب التخطيط المركزي و الإجباري كانت دوما موجودة .[2]

جاء قانون 06_88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 يعدل و يتمم قانون 12/86 و قد ظهر هذا القانون في وقت شرعت فيه الجزائر بتطبيق برنامج اصلاحي واسع بين جميع القطاعات الإصلاحية خاصة المؤسسات العمومية ، فقد منح هذا القانون للمؤسسات العمومية الاقتصادية استقلالية اتخاد القرار بشكل حقيقي لمسايرة المستجدات ، و التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد . وأصبح من الازم ان يتكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون .[3] وفي هذا الإطار يمكن لنا ان نحدد اهم المبادئ التي جاء بها هذا القانون في النقاط التالية :

- بموجب هذا القانون يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، أي أن البنوك تخضع لقواعد التجارة ونشاطها، ويقوم على مبدأ تحقيق الربحية والمردودية.

---

[1] علي بودلال، محمد سعيداني، فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق، الملتقى الوطني الأول حول إصلاح المنظومة المصرفية، المركز الجامعي جيجل، الجزائر، 6-7 جوان، 2005 ،ص 6

[2] الجريدة الرسمية ،الإدارة و التحرير الأمانة العدد 02 ،13 افريل 1988م،ص55

[3] محمد زميت ،النضام المصرفي الجزائري في مواجهة العولمة ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة يوسف بن خدة الجزائر ،2006/2005، ص 64

- يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي( كالحصول على السندات، الأسهم) ، كما يمكنها أن تلجأ للجمهور من أجل الإقراض على المدى الطويل ويمكنها طلب القروض الخارجية.
- أما على المستوى الكلي فإنه تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية .وعليه يمكن القول أن إصلاحات عام 1899 قد أحدثت تغييرات هامة في الجهاز المصرفي بحيث[1] :
  - أعطى للبنك المركزي مهمة تسيير أدوات السياسة النقدية.
  - سمح للبنوك بالحصول على قروض متوسطة وطويلة الأجل في الأسواق الداخلية والخارجية .
  - لتخلي على مبدأ التوطين البنكي
  - إنشاء مؤسسات مالية جديدة إلغاء النظام بالرخصة العامة للاستيراد وتعويضه بميزانية العملة الصعبة.
  - يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية .

## المبحث الثالث: الإصلاح المالي و النقدي بما ينسجم مع متطلبات الانتقال الى اقتصاد السوق.

على الرغم من التعديلات التي عرفها النظام المصرفي من خلال اصدار قانون (86-12) و القانون (88-06) المعدل و المتمم له ، الا انها لم تكن كافية لضمان تكييف المنظومة المصرفية مع الوضعية الجديدة للاقتصاد الجزائري من خلال تحوله من الاقتصاد الموجه الي اقتصاد السوق ، ولذلك جاء قانون النقد و القرض[2] ، من اجل وضع النظام المصرفي على مسار جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و ابراز دور النقد و السياسة النقدية ،ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين ، و اعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و الائتمان في ظل استقلالية واسعة وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة . [3]

**المطلب الأول** : الاصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض 90-10

لقد تم اصدار قانون القرض و النقد 90-10 في 14 افريل 1990م تماشيا مع الوضع الجديد أي مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق ، ويعتبر هذا القانون نصا تشريعيا جاء من اجل ابراز أهمية المكانة التي يجب ان يكون عليها النظام المصرفي . كما حمل أفكار جديدة و مبادئ و اهداف سوف نتطرق لها من خلال هذا المطلب .

[1] طاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره ،ص 195 .

[2] الجريدة لرسمية، العدد 16 ،الصادرة بتاريخ 1990/04/18 و المتضمنة لقانون النقد والقرض رقم (90-10 )، المؤرخ في 1990/4/14

[3] بلعزوز بن علي ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 185،186 .

❖ **المبادئ العامة لقانون النقد و القرض** [1]

**1) الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية**

تبنى قانون النقد و القرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية و النقدية ، و يعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط .

و لكن مثل هذه القرارات تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، و بناءا على الوضع النقدي السائد و الذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها،ان تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد و القرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي:

– استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي و المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.

– استعادة الدينار لوظائفه التقليدية و توحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية و العائلات و المؤسسات الخاصة .

– تحريك السوق النقدية و تنشيطها و احتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل النمو الاقتصادي.

– خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط تمييزية على حسب المؤسسات العامة و المؤسسات الخاصة.

**2) الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة**

اعتمد قانون النقد و القرض أيضا مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة، فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء الى عميلة القرض، و تمويل عجزها عن طريق اللجوء الى البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية، و لم يعد أيضا يتم بلا حدود بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد و يسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

– استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.

– تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي و القيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.

– تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال.

– الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

[1] الطاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 196-1971

### 3) الفصل بين دائرة ميزانية الدولة و دائرة القرض

بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد وأصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية[1]. كما ان الخزينة في النظام السابق كانت تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام البنكي و كان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، و خلق مثل هذا الأمر كما رأينا غموضا كثيرا على مستوى نظام التمويل و تفطن قانون النقد و القرض لهذه المشكلة حيث أبعد الخزينة عن منح القرض للاقتصاد ليبقى يقتصر على تمويل الاستثمارات الاستراتجية المخططة من طرف الدولة.

و ابتداء من هذه أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية، و الفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية:[2]

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

- استعادة البنوك و المؤسسات المالية لوظائفها التقليدية و خاصة تلك المتمثلة في منح القروض.

- أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية، و إنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

### 4) إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة

كانت السلطة النقدية في السابق مشتتة في مستويات عديدة، فكانت وزارة المالية تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية، وكانت الخزينة العمومية تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، حيث أنها كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكذا الأمر بالنسبية للبنك المركزي الذي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكار امتياز إصدار النقود، وصدر قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية

حيث أنه أنشأ سلطة نقدية ضمن هيئة جديدة تدعى مجلس النقد والقرض،وجعلها وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية، وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير وتفادي التعارض بين الأهداف[3].

[1] محمد زميت ، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3 ،2006،ص121.

[2] الطاهر لطرش ، مرجع سابق ،ص199.

[3] محمد زميت ، مرجع سابق ، ص122

**5) وضع نظام بنكي على مستويين**

لقد اعتمد قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية، ونشاط البنوك لتجارية كموزعة للقرض وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك، يراقب نشاطها وعملياتها ، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الاقراضية، وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي كذلك فإنه نتيجة ترأس البنك المركزي للنظام النقدي وتواجده فوق البنوك أصبح بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي، ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية[1].

❖ **اهداف قانون النقد و القرض**

يهدف قانون النقد و القرض 90-10 الى تحقيق مايلي :[2]

**1) الأهداف الاقتصادية**

تتمثل فيما يلي :

- إيقاف التسيير الإداري في القطاع المالي ، أي لابد للمؤسسات المالية و البنكية ان تقوم بالعمليات المحددة في القواعد الاحترازية
- تشجيع الاستثمار الأجنبي ، فحسب المادة 183 من قانون النقد و القرض العمل على تشجيع الاستثمار بين المتعاملين الوطنيين و الأجانب للقضاء على البطالة و نقل التكنولوجيا ....الخ .
- المادة 171رسمت الآليات التجارية للقطاع البنكي منها التمييز بين المتعامل الخاص و العمومي و المساواة بينها فيما يخص الحصول على منتجات البنكية
- انفتاح الوظيفة على رأس المال الأجنبي او الوطني للقضاء على الاحتكار القطاع العمومي .
- المادة 174 وضعت ضمانات فيما يخص طرق نقل و تحويل رؤوس الأموال و المداخيل و الفوائد للمستثمرين الأجانب

**2) الأهداف النقدية و المالية**

تتمثل في استعادة البنك المركزي لدوره كسلطة نقدية وذلك من خلال مايلي :

- المادة 04: حق امتياز اصدار الأوراق النقدية .
- المادة 12:التسمية الجديدة له بنك الجزائر

[1] الجريدة لرسمية، العدد 16 ،الصادرة بتاريخ 1990/04/18 و المتضمنة لقانون النقد والقرض رقم (90-10 )، المؤرخ في 1990/4/14ن

[2] صوفيان العيد ،دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة ،مذكرة ماجستير ،علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية ،جامعة قسنطينة ،2010-2011 ،ص13.

- المادة 44: يقوم بتسيير بنك الجزائر و ادارته و مراقبة محافظ و يساعده في ذلك ثلاث نواب و مجلس النقد و القرض و مراقبان .
- المادة 58: يصدر البنك المركزي مجانا الأوراق النقدية ،كما يساوي في اصدار النقد الكتابي و يراقبه ويسهر على ذلك .
- ايجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك ،وجعله يلعب دورا مهما في اتخاد القرارات المرتبطة بالقرض

**I. الفرع الأول : هياكل النضام المالي و المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد و القرض :**

لقد تميز اصلاح 90-10 بإدخال إصلاحات جديدة على النظام المصرفي وهذا لتحقيق اكبر فعالية و استقلالية للبنك المركزي وتوسيع صلاحياته ،ويمكن ذكر أهم الإصلاحات في مايلي :

**I. 1 البنك المركزي(بنك الجزائر)**

قد خول قانون النقد و القرض للبنك المركزي خمسة مهام رئيسية .[1]

i. مؤسسة الإصدار : فالبنك المركزي يقوم بصك القطع النقدية و الأوراق النقدية بواسطة شبكته المتكونة من الوكالات الرئيسية و الجهوية يسهل تداولها و المحاقظة عليها

ii. تسيير احتياطات الصرف : هذه الوظيفة تتمثل في الاحتفاظ بالذهب و توظيف المداخيل من العملة الصعبة في استخدامات تجلب الفوائد لا لغرض المضاربة

iii. المشاركة في السياسة النقدية : في هذا المجال يضمن البنك المركزي هدفين هما جمع و تحليل الاحصائيات النقدية و المالية الضرورية لتعريف و مراقبة السياسة النقدية و توجيهها بواسطة وسائل و أدوات هذه السياسة .

iv. يعتبر البنك المركزي كبنك للبنوك و كسلطة وصية للنظام المصرفي تفرض و تراقب تطبيق القواعد الاحترازية و التي تحتم على البنوك احترام حدود معينة للقروض ،لضمان احتياط و صحة جيدة للقطاع المصرفي .

v. تسيير معدل الصرف : البنك المركزي يحدد يوميا معدل الصرف للدينار و ينظم سوق الصرف .

وتقع مسؤولية تسيير البنك الجزائري على عاتق المحافظ و نوابه و مجلس النقد و القرض

**I. 1 .1 المحافظ و نوابه [2]**

يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاثة نواب محافظ، يعين جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية، ويقوم المحافظ في إطار مهامه باتخاذ العديد من الإجراءات التنفيذية حسب الصلاحيات المخولة له، مثل بيع وشراء الأملاك المنقولة وغير المنقولة وتمثيل البنك لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية للدول الأخرى والهيئات

[1] المادة (11)(13) (44) من قانون النقد و القرض 90-10. في الجريدة الرسمية رقم 16

[2] عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005 ،ص 92

المالية الدولية، كما يقدم الاستشارة للحكومة في أمور النقد والقرض .ولايمكن للمحافظ ونوابه أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة وأن يتولوا أي منصب خلال مدة ولايتهم ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية الدولية ذات الطابع المالي أو النقدي أو الاقتصادي.

**I. 1 .2 مجلس النقد و القرض**

يتكون هذا المجلس من المحافظ رئيسا ونوابه الثلاثة كأعضاء وثلاثة موظفين ساميين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة .

و يتصرف مجلس النقد و القرض حسب القانون في الوقت نفسه كمجلس لإدارة البنك المركزي و كسلطة نقديةI.

**1 .2 .1 مجلس النقد و القرض كسلطة نقدية: [1]**

يعتبر المجلس سلطة نقدية بموجب المواد " 44....50 " من قانون النقد و القرض، حيث خولت له بصفته سلطة نقدية ضمن هذا القانون، إصدار أنظمة مصرفية تتعلق بما يلي:

- إصدار النقد
- أسس وشروط عمليات البنك المركزي.
- الإشراف على تطور مختلف عناصر الكتل النقدية، وحجم القرض.
- إصدار أنظمة تتعلق بغرفة المقاصة.
- شروط فتح البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط إقامة شبكاتها وفروعها
- شروط فتح مكاتب تمثيلية للبنوك، و المؤسسات المالية بالجزائر.
- النظم والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية.
- مراقبة الصرف وتنظيم سوق.

بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الصلاحيات حددتها المادتان 44 و 45 من القانون ذاته .

إن مجلس النقد والقرض باعتباره هيئة جديدة تهتم مباشرة بشؤون النقد والائتمان، إنما تعبر عن تحول معتبر في النظر إلى المشاكل الاقتصادية، وطرق معالجتها. [2]

**I. 1 .2 .2 مجلس النقد و القرض كمجلس إدارة بنك الجزائر [3]**

الغي المشرع بموجب المادة 19 حرية أعضاء المجلس في التداول و هي الحرية التي كانت مقررة في نص المادة 35 من القانون رقم 10/90 ويمكن تفسير هذا الإلغاء على انه تراجع عن هاته الحرية الفرض منها تكريس التبعية الوظيفية تجاه السلطة التنفيذية،كما عددت المادة 19 صلاحيات المجلس على سبيل الحصر و

[1] زكرياء دمدوم، الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري(1990 –2000 ) دراسة تحليلية، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، الجزائر، 2001/ 2002 ،ص ص 123 –124

[2] زكرياء دمدوم،مرجع سابق ،ص ص 123 –124

[3] أ .عجة الجيلالي ،الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد و المال ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا سنة2013 ، العدد 04 ، جامعة الشلف الجزائر ، ص 321

ليس على سبيل المثال ، ويفسر هذا الحصر على انه تقليص للسلطة التقديرية للمجلس و التي يظهر وكأنها اختفت من قاموس القانون رقم 03/11 المتعلق بالقرض و النقد ،كما نزع من صلاحيات المجلس بعض الاختصاصات التي استحوذ عليها بموجب القانون رقم 10/90 أين كان مجلس النقد و القرض هو نفسه مجلس إدارة البنك .

### I. 2 هيئة الرقابة المصرفية

لقد تم بموجب قانون النقد و القرض إنشاء هيئات تعمل على مراقبة النظام المصرفي وذلك من اجل الحفاظ على السير الحسن و كدا الحفاظ على أموال الجمهور وتكمن هده الهيئات فيما يلي :

#### I.2.1 لجنة الرقابة المصرفية

أصبحت اللجنة المصرفية المنشأة بموجب المادة 105 من الأمر رقم 03/11 عين السلطة التنفيذية على كل ما يحدث في شؤون النقد و القرض و الذراع الفمعي لها و في سبيل ذلك زودها المشرع بصلاحيات واسعة وبوسائل مادية وبشرية تكفل لها أداء هذه الصلاحيات و المتمثلة في مايلي :

-مراقبة مدى احترام البنوك و الهيئات المالية للأحكام التشريعية و التنظيمية المطبقة عليهم .

-معاقبة أي تقصير مثبت .

-فحص و تحليل شروط استغلال المصارف والهيئات المالية و تسهر على مراقبة نوعية الوضعية المالية لهم .

-تسهر على احترام قواعد حسن سير المهنة المصرفية .

-تعاين المخالفات المرتكبة من قبل أشخاص غير مرخصين بالعمل المصرفي و تنزل بهم العقوبات الملائمة .

ويرأس اللجنة المحافض شخصيا عكس ماورد في نص المادة 143 من القانون رقم 10/90 اين أجاز هذا النص لأحد نواب المحافظ رئاسة اللجنة ، واشترط حضور المحافظ شخصيا لا يكون في مجله لكثرة مهام المحافظ وصعوبة تأكيد حضوره .

وعموما يهدف المشرع من وراء تقوية المركز القانوني للجنة الى محاولة جعلها كأداة لتطهير النظام المصرفي الوطني الذي يشكو من الفساد و الفوضى وندرة الاحترافية .

وهكذا وتأسيسا على ما تقدم يتبين لنا حجم التبعية الوظيفية للبنك تجاه السلطة التنفيذية. [1]

#### I.2.2 مركزية المخاطر

في إطار الصلاحيات الاقتصادية التسعينية، أدرج مفهوم جديد في قاموس تسيير الاقتصاد الجزائري، يخص تنظيم العلاقات بين المؤسسات غير المالية والبنوك نتيجة الاستقلالية كذا إلغاء مبدأ التوطين البنكي، تمثل هذا المفهوم في "خطر القرض"، حيث نص القانون 10/90 في مادته الـ160 على وجود هيئة تتكلف بتحديد المخاطر" ينظم، ويسير البنك المركزي مصلحة مركزية للمخاطرة تدعى( مركز المخاطرة )تكلف بجمع أسماء

[1] أ .عجة الجيلالي ،مرجع سابق ، ص322

المستفيدين من القروض، طبيعة، وسقف القروض الممنوحة، المبالغ المحسومة والضامنات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك و المؤسسات المالية[1].

إن مهمة هذا المركز هي تقدير الخطر بالنسبة للقروض الممنوحة داخليا، وليس له علاقة بالأخطار التي تتبع عمليات الصرف مع الخارج، وله دورة في وفرة المعلومات لتساعد على وضع سياسة نقدية موجهة، وقد صدر قانون آخر يتضمن تنظيم مركز المخاطرة عن بنك الجزائر تمثل اللائحة 01/92 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 22مارس 1992 .حيث يطمح المركز في تحقيق الأدوار التالية:

-تركيز المعلومات في خلية واحدة تقع على مستوى البنك المركزي.

-جمع المعلومات الخاصة بالمخاطر التي تنجم عن نشاطات الائتمان للبنوك والمؤسسات المالية.

-نشر هذه المخاطر، أو منحها للمؤسسات المالية، والبنوك مع مراعاة السرية في ذلك اتجاه غير المعني بالأمر، ولتحقق هذا الغرض أوجب بنك الجزائر على كل الهيئات المتعاطية للقروض و المتواجدة على التراب الوطني الجزائري، الانضمام إلى هذا المركز، واحترام قواعد أداءه بحيث لا يمكن لأي هيئة مصرفية منح قروض مصرح بها لدى مركز المخاطر إلى عميل جديد إلا بعد استشارة هذا المركز.

### 3.2.I مركزية عوارض الدفع

لعدم الاستقرار و التغيير المستمر في المحيط الاقتصادي ، ورغم انشاء مركز المخاطر قام بنك الجزائر بموجب القانون 92-02 المؤرخ في 22 مارس بإنشاء مركزية عوارض الدفع و فرضها على كل الوسطاء الماليين

(المصارف ،المؤسسات المالية ،الخزينة العمومية ،وكل المؤسسات الاخرى التي تضع بحوزة الزبائن وسائل الدفع و تسييرها ) الانضمام الى مركزية عوارض الدفع [2] . بحيت ان انشاء هده الاخيرة كانت بغية تنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث و المشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض او تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف مسائل الدفع ، حيث ان البنوك و المؤسسات المالية عند ادائها لمهامها يمكن ان تلقى بعض المشاكل على مستوي استرجاع القروض الممنوحة ، وهذا قد يزيد من درجة المخاطر المرتبطة بالقروض التي تواجه المؤسسات المذكرة ، و بالتالي فهي تعتبر من عوامل الفطنة لهده المؤسسات. ويمكن ان نلخص اهم المهام التي تقوم بها هده الهيئة ضمن العنصريين التاليين : [3]

_ نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات بطريقة دورية و تبليغها الى الوسطاء الماليين و إلى أية سلطة اخرى تهتم بهذا الشأن .

---

[1] زكرياء دمدوم ، مرجع سابق ، ص ص 124 -125.

[2] جمعون نوال ، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية ،حالة الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر2005/2004 ، ص 81 .

[3] بوخاتم نجيب، مرجع سبق ذكره ، ص 117

_تنظيم و تسيير بطاقة مركزية لعوارض الدفع ، و التي تتضمن جميع الحوادث المسجلة المرتبطة بمشاكل الدفع او تسديد القروض .

### I.4.2 جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مئونة

اتى جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم أحد وسائل الدفع وهي الشيك، وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام رقم 92–03 المؤرخ في 22مارس 1992 ،حيث يعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين، ويجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض دفع لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجوده أصلا أن يصرحوا بذلك إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن استغلالها وتبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين، كما يجب عليهم في هذا المجال أن يطلعوا على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر شيكات للزبون[1].

## II. المصارف و المؤسسات المالية في اطار قانون النقد و القرض 10/90

احدث قانون النقد و القرض اصلاحات كبيرة بادخال تعديلات مهمة في هيكل النظام المصرفي سواء تعلق الأمر بهيكل البنك المركزي والسلطة النقدية أو بهيكل البنوك الأولية، ولأول مرة منذ الاستقلال تم السماح بإنشاء بنوك خاصة، كما تم السماح للبنوك الأجنبية بمزاولة أنشطتها المصرفية في السوق المصرفية الجزائرية [2] ، بحيث يستجيب كل نوع إلى المقاييس والشروط التي تتحدد خاصة بطبيعة النشاط والأهداف المحددة له، وقد صنفت كما يلي: المصارف التجارية، المؤسسات المالية، المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية.[3]

### II.1 المصارف التجارية

في المادة 114 يعرف قانون النقد والقرض البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون. ومن بين العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية هي [4] :

- جمع الودائع من الجمهور.

---

[1] هشام بورمه، ِ النظام المصرفي الجزائري وامكانية الاندماج في العولمة المالية، كلية العلوم الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة 20 أوت 1955 ،سكيكدة، الجزائر، 2008 / 2009 ،ص ص 36 – 37.

[2] دلال برابح، استراتيجيات إعادة هيكلة المصارف في ظل تحديات العولمة المالية(حالة المصارف الجزائرية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، تخصص مالية بنوك وتأمينات، المسيلة، الجزائر، 2011/2010 ،ص 129.

[3] مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، الوادي، الجزائر، 2007 ،ص115 .

[4] د. طاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره، ص 101.

- منح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

**II. 2 المؤسسات المالية**

عرف قانون النقد والقرض المؤسسات المالية على أنها أشخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى أن المؤسسات المالية تقوم بمهام الإقارض على غرار البنوك دون استعمال أموال الغير فالمصدر الأساسي للأموال المستعملة تتمثل في راس مال المؤسسة المالية وقروض المساهمة والادخارات طويلة الأجل.[1]

**II. 3 المؤسسات المالية الجديدة بعد قانون 90-10**

إثر صدور قانون النقد والقرض بدأ إنفتاح القطاع المصرفي تجاه القطاع الخاص الوطني والأجنبي يتسارع وخصوصا بعد 1998 سنة إنتهاء إنجاز برنامج التعديل الهيكلي وفي نهاية 2001 أصبح القطاع المصرفي الجزائري يتكون من 26 بنك ومؤسسة مالية عمومية وخاصة ومختلطة معتمدة من مجلس النقد والقرض , بالاضافة إلى بنك الجزائر والخزينة العمومية والمصالح المالية للبريد والموصلات . ومن المؤسسات المالية التي أنشئت عقب إصدار قانون النقد والقرض

**II. 3 .1البنوك الخاصة الجزائرية [2]**

مع نهاية 2001 فان البنوك الخاصة الجزائرية كانت كما يلي :

- الخليفة بنك وتم إعتماده من قبل مجلس النقد والقرض بتاريخ 1998/07/27
- البنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA) وتم إعتماده في 1998/09/24
- المجمع الجزائري البنكي (CAB) وتم إعتماده في 1999/10/28
- البنك العام للبحر الأبيض المتوسط (BGM) وتم إعتماده في 2000/04/30

**II. 3 .2 البنوك الخاصة الأجنبية**

لابد من الاشارة أن مجلس النقد والقرض قام بإعتماد سبعة بنوك خاصة أجنبية وبنك مختلط وهم كمايلي :

سيتي بنك (Cite Bank) وذلك بتاريخ 1998/05/18

- البنك العربي التعاوني (ABC) وذلك بتاريخ 1998/09/24

[1] بخراز يعدل فريدة ، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005، ص ص 76-77

[2] د.مفتاح صالح ، اداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاتقلال الى فترة الاصلاحات ، مجلة الحقوق و العلوم الاقتصادية ، العدد 09/08 ، مارس 2015 ، جامعة ورقلة ، ص 117 [2]

- ناتتكسيس أمانة بنك (Natexis Amana Banque) وذلك بتاريخ 1999/10/27
- الشركة العامة (Societé generale) وذلك بتاريخ 1999/11/04
- بنك الريان الجزائري (Al rayan algerian bank ) وذلك بتاريخ 2000/10/08
- البنك العربي (Arab bank) وذلك بتاريخ 2001/10/15
- البنك الوطني لباريس (BNP Paribas ) وذلك بتاريخ 2002/01/31

بنك البركة المختلط حيث رأس ماله مشترك بين بنوك عمومية جزائرية وبنوك سعودية خاصة وذلك بنسبة 51% للطرف الجزائري و49% للطرف السعودي وتم إعتماده في 1990/11/3

**II. 3 .3 المؤسسات المالية**

يوجد سبع مؤسسات مالية التي تم إعتمادها من طرف مجلس النقد والقرض وهي :[1]

- البنك الإتحادي (Union Bank) وذلك بتاريخ 1995/05/07
- السلام (SALEM) وذلك بتاريخ 1997/06/28
- فينالاب (Finalep) وذلك بتاريخ 1998/04/06
- مونا بنك (Mouna Bank) وذلك بتاريخ 1998/08/08
- البنك الدولي الجزائري (Algerian international bank)وذلك بتاريخ 2000/02/21
- سوفي ناس بنك (Sofinance) وذلك بتاريخ 2001/01/09

القرض الايجاري العربي للتعاون(Arab Leasing corporation) وذلك بتاريخ 2002/02/20 .

ورغم أن النظام المصرفي إنفتح كثيرا بعد صدور قانون النقد والقرض إلا أن البنوك العمومية الوطنية الستة بقيت تهيمن على القطاع حيث يتجمع لديها مايقارب 90% من الموارد وتمنح 95% من القروض ويعود إنخفاض حصة البنوك الخاصة إلى عدة عوامل ومنها مايلي : [2]

– القطاع المصرفي الخاص قطاع حديث النشأة .

– البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بقيت في حالة الانتظار والملاحظة للسياسة الاصلاحية المتبناة من الدولة الجزائرية عموما وإصلاح النظام المصرفي على الخصوص .

[1] د.مفتاح صالح، مرجع سابق ، ص 118

[2] بطاهر علي ، مرجع سابق ، ص ص 44 45

**الشكل (2-1) : شكل النظام المصرفي في الجزائر في عام 2001**

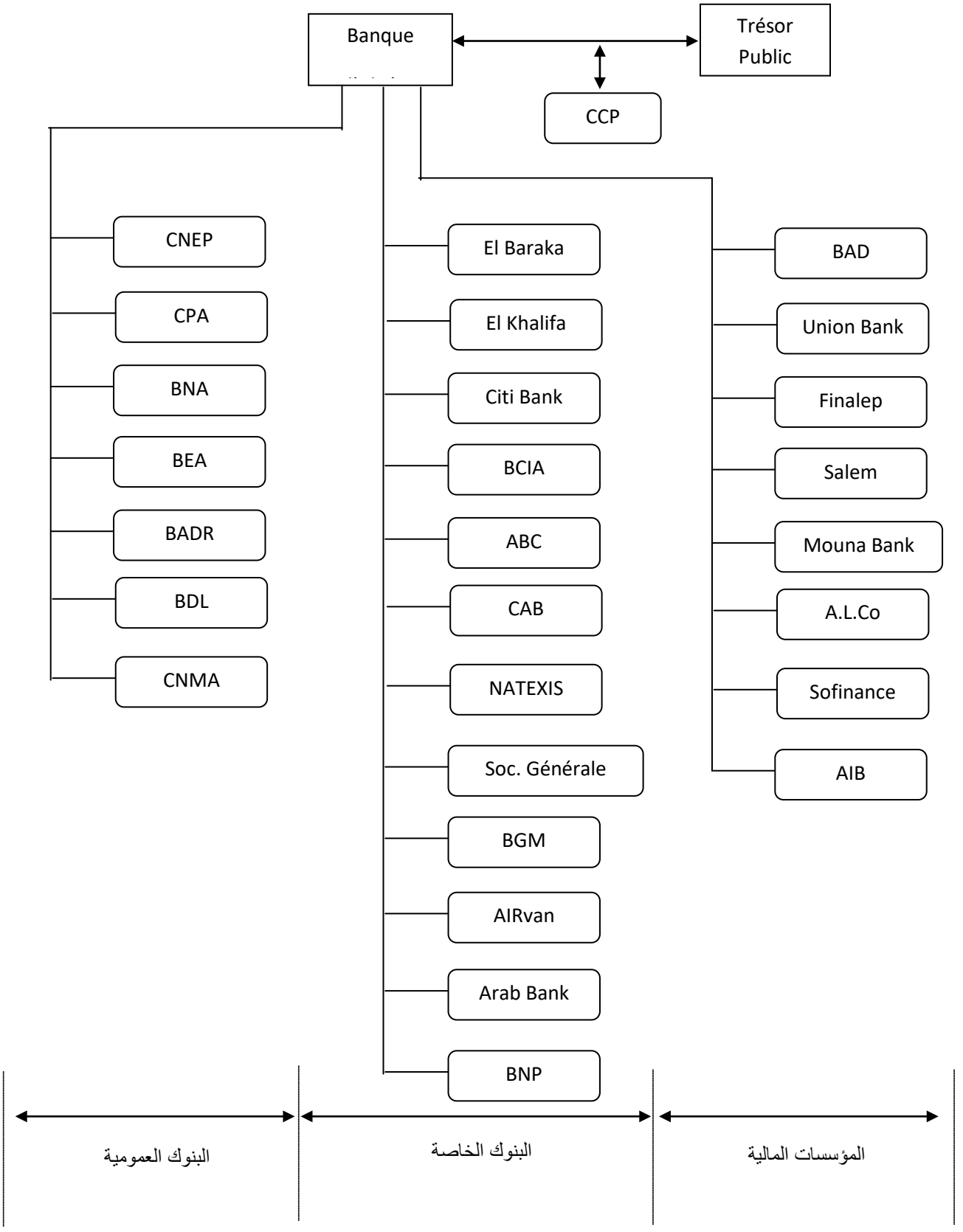

المصدر : بطاهر علي، مرجع سابق ، ص 46 .

### II. 3 .4 البنوك والمؤسسات المالية الوطنية الخاصة والأجنبية

بعد صدور قانون النقد والقرض أصبح بإمكان البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية بمزاولة نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية طبقا لقواعد القانون الجزائري [1].وككل مؤسسة بنكية أو مالية عمومية، يجب أن يخضع تأسيس البنوك الخاصة وفتح فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في مرحلة أولى إلى ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد والقرض، يليه في مرحلة ثانية منح الاعتماد لهذا البنك أو هذه المؤسسة المالية بواسطة مقرر يصدره محافظ بنك الجزائر بعد موافقة مجلس النقد والقرض، وذلك بعد التحقق من أن البنك أو المؤسسة المالية التي طلبت الاعتماد قد استوفت جميع الشروط المحددة بواسطة التنظيم الساري المفعول . يجب أن تستعمل هذه البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية رأس مال يوازي على الأقل رأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية كما هو محدد بواسطة النظام رقم 08–04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر. [2]

**المطلب الثاني : تعديلات قانون النقد و القرض**

يعتبر قانون النقد والقرض (90–10 ) من بين الإصلاحات الأساسية في النظام المصرفي الجزائري إلا انه من خلال تطبيقه بدا فيه بعض الثغرات القانونية، ومن أجل القضاء على هذه الثغرات قامت السلطات الجزائرية بعملية تعديل لهذا القانون سنتطرق في هذا المبحث الى اهم التعديلات التي جرت علي قانون النقد و القرض

### I. ا هم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض (90–10)

### I. 1 تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض عن طريق أمر رئاسي وهو الأمر رقم (01–01 ) المؤرخ في 2001/02/27 ،حيث جاء هذا التعديل بالجوانب الإدارية فقط في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة، حيث جاء هذا التعديل من خلال: [3]

- يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته محافظ يساعده ثلاث نواب ومحافظ ومجلس الإدارة ومراقبان.

[1] دلال برابح، مرجع سابق، ص 132 .

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 136

[3] نوال جمعون، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،2006 ،ص 116

- عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه من أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة.
- بموجب الأمر (01-01 )تم تعديل مكونات مجلس النقد والقرض وذلك بفصله إلى هيئتين مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ومجلس النقد والقرض هو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر إلا أن هذا التعديل لم يكن له أثر ولم يأت بتغيير كبير على نشاط بنك الجزائر.

**2.I تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003**

لقد جاء هذا النص التشريعي في ظرف تميز بتخبط الجهاز المصرفي في ضعف كبير في الأداء وخاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري , والذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والاشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية .

إن الأمر 11/03 الصادر في أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض , يعتبر نصا تشريعيا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي , إذ أنه جاء مدعما لأهم الافكار والمبادئ التي تجسدت في القانون 10/90. [1]

مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01/01 , والتي تتمثل اساسا في الفصل بين مجلس الادارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي , حيث انه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي 11/03 المتعلق بإدارة بنك الجزائر , أشارت المادة (18) بكيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر .[2]

كما نصت المادة (19) على مهام ووظائف مجلس الادارة والذي يعتبر السلطة التشريعية القائمة على إصدار النصوص والقواعد التنظيمية المطبقة في بنك الجزائر , كما أنه المخول قانونا للبت في المنازعات والتأسيس كطرف مدني في الدعاوي القضائية .[3]

وتم كذلك توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية حيث نصت المادة (62) الفقرة "ج" بتحديده للسياسة النقدية والاشراف عليها , ومتابعتها وتقييمها , ولهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل ببتطور المجاميع النقدية والمانحة للقروض , ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في السوق النقدية , ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي الى مخاطر الاختلال .[4]

---

[1] بطاهر علي ، مرجع سبق ذكره ص 50 ،51

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 40 و المتضمنة لقانون النقد والقرض رقم (90-10 )، لمادة رقم (18).

[3] المادة رقم (19)من قانون النقد والقرض مرجع سابق

[4] المادة رقم (162) من قانون النقد والقرض مرجع سابق

وهكذا أوكلت للمجلس مهمة حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية

وتدعيم التشاور والتنسيق مابين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجانب المالي , وذلك من خلال :

_ إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية والمالية .

_ إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي .

_ تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلد .

_ العمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية

وفي هذا الإطار نستطيع القول أن الأمر 11/03 قد حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في اطار الرقابة تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة , ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل مايخلص اليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية , ولعل السبب في هذا التغيير مقارنة بقانون النقد والقرض 90_ 10 يعود لما شهدته الساحة المصرفية الجزائرية مع بداية القرن بإفلاس العديد من البنوك الخاصة , الأمر الذي أثر كثيرا على أداء المنظومة المصرفية من جهة , ومن جهة ثانية طرح العديد من التساؤلات في مدى نجاعة المراقبة المصرفية التي يمارسها بنك الجزائر.

### 3.I تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2004

القانون رقم (01-04 ) الصادر في تاريخ 2004/03/04 ،الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون النقد والقرض (90-10 ) حدد الحد الأدنى لرأسمال البنك بـ 500 مليون دينار جزائري، بـ 10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية، بينما حدد الأدنى لرأسمال البنوك في سنة 2004 بـ 5.2 مليار دينار وبـ 500 مليون دينار للمؤسسات المالية فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينتزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات النقدية في الجهاز المصرفي .إن تدعيم البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية والمكلف الرئيسي بالمراقبة أمر ضروري ومهم إلا انه لم يجيد المبالغ في منحه صلاحيات قد تعيق الأداء الطبيعي للجهاز المصرفي عوضا عن تفعيله ذلك من خلال التعليمة التي أصدرها رئيس الحكومة المتعلقة بضرورة إيداع المؤسسات العمومية لأموالها التي أصدرها رئيس الحكومة المتعلقة بضرورة إيداع المؤسسات العمومية لأموالها لدى البنوك العمومية دون الخاصة، وذلك ما خلق مشكل عدم تحمل البنوك الخاصة وحدها مشكل نقص الجهاز المصرفي الوطني رغم الأزمات المرتبطة بها [1].

[1] زكية محلوس، أثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009 ،ص 79.

### I.4 تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2008

قانون 2008/01/08 ،يتعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار صكوك دون رصيد وينص على مايلي:

- وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك دون رصيد بمشاركة كل الأعوان الاقتصاديين.
- التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد
- طبقا للمادة 526 ،تتفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح الصكوك لزبائنها.
- قانون (08-04 (في 2008/02/21 ،بشان الحد الأدنى لرأسمال البنوك المالية العامة في الجزائر. [1]

### I.5 تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2009

تضمن ما يلي:

- الأمر رقم (09-01 ) المؤرخ في 2009/02/17 ،المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدنيين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد.
- الأمر رقم (09-03) الصادر في 2009/05/26 ،المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

### I.6 تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010

جاء هذا الإصلاح لسنة 2010 ،عن طريق الأمر رقم (10-04 ) المؤرخ في2010/08/26، حيث جاء بأهم النقاط التالية[2]:

- تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبارات الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات.
- الكشف المبكر عن نقاط الضعف وذلك عبر متابعة أفضل البنوك.
- مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي الخارجي من خلال التسيير المرن لسعر الصرف.

### I.7 تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2011

قصد تطوير أكثر إطار التنظيمي للاستقرار المالي،وفي تأقلم مع المعايير الجديدة لجنة بازل الدولية، وإصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة من طرف مجلس النقد والقرض في ماي 2011 ،يلزم البنوك معامل سيولة أدنى يجب احترامه، كما اصدر المجلس نظاما ثانيا، من أجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير سيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك، وتحسين نوعية التقارير الاحترازية، كما يساهم هذان الجهازان يدعم

[1] زكية محلوس ، نفس المرجع، ص 81

[2] علي بطاهر، مرجع سبق ذكره ، ص60

أدوات الإشراف والرقابة، في تعزيز أكثر لاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري كما يعملان على التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر وهذا في إطار إدارته للسياسة النقدية.[1]

### I.8 تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2017

جاء هذا الاصلاح لسنة 2017 ، يعدل و يتمم هذا القانون الامر الصادر في 2003 المتعلق بالنقد و القرض ، من خلال ادراج المادة 45 مكرر و التي تنص على انه بغض النظر على كل حكم مخالف ، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استتنائي ، ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة من الخزينة للسندات المالية التي تصدرها هذه الاخيرة من اجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمارات ، ووفقا لهده المادة الجديدة تأتي هده الآلية لمرافقة تنفيذ برامج الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية و الميزانية و التي ينبغي ان تغطي في نهاية الفترة المحددة كأقصى حد الى توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات .[2]

وتحدد الية متابعة تنفيذ هذا التمويل من طرف الخزينة و بنك الجزائر عن طريق التنظيم ، بهذا يرخص القانون لبنك الجزائر بصفة استثنائية وخلال فترة لا تتعدى خمس سنوات القيام بشراء للسندات الصادرة عن الخزينة قصد تغطية حاجيات تمويل الخزينة و تمويل تسديد الدين العمومي الداخلي و السماح للخزينة عند الحاجة بتزويد الصندوق الوطني للاستثمار بموارد في اطار مساهمات الدولة في الاستثمارات ، او التمويلات طويلة المدى لبرامج الاستثمار العمومي .

## II. النظام المصرفي الجزائري حاليا

يتميز القطاع المصرفي في الجزائر بسيطرة ستة (6) بنوك عمومية رئيسية ، بما في ذلك صندوق ادخار: BNA، BEA، BADR، BDL، CPA و CNEP.

كما يضم اربعة عشر (14 ) بنكا برأس مال أجنبيً و 10 فروع و 3 مكاتب فرعية للبنوك الدولية وبنكًا واحدا برأس مال مختلط ولا يوجد أي بنك خاص برأسمال جزائري ينشط حاليًا في السوق المحلية.

الفروع المكتبية للبنوك متعددة الجنسيات هي Citibank Algeria و HSBC Algeria و Arab Bank Plc.

وتشمل الفروع البنكية الاجنبية:

[1] زكية محلوس، مرجع سابق، ص 84.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 57 الصادرة بتاريخ 8اكتوبر 2017.

Société Générale, BNP Paribas, Natixis Algérie, Crédit Agricole CIB Algérie, Arab Banking Corporation, Housing Bank for Trade and Finance, Fransabank Al Djazair, .Gulf Bank Algeria, Al Salam Bank et Trust Bank Algeria

و البنك مختلط رأس المال: بنك البركة.

(في نهاية عام 2015) يتكون القطاع المصرفي الجزائري من حوالي 1469 فرع. حيث تغطي البنوك العمومية 77 ٪ من هذه الشبكة المصرفية (1123 فرع) و البنوك الخاصة 23 ٪ (346 فرعا). مقارنة مع 3585 مركزبريدي (CCP). بالإضافة إلى ذلك ، لدى المؤسسات المالية 88 فرعًا.

نلاحظ ايضا وجود شباك بنكي واحد لـ 25.660 نسمة ، مقارنة بشباك لـ 7437 نسمة في تونس. مما يدل على امكانية تحسين مستوى الخدمات المصرفية في الجزائر.

كما تتميز الشبكة المصرفية في الجزائر بعدم توازن جغرافي فيما يخص تكوينها.بحيث في حين تنشط البنوك العمومية في جميع الولايات ، طورت البنوك الخاصة شبكتها أساسا في المراكز الحضرية في شمال البلاد. و لكن يبقى أن البنوك الأجنبية ،خاصة منها الفرنسية ، قد لعبت دورًا مهمًا في تكثيف شبكة فروع البنوك. بحيث يتكون بنك BNP Paribas من 71 فرعًا و Societe Generale من 87 فرعًا , إضافة إلى بنك الخليج الجزائر (63 فرع) و تعد هذه البنوك الثلاث الوحيدة التي طورت نشاطًا مهمًا في مجال الخدمات المصرفية للأفراد بين البنوك الخاصة الناشطة في الجزائر. و تضم كل من Natixis Algeria 28 فرعًا و ABCبنك 25 فرع موجهة بشكل أساسي نحو قطاع الشركات.[1]

توضح أرقام بنك الجزائر (البنك المركزي) أن حصة بنوك القطاع العام من الودائع تمثل 88٪ في النظام المصرفي (في نهاية عام 2014) وتمثل أيضًا 88٪ من حيث الائتمان. أما بالنسبة لموظفي البنوك ، فمن بين 36287 موظفًا في نهاية عام 2014 ، كان 82٪ منهم يعملون لدى البنوك العمومية. ومع ذلك ، فإن الصورة تتغير إذا نظرنا إلى حصة السوق من تمويل تجارة الاستيراد. اذ تمثل البنوك الخاصة أكثر من 50٪ من إجمالي الأعمال[2].

هناك العديد من التفسيرات التي توضح أسباب هيمنة البنوك العامة. و من بين هذه التفسيرات أنه يتم تعزيز البنوك العامة من قبل الحكومات لمواكبة التطور الاقتصادي والمالي عندما تكون المؤسسات الوطنية ذات جودة منخفضة. وهذا يعني أنه في البيئة الضعيفة للمؤسسات (الاقتصادية ، والسياسية ، والقانونية ، وما إلى ذلك) ،

[1] Rachid Sekak , Monographie : secteur bancaire en Algérie, journal El Watan du 06 aout 2017

[2] Rachid Sekak, Algerian bankig: in search of new business model , in Arab Banker 2015.

لا يمكن للبنوك الخاصة أن تعمل بشكل جيد. أوضح Andrianova و Panicos و 2012) Anja) أن جودة المؤسسات تزيد من الثقة في البنوك الخاصة ، مما يمنع أي اتجاهات انتهازية تظهر في النظم المصرفية الأقل تطورا[1].

**جدول (2-2)قائمة البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر**

| البنوك التجارية | | |
|---|---|---|
| الرقم | الاسم | المالك |
| 01 | BANQUE EXTÉRIEURE D'ALGÉRIE (BEA) | عمومي |
| 02 | BANQUE NATIONALE D'ALGÉRIE (BNA) | عمومي |
| 03 | BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DÉVELOPPEMENT RURAL (BADR) | عمومي |
| 04 | BANQUE DE DÉVELOPPEMENT LOCAL (BDL) | عمومي |
| 05 | CRÉDIT POPULAIRE D'ALGÉRIE (CPA) | عمومي |
| 06 | CAISSE NATIONALE D'ÉPARGNE ET DE PRÉVOYANCE (CNEP BANQUE) | عمومي |
| 07 | BANQUE AL BARAKA D'ALGERIE | خاص(مختلط) |
| 08 | ARAB BANKING CORPORATION ALGERIE (BANK ABC) | خاص(اجنبي) |
| 09 | NATIXIS ALGERIE | خاص (اجنبي) |
| 10 | SOCIETE GENERALE ALGERIE | خاص (اجنبي) |
| 11 | CITIBANK N.A. ALGERIA (Succursale de banque) | خاص (اجنبي) |
| 12 | ARAB BANK PLC ALGERIA (Succursale de banque) | خاص (اجنبي) |
| 13 | BNP PARIBAS EL DJAZAIR | خاص (اجنبي) |
| 14 | TRUST BANK ALGERIA (TBA) | خاص (اجنبي) |
| 15 | GULF BANK ALGERIA (AGB) | خاص (اجنبي) |
| 16 | THE HOUSING BANK FOR TRADE & FINANCE-ALGERIA | خاص (اجنبي) |

[1] HACINI.Ishaq, DAHOU.Khadra. The Evolution of the Algerian Banking System. Management Dynamics in the Knowledge Economy Vol.6 (2018) no.1, pp.145-166

| | | |
|---|---|---|
| | (HBTF–ALGERIA) | |
| خاص (اجنبي) | FRANSABANK EL–DJAZAIR | 17 |
| خاص (اجنبي) | CREDIT AGRICOLE– CORPORATE & INVESTISSEMENT BANK ALGERIE (CA–CIB ALGERIE) | 18 |
| خاص (اجنبي) | AL SALAM BANK – ALGERIA (ASBA) | 19 |
| خاص (اجنبي) | H.S.B.C. ALGERIA (Succursale de banque) | 20 |
| المؤسسات المالية غير البنكية ذات طابع عام | | |
| | **CAISSE NATIONALE DE MUTUALITÉ AGRICOLE (CNMA)** | |
| | SOCIETE FINANCIERE D'INVESTISSMENT, DE PARTICIPATION ET DE PLACEMENT – SPA – (SOFINANCE – SPA) | |
| | SOCIETE DE REFINANCEMENT HYPOTHECAIRE (SRH) | |
| | ARAB LEASING CORPORATION (SOCIÉTÉ DE CRÉDIT–BAIL) (ALC) | |
| | MAGHREB LEASING ALGERIE (MLA) | |
| | SOCIÉTÉ NATIONALE DE LEASING (SNL) | |
| | IJAR LEASING ALGERIE (ILA) | |
| | EL DJAZAIR IDJAR (EDI) | |
| المؤسسات المالية غير البنكية ذات طابع محدد | | |
| FONDS NATIONAL D'INVESTISSEMENT | | |

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر 2018

## خاتمة

لقد عملت الجزائر منذ الاستقلال على النهوض بمختلف القطاعات خاصة منها الاقتصادية من أجل بناء اقتصاد قادر على تلبية جميع الاحتياجات لذلك أدركت سريعا احتياجها إلى نظام مصرفي فعال قادر على دفع وتيرة التطور الاقتصادي وعليه أقدمت ِ الحكومة على تأميم البنوك الاستعمارية, إنشاء بنوك وطنية جديد في ظل نظام التخطيط المركزي لكل القرارات الاقتصادية، وتحت ضغط التحولات الحاصلة آنذاك عملت الجزائر على تغيير نمط تسيير اقتصادها وذلك بالاتجاه نحو الانفتاح الاقتصادي واصلاح نظامها المصرفي بما يتماشى مع التطورات الحاصلة خارجيا وداخليا وذلك عن طريق تطبيق جملة من الإصلاحات بهدف تطوير وعصرنة أجهزته، ويعتبر قانون النقد والقرض90-10 خطوة فعالة في الإصلاح البنكي، حيث أدخل عدة تعديلات وتعرض بوضوح لمجالات كانت قد أهملت من قبل، كالاستثمار الأجنبي، البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية، وذلك باستهدافه قواعد ومبادئ السوق، وأهم ما جاء به هذا القانون هو استقلالية البنك المركزي الجزائري و اعطائه كامل الصلاحيات، كما حدد أسس جديدة للعلاقة بين البنك المركزي والحكومة، وجعلها علاقة تشاور وتنسيق فقط، ونزع صبغة صناديق الدولة عن البنوك التجارية التي كانت تستعمل لتغطية مصاريف المؤسسات العاجزة، واعادة بعث نشاط هذه البنوك وتحديثها.

وبالرغم من الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية يمكننا القول أن القطاع المصرفي مازال يحتاج إلى إصلاحات ومجهودات أخرى حتى يتوفر الجو المناسب لتنمية قدرات البنوك الوطنية من أجل مواجهة المصارف العالمية الكبرى خاصة في ظل التطورات الحاصلة.

## المقدمة

يحتل موضوع تقييم الأداء عموما و الأداء المالي خصوصا أهمية كبرى في المنظمات بصفة عامة و البنوك التجارية بصفة خاصة، حيث أنه يحظى باهتمام العديد من المفكرين و المسيرين خاصة في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العالم من تغيرات متسارعة، ويهدف تقييم الأداء في البنوك إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها ،و يختلف تقيم الأداء من بنك لأخر و هذا حسب الغرض من التقييم و النوعية المستفيدين منه ،حيث يركز المودعون على السيولة و المساهمون على الربحية و هذا ما يجعل موضوع تقييم يزداد أهمية يوم بعد يوم .

وبناءا على ما سبق ذكره سيتم تقسيم هذا الفصل إلى إعطاء صورة عن الأداء وقياسه و عملية تقييم الأداء المالي التي تنعكس في مجموعة من المؤشرات ونماذج التي تقييس مدى نجاح البنك وتطوره، و للإلمام بهذا المضوع سوف نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث عنونا المبحث الأول بعموميات حول الأداء ثم نعرض في المبحث الثاني مفهوم تقيم الأداء وجوانبه بينما نبين في المبحث الثالث أساسيات تقييم الأداء المالي و أهم نماذج قياس.

## المبحث الأول: عموميات حول الأداء

### المطلب الأول :مفهوم الأداء وأنواعه

I. **مفهوم الأداء** : يعتبر الأداء من المفاهيم التي نالت الاهتمام في مختلف المراجع وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت الأداء إلا أنه لم يتوصل الى اجماع حول تحديد مفهوم الأداء الذي يمثل مفهوم شامل وعام بالنسبة لجميع البنوك على اختلاف أنواعها. للوصول الى مفهوم الأداء لابد من عرض العديد من التعاريف لتحديد تعريف موحد.

❖ **التعريف** (1) مفهوم الأداء ينحدر من اللغة اللاتينية أين توجد كلمة Performance تعني انجاز العمل أو الكيفية التي تبلغ بها الأهداف[1]".

❖ **التعريف(2):** تعريف الآداء حسب لورينو **(ph. Lorrino)** يعتبر هذا الكاتب أن الآداء يتمثل في "الفرق بين القيمة المقدمة للسوق( **v**) ومجموع القيم المستهلكة **(ci)** ،وهي تكاليف مختلفة الأنشطة، فبعض الوحدات (مراكز تكلفة) تعبر مستهلكة للموارد ومصدرها عوائد، وتسهم بهامش في الآداء الكلي للمؤسسة، ويمكن أن نترجم ما جاء في هذا التعريف في المعادلة التالية:

الآداء الكلي للمؤسسة = هوامش مراكز الربح – تكاليف مراكز التكلفة

ومنه نستنتج أن أداء المؤسسة يتجسد في الثنائية ( تكلفة – قيمة)، حيث تعبر التكلفة عن المواد المستعملة (أي الاستهلاك الوسيط)، بينما تعكس القيمة الحاجات التي تم اشباعها[2]

**التعريف(3)**:ورد في كتاب (ENCYCLOPEDIEDELAGESTION ET DU MANAGEMENT)وحسب هذا التعريف فإن دراسة الأداء تكون عن طريق الثلاثية: (الأهداف – الوسائل – النتائج) التي تميز كل منظمة والأداء يتكون من عنصرين أساسين هما:**الكفاءة** و**الفعالية** والربط بين الوسائل المستخدمة والنتائج المحققة يطرح اشكالية الكفاءة المعبر عنها بالسؤال :هل النتائج المتحصل عليها تحققت بأدنى تكلفة؟

❖ **التعريف(4)** :يعرفه أحمد مصطفى على أنه":سجل للنتائج المحققة، سجل يجسد سلوكا عمليا يؤدي لدرجة من بلوغ الأهداف المخططة، أي درجة الانجاز بكفاءة وفعالية.[3]

* والأداء هو عبارة عن نتيجة غير عادية وباهرة، خارج ما يحققه الجميع، أحسن وأفضل والذي يمكن أن يتعدى الأهداف المسطرة.

---

[1]علي شيتور، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013-2014 ص 40

[2]ابراهيم محمد المحاسنة، ادارة وتقييم الأداء الوظيفي، دار جرير، البحرين، 2013 ، ص 105

[3]علي شيتور، المرجع السابق، ص 41

❖ **التعريف(5):**

A.kharrakhem يعرف الأداء على أنه تأدية عمل أو انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول الى الأهداف المسطرة[1] .

❖ **التعريف :(6 )**يعرف الأداء حسب المنظمة العالمية للتقييس ISO9000 اصدار 2000 "يشمل الكفاءة والفاعلية فهذه الاخيرة هي مدى بلوغ النتائج، أما الكفاءة هي العلاقة بين النتيجة المتحصل عليها والموارد المستعملة[2] .

❖ **التعريف (7):** Miller & Bromileyعرفاه بأنه انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق الاهداف.[3]

❖ **التعريف (8):** أما الباحثان Zahra &Pearce فينظران للأداء على أنه النتائج المحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية على اختلاف أن واعها والتأثيرات الخارجية واستغلالها من قبل المؤسسة في تحقيق أهدافها.[4]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستنتج تعريف شامل للأداء :الأداء هو قيام الفرد داخل البنك بالأنشطة والمهام التي تمكنه من الوصول الى النتائج بشكل ناجح لتحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية وفقا للموارد المتاحة.

**ا. مكونات الأداء:**

يتكون مفهوم الأداء من ثلاث مكونات رئيسية هما الفعالية والكفاءة والإنتاجية، أي أن المؤسسة التي تتميز بأداء أفضل هي التي تجمع بين هذه العوامل وتسيرهما بشكل جيد، وعليه سنتطرق لمفهوم هذه العوامل:

**1-الفعالية** : يرى الباحثون في علم التسيير إلى مصطلح الفعالية على أنه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة ، وتعتبر الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة، وتجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أنه توجد إسهامات كثيرة مختلفة حاولت تحديد ماهية هذا المصطلح ، وسنتطرق إلى تحليل هذا المصطلح:

**تعريف الفعالية حسب Vincent plauchet** ينظر الكاتب إلى الفعالية على أنها القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة[5] .

---

[1] Hammadouche Ahmed، Critères de mesure de performance des entreprises industrielles dans les P.V.D, thèse de doctorat d'état, institut de science économique-université d'Alger (1992) p. 235

[2] Norme ISO 9000.، Système management de la qualité، principe essentiels et Vocabulaires(2000. )p. 4.

[3] عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي AFD خلال الفترة 2011- 2006 ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 2014 ، المجلد7 ، العدد2

[4] وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الأردن :دار وائل للنشر، 2009 ،ص39.

[5] -الشيخ الداوي ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء ، مجلة الباحث ، العدد السابع ، الجزائر ، 2009 ، ص218

-**تعريف الفعالية** : نقصد بالفعالية مدى قدرة لمؤسسة على تحقيق أهدافها[1].

و من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن الفعالية تعبر عن درجة بلوغ المؤسسة لأهدافها المسطرة، مما يدل على المقارنة بين عنصرين وهما الأهداف المخططة التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها و الأهداف المنجزة فعليا وتقاس الفعالية بالنسبة التالية:

**الفعالية= Pr/ RM**

**حيث: RM:**قيمة المخرجات الفعلية **/Rp** : قيمة المخرجات المتوقعة

**2- الكفاءة:**

*تعريف الكفاءة حسبVincent plauchet "الكفاءة تعني القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات و النشاط الكفء وهو النشاط الأقل تكلفة.

* كما تعرف الكفاءة على أنها الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة.

*من خلال التعريفين السابقين يتضح لنا أن الكفاءة تعني كيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها. ويتمثل جوهر الكفاءة في تعظيم الناتج وتدنيه التكاليف، وتقاس الكفاءة بالعلاقة التالية:

**الكفاءة = Mr / Rm**

**RM المخرجات /Mr المدخلات. [2]**

**3-الإنتاجية:**

-تعرف الإنتاجية :بأنها كفاءة استخدام الموارد من ناحية اعتبارها كميات وهي تستعمل لتباين مدى نجا المؤسسة في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة[3] .

تعريف أخر للإنتاجية :تعتبر الإنتاجية مقياس للكفاءة التي تسمح بها للمؤسسة في عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات، وبالتالي هي تعبر عن كمية الإنتاج المنسوبة لعنصر أو عدة عناصر من الإنتاج خلال فترة زمنية محددة.

[1]إلهام يحياوي ، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية بشركة الإسمنت( عين التوتة )، باتنة ،مجلة الباحث ، العدد الخامس، ورقلة2007 ،ص46

[2]الشيخ الداوي ، مرجابق،ص 220

[3]عبد الله قويدر الواحد و ناصر دادي عدون ، مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الاقتصادية (المؤسسة العمومية الجزائرية ) ، دار المحمدية ، الجزائر،2003 ،ص16

## II. أنواع الأداء

بعدما تم التعرض إلى مفهوم الأداء ننتقل إلى عرض أنواع الأداء في البنوك، تحديد أنواع الأداء يفرض اختيار معايير التقسيم، هذه الأخيرة يمكن تحديدها في أربعة أشكال هي :معيار مصدر معيار الشمولية، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة. كل معيار على حدة يقدم مجموعة من أنواع الأداء في البنوك

**- 1حسب معيار المصدر:**

وفقا لهذا المعيار، يمكن تقسيم أداء البنوك إلى نوعين، الأداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي.

**1-1/الأداء الداخلي :** نقول الأداء الداخلي و يطلق عليه أيضا اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه البنوك من الموارد فهو يعتبر تجميعا كل من العناصر التالية:

-**الأداء البشري** :هو أداء أفراد البنوك الذين يمكن إعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

-**الأداء التقني** :ويتمثل في قدرة البنوك على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

-**الأداء المالي** :ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

-**الأداء الداخلي** :هو أداء متأتي من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية، موارد مادية.

**1-2/الأداء الخارجي** :هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للبنوك، فالبنوك لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها البنوك كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لإرتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب[1] .

**2-حسب معيار الشمولية:** حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل البنوك إلى أداء كلي وأداء جزئي .

**2-1/الأداء الكلي** :يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة أو الأنظمة التحتية في تكوينها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها. فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة.[2]

---

[1]-عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:قياس وتقييم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضربسكرة،2000-2002، ص18

[2]عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية (مفهوم وتقييم ,) مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2001 ،.ص90

**2-2/الأداء الجزئي** :على خلاف الأداء الكلي فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة. فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به لا أهداف الأنظمة الأخرى وبتحقيق مجموع أداء الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للبنك، كما سبق الإشارة إليه فان أهداف البنوك يجب أن تكون متكاملة ومتسلسلة تشكل فيما بينها شبكة.

**3- حسب المعيار الوظيفي:** يرتبط هذا المعيار بشدة بالتنظيم لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها البنوك وينقسم الى:

**3-1/أداء الوظيفة المالية**

يتمثل هذا الأداء في قدرة البنوك على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة.

**3-2/ أداء وظيفة الافراد**

قبل تحديد ماهية هذا الأداء يتوجب الإشارة إلى أهمية الموارد البشرية داخل البنوك فتكمن هذه الأهمية في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو هدف الأهداف، فضمان استخدام مواردها بفعالية لا يتم إلا عن طريق الافراد، كذلك وجودها وإستمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الافراد الذين توظفهم، فلكي تضمن البنوك بقاؤها يجب أن توظف الأكفاء وذوي المهارات العالية وتسيرهم تسيرا فعالا وتحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله.[1]

**4- حسب معيار الطبيعة**

تبعا لهذا المعيار الذي من خلاله تقسم البنوك أهدافها إلى أهداف اقتصادية، أهداف اجتماعية، أهداف تكنولوجية، أهداف سياسية...يمكن تصنيف الأداء إلى أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي.

**4-1/ الأداء الاقتصادي** :يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى البنوك إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها من وراء تعظيم نواتجها وتدنية استخدام مواردها.

**4-2/الأداء الاجتماعي** :في الحقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها البنوك أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا أو شروطا فرضها عليها أفراد البنوك أولا وأفرد المجتمع الخارجي ثانيا.

[1] عادل عشي، مرجع سبق ذكره ص19

**4-3/ الأداء التكنولوجي** :يكون للبنوك أداء تكنولوجي عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها البنوك أهدافا استراتجية نظرار لأهمية التكنولوجيا[1] .

**المطلب الثاني :أهمية الأداء وأهدافه**

**I.أهمية الأداء:** يعتبر الأداء من الموضوعات التي تحدد درجة تطور وتنظيم الاقتصاد، حيث من خلاله تتشكل الركائز المادية للمجتمع والتي تؤمن انطلاقة نحو الحضارة والرفاهيةالاجتماعي الذي يبني بالدرجة الأولى على أساس التراكمات المادية التي تحققها البلدان، والتي تنعكس مباشرة على تطور الدخل الوطني فيها ولهذا كان الاهتمام بقياس الأداء منذ القدم، فقد كان **لفريدريك تايلور** الفضل في الدراسة الدقيقة للحركات التي كان يؤديها العامل و توقيت كل منها بقصد الوصول الى الوقت اللازم للادارة الآلة وإيقافها ولقد كان جوهر دراسة **تايلور** هي أن هناك مجموعة من تفاصيل الحركات تشترك فيها العمليات كغيره، بحيث اذا أمكن مشاهدة كل من هذه الحركات ودراسة الزمن المستغرق فمن الممكن اعتبار النتيجة وحدة فنية يستفاد منها. نلاحظ مما سبق أن النظرة الى الأداء كانت تقتصر فقط على الزمن المستغرق للأفرد والمعدات لتحديد معدلات الأداء ولكن سرعان ما تطوت تلك النظرة وفقا لتطورات المحيط.ويمكن مناقشة الأداء من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية[2]:

**1- البعد النظري**:يمثل الأداء مركز الادارة الاستراتيجية، حيث تحتوي جميع المنطلقات الادارية على مضامين ودلالات تخص الأداء سواء بشكل ضمني أو بشكل مباشر يرجع السبب في ذلك أن الأداء يمثل اختبار زمني للاستراتيجيات المتبعة من قبل الادارة.

**2- البعد التجريبي:** إن أهمية الأداء تظهر من خلال استخدام أغلب دراسات وبحوث الادارة الاستراتيجية لأداء لاختبار الاستراتيجيات المختلفة والعمليات الناجمة عنها.

**3-البعد الاداري:** حيث تظهر الأهمية الادارية من خلال حجم الاهتمام الكبير والمميز من قبل ادارة البنوك بالأداء ونتائجه والتحولات التي تجري فيها اعتمادا على نتائج الأداء.

**II. أهداف الأداء**

Fisherيرى أنه إذا كانت الدراسات التي تم اجراءها على العاملين دقيقة بشكل كاف فيجب أن تكون البنوك قادرة على خلق الأجواء المتعلقة بالعاملين لتحسين أدائهم كما يلي[3]:

1 -خفض معدل التغيب.

[1]عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص20 -22.

[2]-سامح عبد المطلب عامر، ادارة الأداء، دار الفكر، عمان،2011 ، ص13

[3]حنفي عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص20

2 –خفض التكاليف.

3–ابتكار افكار تؤدي الى مستوى أعلى من الكفاءة.

4 –دعم العمل الجماعي والولاء للبنوك.

5 –دعم التعاون بين الأقسام المختلفة للبنوك.

6–تحسين النظام الامني.

7 –خفض معدلات الوقت المستغرق في إنجاز المهام.

–8–تحسين نوعية استخدام التقنيات الحديثة.

9 –التأكد من الروح المعنوية للعاملين ومن فعالية عمل تدريبهم.

**المطلب الثالث: مصادر الأداء والعوامل المؤثرة فيه**

**I. مصادر الأداء**

تتكون البنوك من عدد من المكونات البشرية والمادية والمالية والتنظيمية وكلها تساهم في الأداء بدرجات متفاوتة دون أن ننسى ما للبيئة الخارجية من تأثير على أداء البنوك، يمكن أن نقسم مصادر الأداء الى[1]:

**1–الأداء الظاهري**

يتمثل في الفرص التي توفرها البيئة الخارجية للبنوك والتي من خلال إدراكها واستغلالها من أجل تحقق البنوك للأداء، نذكر من هذه الفرص انفتاح أسواق جديدة ، أسعار تنازل مغرية للمنافسين...

**2–الأداء الذاتي**

يتمثل في أداء البنوك في مجموعها بفعل الجهود التي يبذلها القادة الاداريون والمرؤوسون في العمل واستغلال مواردها وهو ينتج من توليفة من أنواع الأداء التالية[2]:

**أ–الأداء المالي** :يصف الأداء المالي مدى فعالية وكفاءة البنوك في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها وتعتبر نسب التحليل المالي ومؤشرات التوازن المالي من إبراز مؤشرات الأداء المالي.

**ب– الأداء التجاري** : يصف فعالية وكفاءة الوظيفة التجا رية والتسويقية في تحقيق الأهداف والمبيعات ورضا الزبائن من أبرز مؤشراته.

[1] –بمبا العيد، مساهمة محاسبة التكاليف في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية علوم التسيير، جامعة بسكرة،2014/2013،ص42

[2] بمبا العيد، مرجع سبق ذكره، ص43

**ج- الأداء التقني** :يتمثل في قدرة البنوك على استخدام واستعمال تجهيزاتها.

**د-الأداء التمويني** :يتمثل في فعالية وكفاءة وظائف الشراء، النقل، لتزويد البنك بالموارد الأولية والمعدات والتجهيزات.

**و-الأداء البشري** :يتمثل في أداء العاملين مهما كان موقعهم ومستوياتهم الوظيفية وهو من مصادر الأداء حيث يحدد بدرجة رئيسية مستويات الأداء السابقة كلها حيث لا يمكن أن تتصور أداء بدون فائدة.

## II. العوامل المؤثرة في الأداء

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على الأداء، بعضها عوامل داخلية والبعض الاخر عوامل خارجية وتمثل هذه العوامل مجتمعة" قوة دافعة "كبيرة تحدد مسار الاستراتيجي للبنوك وهي[1]:

**1- العوامل السياسية**

1 -وجود سياسات حاكمة لأعمال البنوك؛

2 -مدى ملائمة السياسات مع أعمال البنوك؛

3-طبيعة النظام السياسي لدولة.

**2-العوامل الاقتصادية**

**1** -الموارد الاقتصادية للبنوك.

2 -العمالة والبطالة وأثرها على البنوك.

3 -النظام الاقتصادي لدولة وأثارها.

**3- العوامل الاجتماعية**

1-مصالح وقضايا المجتمع.

-2مستوى الأخلاق والقيم والسلوك العام.

-3توجهات المجتمع ونمط حياته وطبيعة إنسانيته.

**4- العوامل التكنولوجية**

1 -مدى المواكبة للتقدم التكنولوجي.

[1]عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص20

2-أثر التقنية على أداء البنوك.

3--مدى الاهتمام في توظيف التقنية لحياة أفضل.

## المبحث الثاني: مفهوم تقييم الأداء و جوانبه

### المطلب الاول: مفهوم تقييم الأداء

#### I. مفهوم تقييم الأداء

يعرف تقييم الأداء على أنه إحدى الحلقات المهمة في العملية الإدارية الشاملة، تعتمد على استخدام مجموعة من المؤشرات والمقاييس لفحص مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها الموضوعة، وتحديد الانحرافات الايجابيةو والسلبية و معرفة أسبابها واقتراح معالجة المناسبة لها[1].

**كما يعرف أيضا على أنه**" :هو عملية تحديد درجة انطباق عدد من المعايير الأدائية والإدارية على شخص أو مجموعة من خلال نظام علمي ممنهج يشمل وضع أسس وقواعد خاصة تراعي مختلف التخصصات و الخبرات وطبيعة العمل، وحوصلة هذه العملية تكون الإطار الاستراتيجي العام للمنظمة و الأهداف طويلة المدى، التي تعكس التوجه المستقبلي للمؤسسة[2] ."

كما يعرف كذلك بأنه" :مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط مع أهدافه المخطط لها بهدف تبيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن الأداء قد تم بدرجة عالية من الكفاءة[3] .

*ومن خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل: هو عملية رقابة على مراحل العمليات داخل المؤسسة والتي تبدأ من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة إلى غاية الأهداف المحققة فعلا.

#### II. عناصر تقييم الأداء: من أهم عناصر تقييم الأداء نجد ما يلي:

**1-الكفاءة** :إن مفهوم الكفاءة يتصل بالتوازن بين كمية الموارد المستخدمة في المؤسسات كمدخلات وبين كمية النتائج المحققة في المخرجات، بإعتبار أن المؤسسة آداة تحويل المدخلات إلى مخرجات[1].

[1]– سحر طلال إبراهيم، تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والثلاثون، ، 2013 ، ص.348

[2]طارق أحمد عواد، تقييم نظام قياس الأداء الوظيفي للعاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في إدارة لأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة،2005 ، ص71

[3]عبادي محمد و سليم حمود، استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء و الفعالية في البنوك التجارية الجزائرية، الملتقى الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 11/10 نوفمبر 2009 ، ص04

هنا نرى أن الكفاءة هي الحصول على ماهو كثير نظير ما هو أقل، أي إبقاء التكلفة في حدودها الدنيا والأرباح في حدودها القصوى.

**2-الفعالية** :تتمثل في السبل الكفيلة باستخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية استخداما ق ادرا على تحقيق الأهداف والنمو والتطور[2].

*وتشير الفعالية هنا إلى مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة.

**3-الإنتاجية** :وتتمثل في مدى جودة تجميع الموارد في المؤسسة، واستغلالها لتحقيق مجموعة من النتائج، وهي تسعى للوصول إلى أعلى مستوى للأداء بأقل قدر من إنفاق للموارد[3] .

* هنا الإنتاجية تشير إلى وجود علاقة نسبية بين مدخلات ومخرجات المؤسسة.

**4-الجودة** : هي قدرة المنتج على تلبية حاجات المستهلكين وبأقل تكلفة[4].

* وهنا الجودة تشير وجود علاقة بين المستهلك والمنتج.

**المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء**

تهدف عملية تقييم الأداء إلى تحقيق ما يلي[5] :

-1- تقييم مدى تحمل المسؤولين للمسؤوليات المخولة لهم.

-2-تشخيص المجالات التي تكون بحاجة إلى إجراءات تصحيحية والعمل على معالجتها .

-2- التأكد من أن المسؤولين يتحفزون نحو تحقيق الأهداف المخطط لها من قبل.

-3-التمكين من إجراء المقارنات بين أداء مختلف الأقسام داخل المؤسسة لتحديد المجالات التي يجب فيها التحسينات.

-4-ربط جميع الاجهزة الادارية بمختلف مستويات بالوسائل التي تجعلها قادرة على قياس الأداء، وبالتالي اتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق علمية وموضوعية توفرها عملية تقييم الأداء.

-5-إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام لتحسين مستوى أدائها.

---

[1]- نور الله كمال، وظائف القائد الإداري، دار ظلا للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى،1992 ، ص.15

[2]-سعدي يحي و أوصيف لخضر، أثر إدارة الجودة الشاملة على رفع أداء و فعالية المنظمات، الملتقى الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة،11/10نوفمبر 2009 ، ص 812

[3]علي عبد الله، أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001 ، ص.

[4]-سعدي يحي و أوصيف لخضر، مرجع سبق ذكره ،ص811.

[5]سحر طلال إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص34

-6-التحقق من أن الإنجاز الفعلي كان وفقا للأهداف والخطط الموضوعة.

-7-التأكد من أن الإنجاز الفعلي قد تم بكفاءة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد.

كما تهدف عملية تقييم الأداء كذلك إلى[1] :

*عملية تقييم الأداء عملية هامة وضرورية من أجل معرفة مدى تحقيق المشروع الاقتصادي للخطط والأهداف

* الكشف عن موطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وتبيان مسبب هذا الخلل وذلك بهدف و ضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها .

* تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الأدائي لكل مشروع ومن ثمة الوصول إلى تقييم شامل.

*تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المعيار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة، حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرات الواقعية.

* إبراز مدى سلامة السياسات والاستراتجيات المتبعة خلال السنة المالية[2].

*كذلك إبراز مدى قدرة البنك على استيعاب الخسائر الناتجة عن الإستثمار في الأصول.

**المطلب الثالث: قواعد ومراحل عملية تقييم الأداء والصعوبات التي تواجهها**

تعتبر عملية تقييم الأداء من العمليات الهامة داخل المنظمة على جميع مستويا إبتداءا من الادارة العليا وانتهاءا بالعاملين في الأقسام والوحدات، ولكي تتحقق عملية التقييم يتطلب وجود قواعد ومراحل يجب الالتزام بها من أجل تفادي مجموعة من الأخطاء التي قد تحث أثناء أو بعد عملية التقييم .

**1- القواعد الأساسية لتقييم الأداء:** وتتمثل فيما يلي[3] :

أ **:تحديد الأهداف** :هي الخطوة الأولى في عملية تقييم الأداء لذا يجب على المؤسسة تحديد أهدافها ودراستها قصد التعرف على مدى دقتها وواقعيتها، ولا يقتصر الأمر على الهدف العام للوحدة الاقتصادية إنما تتوسع

[1] فؤاد مجيد كرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية، دار المنهج للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001 ، ص32.

[2] عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، الأسواق و المؤسسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999 ، ص213

[3] عمر تيمجغدين، دور استراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013/2012، ص62.

لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها، والتي تصنف إلى أهداف قصيرة المدى وبعيدة المدى وأهداف رئيسية وأخرى فرعية.

**ب :وضع الخطط التفصيلية لإنجاز العمل** :بعد تحديد الأهداف الواجب تحقيقها مستقبلا، يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل لكل مجال من مجالات النشاط، بحيث تعكس السياسات الخاصة بالموارد اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحية، ومن ناحية أخرى يتم تحديد الكيفية التي تستخدم بها تلك الموارد بشكل يحقق أقصى عوائد ممكنة.

**ج : تحديد مراكز المسؤولية** :حيث يتم وضع لكل قسم من أقسام البنك مسؤول خاص من أجل الرقابة والإشراف في عملية تقييم الأداء هنا تتطلب إيضاح اختصاصات كل من مركز مسؤولية، وكذلك تبيان العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى ، كما يسهل ركن تحديد مراكز المسؤولية في عملية الكشف عن الانحرافات وتفسيرها بغرض التعرف على أسبابها و مراكز المسؤولة عنها.

**د:تحديد معايير ومؤشرات واضحة للأداء** :وتتمثل في تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية بأكملها أو على مستوى مراكز المسؤولية فيها، وهي أكثر صعوبة في الوقت نفسه وهذا في ظل وجود عدة معايير تؤخذ بعين الاعتبار عند المفاضلة بينها، مثل وجوب تحديد ماهية المعايير المختارة ،كذلك اختيار المعايير المناسبة لدراسة مستوى الأداء ، كما تختلف هذه المعايير من وحدة لأخرى وهذا حسب طبيعة نشاط كل وحدة.

**و/مراحل عملية تقييم الأداء:** تتمثل مراحل عملية تقييم الأداء فيما يلي:

**1/ جمع المعلومات الضرورية**[1] :تعتبر المعلومات شيء ضروري وموردا أساسيا في عملية التقييم، حيث لا يمكن اتخاذ القرار دون توفر المعلومات الكافية وبالجودة العالية وفي الوقت المناسب، ويمكن الحصول على المعلومات من ثلاث مصادر وهي:

*الملاحظة الشخصية :تتمثل في نزول الملاحظين إلى ميدان العمل والملاحظة شخصيا ما يجري فيه، حيث يشعر هنا المسؤولون بالرضا على قيامهم بالملاحظة، فهذه الطريقة تعتبر من أقدم الوسائل للحصول على المعلومة مع كل هذا توجد فيها عدة عيوب كعدم قدرتها على تقديم معلومات كمية ودقيقة فضلا عن الوقت الكثير الذي تحتاجه الطريقة.

[1] عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص :تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر 2002/2001، ص17/16

*التقارير الشفوية :تتمثل في سلسلة المحادثات واللقاءات التي تكون بين الرئيس ومرؤوسيه، حيث يتم من خلالها التعرف على أهم الانجازات والمشاكل التي تعترض مختلف الأعمال، وعموما هذا المصدر من المعلومات أحسن من الملاحظة الشخصية من حيث كم المعلومات وصحتها.

* التقارير الكتابية :تقدم التقارير الكتابية معلومات ومعطيات كاملة في شكل إحصاءات مفصلة، ولها عدة أنواع فبعضها وصفية والبعض الآخر إحصائية، ومن مصادر المعلومات الكتابية نجد :الميزانية، جدول حسابات النتائج...إلخ.

**2/ قياس الأداء الفعلي:**

هي المرحلة الثانية من عملية التقييم، حيث تمكن هذه المرحلة المؤسسة من قياس كفاءتها وفعالياتها وذلك من خلال اختيارها لمجموعة مؤشرات ومعايير وعليه فإن قياس الأداء يهدف إلى التشخيص ويمكن أن يتبنى من خلال اختيارها خلاله الانحرافات إن وجدت[1] .

**3/اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:**

في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة، وإن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرة جميعها وأن أسبابها قد حددت، والحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت والخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل[2].

**4/تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:**

والتي حدثت في الخطة الإنتاجية، وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة.

**و/الصعوبات أو الأخطاء التي تواجه عملية تقييم الأداء[3]:**

إن طبيعة تقييم الأداء تتضمن الحكم على شخص من قبل شخص آخر، وأي خطأ متضمن في هذا الحكم قد يجعل تقييم الأداء غير موضوعي وغالبا ما تكون هذه الأخطاء نابعة إما من المقوم للأداء أو نظام التقييم في حد ذاته، والتي تؤثر على نجاح عملية التقييم.

**1 : الأخطاء المتعلقة بالمقوم(القائم بالتقييم):** ومن بين هذه الأخطأ نجد:

[1] إدريس ثابت عبد الرحمان والمرسي جمال الدين محمد، الإدارة الإستراتجية مفاهيم ونماذج تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، ص487

[2] مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص39

[3] السعيد بلوم، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، دون السنة، ص76/75

–**الانطباع الشخصي** :والذي يتمثل في حكم المقوم على الفرد العامل بحكم مسبق قبل إجراء عملية التقييم سوءا بالسلب أو الإيجاب.

–**شخصية القائم بتقييم الأداء** : إ ما أن يكون متساهلا أو متشددا أثناء عملية التقييم وهذا يؤثر على عملية التقييم.

–**التحيز الشخصي** :والذي يتمثل في ميل المقوم إلى بعض العمال لأسباب تكون خارجة عن عمله، سواء كانت هناك علاقة شخصية أو اجتماعية بين العامل والقائم بالتقييم ومن بين هذه العلاقات نجد مثلا :الزمالة والصداقة والعلاقات العائلية...إلخ.

–إعطاء المقوم تقديرات عالية لسلوك وأداء العامل في الفترة الأخيرة وإهماله لسلوكه وأدائه قبل كذلك

–عدم اهتمام الرؤساء بإعداد التقارير عن تقييم أداء مرؤوسيهم، أي عدم القيام بوظيفة التقييم بأكمل وجه، وهذا يدخل في اللامبالاة

**2:أخطأ متعلقة بنظام التقييم**

ومن بين الأخطاء المتعلقة بنظام التقييم والتي تؤثر على عملية تقييم الأداء ومنها:

– عدم وجود معدلات ومعايير واضحة ودقيقة تساعد على مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط.

–عدم كفاءة نماذج التقييم :فوجود نماذج معقدة وغامضة يؤدي إلى تهرب المقومين من إعداد عملية التقييم.

– إستخدام طريقة للتقييم موحدة وهذا خطأ حيث وجود طريقة موحدة لا يتناسب مع كل الوظائف والمهن داخل المؤسسة.

–قلة المتابعة من طرف الجهات التي توضع نظام تقييم الأداء.

## المبحث الثالث :أساسيات تقييم الأداء المالي و نماذج قياسه

### المطلب الاول :مفهوم الأداء المالي و مؤشراته

**I.مفهوم الأداء المالي:** ووردت عدة مفاهيم لعملية تقييم الآداء المالي منها: [1]

* تقييم الآداء المالي هو: عملية قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الآهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الآهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.

[1]–حاكم محسن محمد، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها على الآداء والمخاطرة، دار اليازوري للنشر، عمان، 2003 ، ص35

*قياس النتائج المحققة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للبنك وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالبنك.

*بمعنى آخر يعتبر تقييم الآداء المالي للبنوك قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا، تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس للتعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك للأسباب التالية:

1- تحديد مستوى تحقيق الآهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.
2- تحديد الآهمية النسبية بين نتائج الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

*حيث أن الفعالية تقوم على تحقيق أهداف البنوك وفقا للموارد المتاحة، فحين أن الكفاءة تقوم على الاستخدام للموارد المتاحة مما يساعد على الوصول للأهداف .وتهدف البنوك بصفة عامة إلى تحقيق الربح، لذا فتقييم الآداء المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في البنك، فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الاستراتيجية والخطة الموضوعة، وترشيد استخدامات الموارد المتاحة، وهذا يساهم في بقائه في بيئة تنافسية وهي ترتكز على المصادر التمويلية والاستثمارية له.

**II.مؤشرات تقيم الأداء المالي**

إن تقييم الأداء المالي يعني تقديم حكم ذو قيمة حول ادارة الموارد المادية والمالية، أي قياس النتائج المحققة ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية والحكم على درجة الكفاءة.

**II.1/استخدام مؤشرات التوازن المالي لتقيم الأداء المالي**

يظهر التوازن المالي في لحظة زمنية معينة بمقارنة الأموال الدائمة مع الأصول الثابتة ويعبر عن التوازن المالي بمؤشرات تتمثل في توازن رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة.

**II. 1-1/رأس المال العامل**

يعتبر رأس المال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي، إذ أنه ينشأ من توفر هامش أمان في المؤسسة لمواجهة مشاكل عديدة.

* **تعريف رأس المال العامل:** "هو مجموعة الأموال المتاحة لضمان تشغيل أو دوران فعالية المؤسسة واستمرارية دفوعاتها الجارية[1] ."

* **كيفية حساب رأس المال العامل:**يحسب رأس المال العامل بطريقتين إما من أعلى الميزانية وإما من أسفلها كما يلي[1]:

[1]حمزة الشمخي وابراهيم الجزراوي، الادارة المالية الحديثة، طبعة لأولى، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، 1998 ، ص151

-1 **من أعلى الميزانية** :يحسب كما يلي:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة –الأصول الثابتة

-**2من أسفل الميزانية** :يحسب كما يلي:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

***أنواع رأس المال العامل:**تتمثل أنواع رأس المال العامل فيما يلي[2] :

1 –**رأس المال العامل الدائم** :يقصد برأس المال الدائم الحد الأدنى من الموجودات المتداولة

اللازم وجودها داخل مؤسسة لمواصلة عملياتها التشغيلية اليومية.

**2**–**رأس المال العامل المتغير** :ويمثل هذا النوع مقدار الأصول المتداولة الإضافية التي تظهر الحاجة إليها في فترات معينة و ذلك لمقابلة بعض الظروف مثل، المخزون الإضافي اللازم

لمواجهة زيادة الطلب في فترات الرواج.

3–**رأس المال العامل الصافي** :يعتبر صافي رأس المال من المقاييس الشائعة للسيولة ويتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما زادت الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة كان ذلك مؤشر أفضل على القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل عندما يحل موعد استحقاقها.

*** تغيرات رأس المال العامل**

هناك ثلاث حالات يأخذها رأس المال العامل وهي كتالي[3] :

–أ– **رأس المال العامل موجب** :معناه أن الأموال الدائمة تغطي الأموال الثابتة وهذه الحالة جيدة لأن الأموال الدائمة أكبر من الأموال الثابتة.

–ب– **رأس المال العامل معدوم** :يدل على أن هناك حالة توازن مالي أدنى أي الأصول المتداولة= ديون قصيرة الأجل.

–ج– **رأس المال العامل سالب** :في هذه الحالة يعني أن هناك عجز في تمويل الاستثمارات وباقي الاحتياجات المالية أي أن الأموال الدائمة أقل من الأموال الثابتة.

---

[1] –Guillaume Mordant, **méthodologie d'analyse financière** , Paris, 1998, P62

[2] محمد صالح الحناوي وآخرون، **الإد ا رة المالية مدخل إتخاذ القرارت**، الدار الجامعية، عمان–الأردن، 2004 ، ص175

[3] محمد صالح الحناوي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص17

**II. 1-2/احتياجات رأس المال العامل**

هو المؤشر الثاني من مؤشرات التوازن المالي ويرتبط أساسا بدورة الاستغلال فنشاط المؤسسة الاستغلالي الذي يتميز بالحركة يفرض عليه البحث عن جزء مكمل يعالج الجانب السفلي للميزانية ويبرز جوانب تطورها لمواجهة ديونه المستحقة في هذا التاريخ.

*** تعريف احتياجات رأس المال العامل:**

يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي تغطى بالموارد الدورية، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو أ رس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ

2-**طريقة حساب احتياجات رأس المال العامل** :يحسب BFR:[1]

احتياجات رأس المال العامل= احتياجات الدورة – موارد الدورة

احتياجات رأس المال العامل = اصول المتداولة – القيم الجاهزة-(د ق أ – السلفات البنكية)

احتياجات رأس المال العامل=(قيم الاستغلال +القيم غير الجاهزة) – (د ق أ – السلفات البنكية)

***تغيرات احتياجات رأس المال العامل:**

- **الحالة الأولى: الاحتياجات من رأس المال العامل = 0**

تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة ، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.

- **الحالة الثانية : الاحتياجات من رأس المال العامل 0 <**

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدا عن سنة و ذلك لتغطية احتياجات الدورة و تقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الاحتياجات من رأس المال مما يستوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية.

- **الحالة الثالثة : الاحتياجات من رأس المال العامل 0 >**

[1] حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الادارة المالية، ط.الأولى، دار النشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2001 ، ص1

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورا و لا تحتاج إلى موارد أخرى ، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة .في هذه الحالة ننصح المؤسسة بعدم الاحتفاظ بالديون القصيرة حتى لا تقع في مشكل تجميد الأموال ، و من الأفضل توظيفه.

**II. 1-3/الخزينة**

تلعب الخزينة دورا أساسيا في المؤسسة وتترجم التوازن المالي على المدى القصير بين أرس المال العامل الثابت نسبيا واحتياجات رأس المال العامل المتغير عبر الزمن، لذا تعتبر الخزينة مؤشر هاما من مؤشرات التوازن المالي.

*** تعريف الخزينة:**

تسمح الخزينة بإحداث التوازن المالي بين رأس المال العامل والاحتياج الى رأس المال العامل من خلال العلاقة الأساسية التالية:

الخزينة =رأس المال العامل – الاحتياج الى رأس المال العامل

الخزينة =القيم الجاهزة – التسبيقات البنكية

الحالات المختلفة للخزينة**:**للخزينة ثلاث حالات مختلفة:

–الخزينة السالبة :وهي الأصعب والأخطر حيث الموارد الدائمة غير كافية لتمويل احتياجات أرس المال العامل، فالمؤسسة عاجزة عن توفير السيولة مقارنة بالديون المستحقة.

–الخزينة المعدومة :معناه أن رأس المال العامل مساوي لاحتياج رأس المال العامل، فالمؤسسة لا توفر أي هامش أمان، لذا لابد من البحث عن موارد مالية جديدة لضمان تغطية احتياجاتها.

–الخزينة الموجبة :هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى ونقول أن الحالة المالية جيدة.

**II.2/استخدام النسب المالية لتقييم الأداء المالي**

إن تحليل النسب المالية يعتبر واحد من أهم أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا في عالم الأعمال وذلك لأنه يوفر عدد أكبر من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء البنك في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم وقد تزايدت أهمية النسب المالية بعد أنأ صبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للبنوك.

***تعريف النسب المالية**" :هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي وتأخذ هذه القيم من جدول تحليل الاستغلال أو من الميزانية أو منهما معا[1]".

أهم النسب : نسب السيولة– نسب النشاط –نسب الربحية –نسب المديونية– نسب السوق– نسب الهيكلة.

**II.2-1/نسب السيولة**

هي تلك النسب التي تقيس قدرة البنك على تحويل أصوله المتداولة إلى نقدية في أسرع وقت وبأقل خسارة ممكنة ويستخدم البنك هذه السيولة عادة في تسديد الالت ا زمات المترتبة عليه في الأجل القصير وأهم هذه النسب هي[2] :

1-**نسبة التداول=** الأصول المتداولة

الخصوم المتداولة

وتكشف هذه النسبة مقدار تغطية الأصول المتداولة لكل وحدة نقدية من الالتزامات المتداولة، فإذاكانت النتيجة أكثر من (1 )فهذا يدل على أن الأصول المتداولة أكثر من الخصوم المتداولة، يعني أن سيولة البنك عالية ومقدرته كبيرة على تسديد الديون قصيرة الأجل.

**2-نسبة السيولة السريعة=** الأصول المتداولة –المخزون

الخصوم المتداولة

تختلف هذه النسبة عن النسبة الأولى في أنها تستبعد المخزون من الأصول المتداولة نظرا لأنه يعتبرأقل الأصول المتداولة سيولة، لأن عملية تحويله إلى نقدية يحتاج إلى فترة زمنية أطول.إذا كانت نسبة السيولة السريعة مساوية للواحد فهي نسبة مقبولة، أي أن البنك يمكنه مواجهة إلتزاماته السريعة السداد فور وإذا زادت عن الواحد فمعناه زيادة درجة السيولة بالبنك.

3-**نسبة النقدية=** الموجودات النقدية وشبه النقدية

المطلوبات المتداولة

تفترض هذه النسبة صعوبة تحصيل مستحقات البنك لدى العملاء خلال سنة وإذا ما كان الأمر كذلك فإن مصادر توفير السيولة سوف تنحصر في النقدية ما في حكمها مثل :الودائع البنكية التي يسهل تحويلها إلى نقدية بسرعة.

[1] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية : مدخل نظري تطبيقي، طبعة لأولى، الميسرة للنشر والتوزيع، عمان .–الأردن، 2006 ، ص127

[2] فايز تيم، مباديء الإدارة المالية، طبعة الثالثة، دار إثراء للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، بدون تاريخ، ص 40/37

**II.2-2/نسب النشاط**

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم وتقيس مدى كفاءته في استخدام الموارد المتاحة لاقتناء الأصول أي أن نسب النشاط تعتبر مؤشرا عاما إن كان الاستثمار في الأصول أكثر أو أقل من اللازم تتضمن النسب التالية[1] :

1-**معدل دوران المخزون** :تحسب بالعلاقة التالية:

**معدل دوران المخزون=** تكلفة البضاعة المباعة / رصيد المخزون

**2-متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون** :وتحسب بالعلاقة التالية:

**متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون بالأيام=** 360 / معدل دوران المخزون

يقيس المعدلان السابقان مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخزون وكلما زاد معدل دوران المخزون أوانخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشر جيدا والعكس صحيح.

**3-معدل دوران الذمم المدينة** :يحسب بالعلاقة التالية:

**معدل دوران الذمم المدينة بالأيام =** صافي المبيعات / رصيد المدنيين

4-**متوسط فترة التحصيل** :يحسب بالعلاقة التالية:

**متوسط فترة التحصيل بالأيام=** 360 / معدل دوران التشتت المعينة

[1] محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط. الأولى، دار وائل للنشر، عمان–الأردن، 2003 ، ص 39/36

يقيس هذان المعدلان كفاءة إدارة الائتمان ومدى فاعلية سياسات الائتمان والتحصيل كلما زاد معدل الذمم المدينة أو انخفض متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا والعكس صحيح.

5-**معدل دوران الموجودات=** صافي المبيعات

مجموع الموجودات

تقيس كفاءة المؤسسة وقدرتها على استخدام الموجودات المتاحة لإسناد المبيعات.

**II.2-3/نسب الربحية**

هي تلك النسب التي تقيس نتيجة أعمال المشروع وكفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية المتخذة من الإدارة العليا وتنقسم نسب الربحية إلى قسمين[1]:

1-نسب الربحية المرتبطة بالمبيعات.

2-نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات.

**أ -نسب الربحية المرتبطة بالمبيعات:**

تقوم هذه النسب على أساس ان المؤسسات يجب أن تكون قادرة على تحقيق الربح الكافي من كل دينار حصلت عليه من إيرادات بحيث تستخدم هذه الأرباح في تغطية مصاريف التشغيل وفوائد القروض وتتضمن النسب التالية:

-**نسبة مجمل الربح الى المبيعات=** مجمل الربح من المبيعات

صافي المبيعات

كما تعرف هذه النسبة بنسبة هامش الربح ويتم من خلالها قياس قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من النشاط الرئيسي إذا كانت نسبة مرتفعة فإن ذلك يعني أن المؤسسة قاد رة على تحقيق أرباح والعكس صحيح.

-**نسبة مصاريف التشغيل الى صافي المبيعات=** مصاريف التشغيل

صافي المبيعات

تضم مصاريف التشغيل المصاريف الإدارية العمومية ومصاريف البيع والتوزيع ويبين ارتفاعها كبر حجم المصاريف التي أنفقت من قبل المؤسسة على النشاط التشغيلي.

[1] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، نفس مرجع سبق ذكره، ص14/139

**ب- النسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات:**

وتسمى بنسبة العائد على الاستثمار وهي نسب مختلفة يتم الحصول على بنودها من قائمتي الدخل والميزانية وتضم النسب التالية[1] :

**-العائد على الأصول**ROA= صافي الربح = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب

مجموع الربح مجموع الأصول

يتم من خلال هذه النسبة رصد كفاءة المؤسسة في توليد الأرباح من الأصول، حيث أن الحصول على مؤشر عال يبين الكفاءة العالية في تحقيق الأرباح من الأصول بينما المؤشر المتدني يبين عكس ذلك.

**-نسبة العائد على حقوق الملكية ROE** = صافي الربح

حقوق الملكية

وهي نسبة من النسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات حيث يتم بموجبها الربط بين صافي الربح المتحقق خلال فترة ما بين حقوق الملكية لنفس الفترة وتبين هذه النسبة مدى نجاح المؤسسة في استخدام مصادر التمويل الداخلية في تحقيق الأرباح.

**-العائد على رأس المال المستثمر=** صافي الربح

رأس المال المستثمر

ويقصد برأس المال المستثمر كل الأموال المتوفرة في البنك سواء تلك التي يوفرها أصحاب البنك أو المقرضين تقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استغلال هذه الأموال.

**-صافي هامش الفائدة NIM:**

-أ-معنى وتعريف صافي هامش الفائدة:

يمكن التعبير عن هامش صافي الفائدة كمقياس للأداء يبحث في نجاح قرارات الشركة الاستثمارية على عكس حالات الديون. يشير هامش صافي الفائدة السلبي إلى أن الشركة لم تكن قادرة على اتخاذ القرار الأمثل ، حيث كانت نفقات الفائدة أعلى من مقدار العوائد الناتجة عن الاستثمارات.

وبالتالي : في حساب هامش صافي الفائدة الاستقرار المالي هو مصدر قلق مستمر.[1]

[1]-مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة،مرجع سبق ذكره، ص :145/143

*وتقيس هذه الصافي العائد من الفائدة على الاصول المولدة للدخل لذلك يستعان بهذه نسبة لتقيم قدرة البنك على إدارة مخاطر معدل الفائدة .[2]

ويعبر عنها بنسبة مئوية، إذ يعبر عن صافي الدخل من الفائدة بحساب الفرق بين دخل الفائدة ( Int.Income) و مصاريف الفائدة (Int.Expense)

(يعني الفرق بين إرادات الفوائد المقبوضة و الفوائد المدفوعة) كبسط لنسب المقسومة على الموجودات المحققة لهذا الدخل (تسمى كذلك بالموجودات المربحة والتي تدخل فيهل كل من الاستثمارات والقروض ويحسب هذا المؤشر كما يلي:

***صافي هامش الفائدةNIM=** (دخل الفائدة – مصاريف الفائدة)

الموجودات المولدة للدخل

**–ب–حدود صافي هامش الفائدة:**

أحد عيوب هامش صافي الفائدة هو أنه لا يقيس إجمالي الربحية للبنك حيث إن معظمهم يكسبون رسومًا وإيرادات أخرى غير الفوائد من خلال خدمات مثل خدمات السمسرة وحساب الودائع ، دون أخذ نفقات التشغيل في الاعتبار ، مثل الموظفين وتكاليف التسهيلات ، أو تكاليف الائتمان. بالإضافة إلى ذلك ، لا يمكن التناقض بين هامش الفائدة الصافي في بنكين حيث أن كلا البنكين منفصلان بطريقتهما الخاصة ، كما هو الحال في طبيعة أنشطتهما وتكوين قاعدة العملاء وما شابه ذلك.[3]

**II.2–4/نسب المديونية**

تقيس هذه النسب مدى اعتماد البنوك على الدين في تمويل استثماراتها بالمقارنة بالتمويل المقدم من المالكين وتسمى أيضا رافعة التمويل لأنها تقيس نسبة استخدام الدين في هيكل تمويل البنوك وتتضمن النسب التالية[4]:

**أ–نسبة الرافعة المالية** :تشير هذه النسبة إلى درجة الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة

في تكوين أموال البنوك، تحسب وفق العلاقة التالية:

**1–نسبة الرافعة المالية =** القروض

[1] –1Read Ratios – Financial reporting and statements analysis on–line. auteur anonyme. disponible sur ce site https://www.readyratios.com/reference/profitability/net_interest_margin.html18/05/2019 09:18

[2] د.شعوبي محمود فوزي و أ.تجاني إلهام ،جامعة ورقلة–جزائر،أبخاث إقتصادية وإدارية ،العدد 17، جوان 2015، تقيم الاداء المالي للبنوك التجارية "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري"، فترة 2011/2005،ص 34

[3] نفس المرجع السابقauteur 3–anonyme.. Read Ratios – Financial reporting and statements analysis on–line

[4] محمد علي ابراهيم العامري، الادارة المالية الحديثة، ط .الأولى، دار وائل لنشر، عمان – الأردن، 2013 ، ص80

الموجودات

كلما ا زدت نسبة الرافعة المالية كلما انخفضت مساهمة حق الملكية في أموال البنوك.

**2- معدل تغطية الفوائد=** صافي الربح قبل الضرائب

الفوائد

يترتب على استخدام المديونية تحمل البنك لأعباء ثابتة متمثلة في فوائد القروض وعليه فإن اهتمامه تترك

حول تحديد مدى قدرته في تسديد هذه الاعباء الثابتة وتغطيتها من أرباح البنك.وتشير هذه النسبة إلى المدى المسموح به لأرباح البنك بالانخفاض دون أن تتأثر الميزانية.

**- 3نسبة القروض الى حقوق الملكية** = مجموع القروض

حقوق الملكية

تعبر حق الملكية عن مقدار الأموال التي جهزها البنك ولذلك فهي تمثل حد الامان الذي يتمتعبه الدائنون(اصحاب القروض)عند اقتراضهم، ارتفاع هذه النسبة عن معيار المقارنة دليل واضح عن تزايد المخاطر التي يتعرض لها الدائنون.

**II. 2-5/نسب السوق**

تستخدم نسب هذه المجموعة في تقييم أداء البنوك في بورصة الأوراق المالية، حيث تعتمد بالدرجة الأولى على أداء المتغيرات المالية الأساسية مثل :السيولة و الرافعة المالية والربحية. كون هذه النسب تحول معلومات عن قدرة البنوك في تعظيم أداء السهم الواحد ومن أهم هذه النسب[1] :

**نسبة الدفع** :وتعرف بنسبة توزيعات الأرباح حيث تفيد هذه النسبة في تقييم سياسة الأرباح للبنك و تحسب كما يلي:

**نسبة توزيعات الأ رباح=** التوزيعات النقدية المعلن عنها X 100

صافي الربح بعد الضريبة

[1]- دريد كامل الشبيب، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة، ط الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2013 ، ص99

ويستخدم المستثمر المعيار التاريخي لتقييم حجم التمويل بالأرباح الموزعة أو المعيار الصناعي لتقييم سياسة الأرباح مع المنافسين.

– **2القيمة الدفترية للسهم** :هي مقياس محاسبي لثروة السهم الواحد من حقوق الملكية وتحسب كما يلي:

**القيمة الدفترية للسهم=** حقوق المساهمين

عدد الاسهم الصادرة

– **3مضاعفة الأرباح** : تعكس حالة التفاؤل والتشاؤم بشأن الأسعار السوقية للسهم وتحسب بالصيغة التالية:

**مضاعفة الأ رباح=** سعر آخر اغلاق للسهم

ربحية السهم الواحد

إن ارتفاع المؤشر يعزز من ثقة السوق بنمو ومستقبل أسهم البنك.

– **4مضاعفة القيمة الدفترية:** يقيس هذا المؤشر جاذبية الفرص الاستثمارية والميزة التنافسية للبنك،إذا أن البنك الذي له مضاعف أكبر من الواحد يكون محفز للاستثمار بأسهمه ويحسب بالعلاقة التالية:

– **5مضاعفة القيمة الدفترية** = سعر السهم السوقي

القيمة الدفترية لسهم الواحد

### II. 2-6/النسب الهيكلية

هي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للبنوك لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي وهذه النسبة تظهر النسب المالية التي تساعد على دراسة الهيكل المالي للبنوك وهي[1]:

– **1نسبة التمويل الخارجي للأصول=** (الديون طويلة الأجل +الديون قصيرة الأجل)X100

مجموع الأصول

إن اتجاه هذه النسبة للارتفاع يعني تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي وبالتالي ازدياد عبء الفوائد، كما أن ارتفاع هذه النسبة بشكل يزيد عن % 50 يعتبر مؤشر سلبي لأنه يفقد البنك استقلاله المالي

**2 – نسبة التمويل الداخلي للأصول=** (رأس مال + احتياطات + الأرباح المحتجزة) X100

[1]–وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، ط.بعة الأولى، الوراق لنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2004 ، ص67/66

مجموع الأصول

إن ارتفاع هذه النسبة مؤشر إيجابي على وضع البنك المالي، إلا أنه قد لا يكون في مصلحته دائما وخاصة إذا كانت ربحية الاموال الخاصة أكبر من مبلغ الفائدة المدفوع على القروض.

**3-نسبة تغطية الديون طويلة الأجل** :وتحسب هذه النسبة كما يلي:

**نسبة تغطية الديون طويلة الأجل=** صافي الأصول الثابتة

ديون طويلة الأجل

ارتفاع هذه النسبة مؤشر إيجابي ودليل على اعتماد الأصول الثابتة في التمويل وكذلك التمويل الذاتي وانخفاضها عن الواحد مؤشر سلبي في عمليات التمويل للبنك وإذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فهذا يعني أن كل الأصول الثابتة ممولة بديون طويلة الأجل ولا يعتبر ذلك مؤشر جيدا.

**4- نسبة المديونية الكاملة** = إجمالي الديون

الأموال الخاصة( حقوق الملكية)

وبقدر ما تكون هذه النسبة منخفضة يعتبر وضع البنك إيجابيا ويجب أن لا تتجاوز الواحد، حيث يعتبر ذلك مؤشرا سلبيا ويفقد البنك استقلاله المالي وإذا كانت مساوية للواحد، فهذا يعني أن مجموع الديون يساوي الأموال الخاصة وقد لا يكون إيجابيا.

**5-نسبة المديونية قصيرة الأجل** = الخصوم المتداولة x 100

الأموال الخاصة

كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان ذلك أفضل للدائنين لزيادة ضمان ديونهم ولا يجوز أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد في أي حال من الأحوال لأنه لا يجوز أن يتحمل الدائنون مخاطر أكثر من التي يجب أن يتحملها أصحاب البنوك.

**نسبة المديونية طويلة الأجل=** الديون طويلة الأجل X 100

الأموال الخاصة

كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان وضع البنك المالي أفضل، إذا تجاوزت الواحد فإن ذلك يعني أن الديون طويلة الأجل أكبر من الأموال الخاصة، هذا وضع خطير على البنك والأفضل أن لا تزيد هذه النسبة عن 50%

**7-نسبة تمويل الأصول الثابتة=** أموال دائمة x100

صافي الأصول الثابتة

إن الأموال الدائمة تضم الأموال الخاصة (رأس المال + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة)

+الديون طويلة الأجل، وتعود هذه النسبة إلى التوازن المالي والمتمثل في ضرورة تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة أي ذات الاستحقاق طويلة الأجل.

فإذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن كل الأصول الثابتة ممولة تماما من الأموال الدائمة وبالتالي لا يوجد ما يسمى بصافي أ رس المال العامل في البنك.

**8–نسبة تمويل الأصول المتداولة =** الخصوم المتداولة x100

الأصول المتداولة

وبالعودة إلى التوازن المالي نقول أن مصدر تمويل الأصول المتداولة هو الخصوم المتداولة و أرس المال العامل الصافي وانخفاض هذه النسبة يعني ارتفاع أ رس المال العامل الصافي والعكس صحيح.

وارتفاع هذه النسبة إلى رأس المال يعتبر مؤشرا سلبيا لأن ذلك يعني أن جزءا من الأصول الثابتة ممول بديون قصيرة الأجل.

**المطلب الثاني :نماذج تقيم الأداء المالي**

تعتمد المؤسسات المصرفية التجارية مؤشرات قياس أداء المصارف مختلفة باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، وكون تقييم أداء المصارف عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصارف، وجميع الجهات المراقبة لقياس أداء المصارف فسوف نتطرق لأهم النماذج:

**I. نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE):**

لكي تتمكن البنوك التجارية من تقييم أدائها عمل" دافيد كول "على استنتاج نموذج العائد على حقوق الملكية سنة 1927 والذي يوضح العلاقة المتبادلة بين الربحية والمخاطرة، اعتمادا على القوائم المالية المتمثلة في (الميزانية , وجدول الحسابات النتائج. )

**أولا : تطور نموذج العائد على حقوق الملكية**

يعتبر العائد على حقوق الملكية أو نموذج "Dupont "، واحد من أهم النماذج المستخدمة في تقييم الأداء، حيث بدأ هذا النموذج في بداية القرن العشرين، حيث اقتصر في بادئ الأمر على قياس معدل العائد على الاستثمار من خلال اشتقاقه من نسبتين،تعبر النسبة الأولى عن كفاءة الإدارة بتحقيق الأرباح ,و هي نسبة صافي الربح

إلى إجمالي المبيعات ,فيما تعبر النسبة الثانية عن كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها، و هي نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات[1].

و في عام 1920 تم تطور النموذج ليتحول من معدل العائد على الاستثمار إلى معدل العائد على حقوق الملكية عن طريق إضافة نسبة ثالثة له تخص المخاطر ,و هي النسبة المتعلقة بمضاعف الرفع المالي ,و هي أحد نسب هيكل رأس المال والمتمثلة بنسبة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية[2] .

*وفي عام 1927 استنتج" دافيد كول "أنه نموذج لتقييم أداء البنوك[3]

**ثانيا : مفهوم نموذج العائد على الحقوق الملكية**

هو مؤشر متكامل لوصف العلاقة المتبادلة بين العائد و المخاطرة ,و هو نموذج يمكن المحلل من تقييم مصدر , و حجم أرباح البنك خاصة بمخاطر تم اختيارها[4] ،تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان ,مخاطر السيولة ,مخاطر معدل الفائدة ,و كذلك مخاطر التشغيل ,و مخاطر رأس المال[5]

**ثالثا: مؤشرات العائد على حقوق الملكية**

إن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم العائد و تحقيق ربحية مرتفعة ,ولكي يتحصل هذه الاخيرة عليه تحمل الكثير من مخاطر ,و على هذا الأساس تستخدم إدارة البنك مقاييس العائد و المخاطرة لتقييم أدائها ,و فيما يلي أهم المقاييس[6] .

**1/مؤشرات العائد**

يمكن توضيح العلاقة بين مؤشرات تقيس العائد من خلال نظام يعرف بنظام

( Dupont system)حيث يوضح النموذج المزدوج بين ثلاث مؤشرات أداء مهمة وهي كمايلي :-

1- مؤشر تقييم الربحية **ROE** و هي نسبة الربح إلى إجمالي الايرادات ,و التي تمثل مدى كفاءة الادارة في تحقيق الارباح و مراقبة التكاليف.

---

[1] Gitman.L.J. Principles of mangmet finance.massachuetts. Addison Wesley . (1997) . p 40

[2] – Almazari . A.A .Financail performance evalution of some selected jordanion commercial banks . Internationl research journal of finance and economics . (2011) . p p 50.63.

[3]–محمد جموعي قريشي ,تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة2000/1994،الجزء الأول ,مجلة الباحث , ورقلة ,العدد03، 2004،ص90

[4]محمد على محمد العقول ,قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية ,أطروحة دكتوراه ,غير منشورة ,جامعة أم درمان الإسلامية ,السودان ,1992 , ص46

[5]طارق عبد العال حماد ,مرجع سبق ذكره ,ص78

[6]–محمد كريم ميلودي ,الجهاز المصرفي في ضل العولمة ( حالة الجزائر ,) رسالة الماجستير ,غير منشورة ,جامعة الجزائر ,2007 , ص53

2 –مؤشر تقييم كفاءة إدارة الأصول **ROA** و هي نسبة إجمالي الايرادات إلى إجمالي الموجودات ,و التي تمثل مدى كفاءة الادارة في تحقيق المنفعة من الموجودات في تحقيق الايرادات

3–مؤشر مضاعف الملكية أو الرفع المالي **EM** و هي نسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية ,و التي تقيس المخاطر المتعلقة باستخدام أموال الملكية ضمن هيكل رأس المال المصرف[1] .

### 1-1-العائد على الأصول (ROA):

يتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين و هما:

1–هامش الربح : **PM** يعكس مدى قدرة الكفاءة في إدارة و مراقبة التكاليف.

2–منفعة الأصول: **AU** و يسمى استعمال الأصول ,حيث يدل المؤشر على الاستغلال الأفضل للأصول أي إنتاجية الأصول. و عليه فإن:

$$(ROA) = (AU) \times (PM)$$

و هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ ,فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائدا على الأصول مرتفعا ,فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم و مراقبة التكاليف ,و هو ما يعكس مؤشر هامش الربح المرتفع ,أو باستخدام أفضل للأصول و هو ما يعكس منفعة الأصول أو الانتاجية الأصول ,أو طريق التحسن في كلا المجاليين [2]. فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما ,أو لكليهما.

### 1-2-العائد على حقوق الملكية (ROE):

يوضح نموذج **Dupont** شرح و توضيح ,العلاقة بين العائد على الأصول , **(ROA)** و العائد على حقوق الملكية( **ROE)** حيث أن الفرق بين الاثنين يظهر من استخدام الرافعة المالية ,و ذلك من خلال ضرب العائد على الأصول, **(ROA)** بمضاعف حقوق الملكية **(EM)** أو ما يسمي بالرافعة المالية. و عليه فإن:

$$(ROE) = [(AU) \times (PM)] \times (EM)$$

ويمكن تلخيص نموذج العائد على حقوق الملكية في الشكل التالي :

[1] Rees . B. Financial Analysis. Hertfordshire. prentice hall tnterational . ( 1990) .

[2] – ياسمينة خمقاني ,قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية – دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية 2012/2007 مذكرة ماستر ,غير منشورة ,جامعة ورقلة ,2014 ,ص10

**الشكل (3-1):طريقة حساب العائد على حقوق الملكية(ROE)**

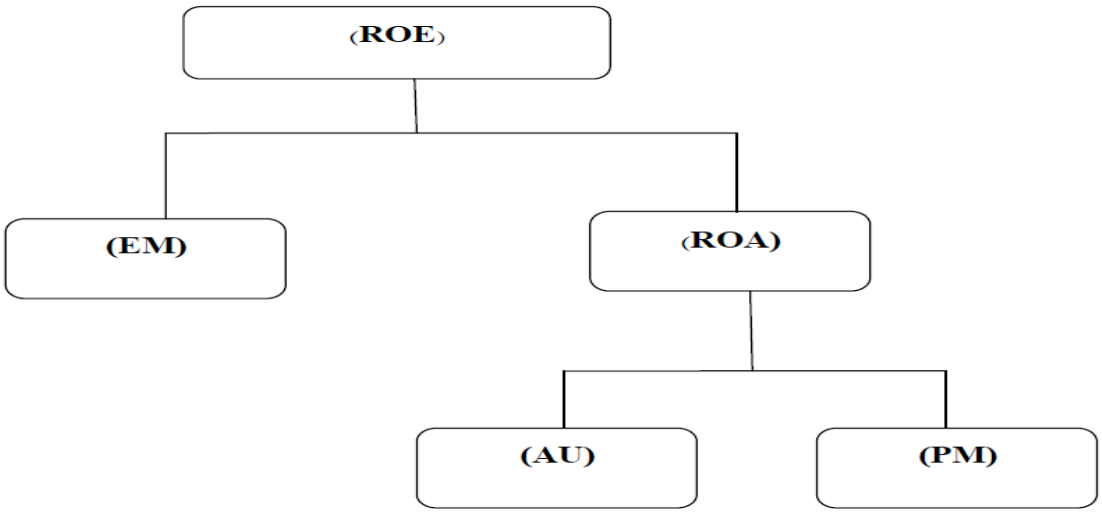


المصدر : طارق عبد العال حماد ,تقييم أداء البنوك " تحليل العائد و المخاطرة ," الدار الجامعية ,الاسكندرية "2001 ,ص91

إن الصيغة تفسر الأداء بشكل أوضح ,فارتفاع أو انخفاض العائد على حقوق الملكية ,يمكن إرجاعه إلى ارتفاع أو انخفاض العائد على الأصول أو الرافعة المالية أو كلاهما ,فإذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى ارتفاع قيمة مؤشر الرافعة المالية ,فإن ذلك يدل على ارتفاع المخاطرة الناتجة عن الاعتماد الكبير على مصادر خارجية في استثمارات أو توظيفات البنك لذا على المحللين و المساهمين التعرف على مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد و الأداء،أما إذا كان الارتفاع بسبب العائد على الأصول ,و الذي يعكس الإدارة الممتازة للأصول فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحليين و المساهمين عن إدارة المؤسسة[1].

**الجدول (3-1) مؤشرات العائد**

| المؤشر | العلاقة |
|---|---|
| الملكية حقوق على العائد ROE | النتيجة الصافية / حقوق الملكية |
| الأصول على العائد ROE | النتيجة الصافية / إجمالي الأصول |
| المالية الرافعة EM | إجمالي الأصول |

[1]– ياسمينة خمقاني, مرجع سبق ذكره، ص1

| | |
|---|---|
| | **حقوق الملكية** |
| **الربح هامش PM** | **النتيجة الصافية**<br>**إجمالي الايرادات** |
| **الأصول منفعة AU** | **إجمالي الايرادات**<br>**اجمالي الأصول** |

المصدر : عبد اللطيف طبي ,التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل و الاستثمار في العمل المصرفي الاسلامي من منظور العائد و المخاطرة دراسة حالة بنك البركة الجزائري ,رسالة ماجستير ,غير منشورة ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة2009 ,ص281

**ثانيا : مؤشرات المخاطرة**

تواجه البنوك التجارية نتيجة قيامه بوظائفها العديد من المخاطر في ظل الظروف الاقتصادية الحالية ,و فيما يلي يمكننا التطرق إلى أهم هذه المخاطر:

**1- مخاطر الائتمان :** يواجه البنك عند منح القروض مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقروض ,و يحاول التحكم فيها أوالتحقيق من آثارها ,التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض و إنما إلى خسارة الأموال المقرضة ذاتها[1] .

**2- مخاطر السيولة :** يكون هذا الخطر نتيجة عدم توفير سيولة لمواجهة الطلب على سحب الأموال ,ويظهر في حالة سحب الودائع من طرف العملاء ,وعدم توفير العملاء ,وعدم توفير سبل الاقتراض من السوق النقدي ،فهذا الخطر يكون أساسا عند عدم كفاية الأصول المتداولة لتغطية الديون قصيرة

الأجل ,أي الحالة أين تقوم المؤسسة بتمويل احتياجات طويلة الأجل عن طريق موارد قصيرة الأجل.

**3- مخاطر معدل الفائدة :** وهي الخسائر المرتبطة بالتغير غير المرغوب في سعر الفائدة ,حيث يؤثر على قيمة عناصر الميزانية وعوائدها ,ترتبط مخاطر معدلات الفائدة بالتغير الحقيقي في السعر الحالي أو المستقبلي لعنصر من عناصر الأصول والخصوم [2].

**4- مخاطر التشغيل :** تسيير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصارف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع ,فهي ترتبط بالأعباء وعدد الأقساط أو الفروع وعدد الموظفين,

وبما أن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك ,فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على إما إذ كان نظام البنك في تقديم المنتجات كفئ أم لا[3] .

[1]–محمد صالح الحناوي ,سيدة عبد الفتاح عبد السلام ,المؤسسات المالية – البورصة و البنوك التجارية ,– الدار الجامعية ,مصر، 2000،ص274

[2]أحمد غنيم ,صناعات قرارات الأثمان في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك ,بدون دار وبلد النشر ,2002 , ص74

[3]طارق عبد العال حماد , مرجع سبق ذكره ,ص 74/73

**5-مخاطر رأس المال :** ويرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث , وبالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين والدائنين ,ولهذا تهتم البنوك المركزية دائما بكفاية راس المال بالنسبة للمصارف ,حيث يعتبر ضمان لحقوق المودعين والدائنين[1].

**الجدول (3-2): مؤشرات المخاطرة**

| المؤشرات | العلاقة |
|---|---|
| **مخاطر الائتمان** | مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض |
| **مخاطر السيولة** | نقديات (لدى البنك+ لدى البنك المركزي CCP ++الاصول غير النقدية شديدة السيولة+ إجمالي الودائع + المستحق للبنوك و البنك المركزي) |
| **مخاطرة معدل الفائدة** | الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول |
| **مخاطر التشغيل** | إجمالي المصارف( مصاريف اليد العاملة / ) عدد العمال |
| **مخاطر رأس المال** | إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول ,أو نسبة بازل |

المصدر : محمد جموعي قريشي ,تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2000/1994 , الجزء الأول ,مجلة الباحث ,ورقلة ,العدد3،،2004،ص92

## II.نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

1-مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة :

*يعتبر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة **EVA** الشكل المطور لمفهوم "الربح المتبقي "حيث يكمن الفرق بين المفهومين في الغرض من الاستعمال, حيث استعمل مؤشر الربح المتبقي لخدمة مدراء المؤسسات في سنوات الستينات من القرن الماضي كأداة لتقييم الأداء الداخلي للمؤسسة ومختلف وحداتها

(مؤشر داخلي) بينما استعمل مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA لخدمة المساهمين منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي كأداة اتصال يستعملها المدراء لتمرير معلومات للمساهمين حول أداء المؤسسة, خاصة المدرجة منها في البورصة, يضاف لذلك أن الربح المتبقي يأخذ في حسابه تكلفة الفرصة البديلة الداخلية, ممثلة

[1]زياد سليم رمضان ,محفوظ أحمد جودة ,إدارة البنوك ,الطبعة الثانية ,دار المسيرة للنشر والتوزيع ,عمان الأردن ,1993. ص53

في مصاريف مالية داخلية ,بينما تعتمد القيمة الاقتصادية المضافة في احتسابها على تكلفة رأس المال المستثمر (المملوك والمقترض) وقد أجمعت مراجع الفكر المالي على أن معيار القيمة الاقتصادية المضافة EVA أو ما يسمى بالربح الاقتصادي Profit économique هو احد معايير الاداء المالي التي طرحت في نظرية الإدارة المالية المعاصرة, ويعود السبب في ذلك إلى شمولية هذا المعيار لمتغيرات هامة تعكس الأداء بشكله العام وكذلك المجالات التي من خلالها تستطيع الإدارة المالية زيادة فاعلية قراراتها وبالشكل الذي يعظم من ثروة المالك أو ثروة حملة السهم فيها, باعتباره الهدف الذي ارتضته الإدارة لقراراتها, والذي لا يزال يمثل بوصلة العمل لديها في شركات الأعمال.

قد عرف كل من Stewart & Stern مقياس القيمة الاقتصادية المضافة EVA بأنه :مقياس لإلنجاز المالي لتقدير الربح المتبقي حيث مرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت وهو "الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض".[1]

–قد عرفها سويسي بأنها: "الهامش الذي ينتج عن الفرق بين العائد الاقتصادي المحقق من طرق المؤسسة لفترة معينة وتكلفة الموارد المالية التي استخدمتها".[2]

– كما عرفها بحري بأنها: "فائض القيمة الذي يتم توليده من الاستثمار أو محفظة الاستثمار ,وتساوي إلى العائد الإضافي (الفرق بين العائد على الاستثمار وتكلفة الأموال المستخدمة في تمويل هذا الاستثمار) مضروبا في رأس المال المستثمر[3].

–أما Scott فقد عرفها بأنها: " الفرق بين ما يستثمره أصحاب رأس المال في الوحدة وما يحصلون عليه من عملية البيع بالأسعار الحالية السائدة في سوق الأوراق المالية". [4]

* يمكن القول أن القيمة الاقتصادية المضافة عبارة عن صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب وبعد التعديل مخصوما منه تكلفة التمويل الكلي لفترة زمنية معينة. وفي ضوء هذا المؤشر فإن الاستثمارات التي تحقق EVA موجبة القيمة لها الأفضلية على البدائل التي لا تستطيع تحقيق قيمة اقتصادية مضافة موجبة

*ويمكن التعبير عن نموذج القيمة الاقتصادية المضافة EVA بالمعادلة التالية[5]:

---

[1]علي، مقبل،" دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها ,"رسالة ماجستير غير منشورة ,جامعة .حلب، كلية الاقتصاد,.2010

[2]–سويس ,هواري" ,دراسة وتحليل لمؤشرات قياس اداء المؤسسات من منظورخلق القيمة ,"مجلة الباحث ,العدد(7)،2010

[3]–بحري ,هشام" ,مقاييس الأداء المبنية على القيمة من وجهة نظر المساهم :بين النظرية والتطبيق ,"مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ,العدد(1)،2012

[4]علي، مقبل،مرجع السابق،2010

[5]–قدومي ,ثائر وكيلاني ,قيس والعمارنة ,اسماء" ,ايهما اكثر قدرة على تفسير التغير في ام معايير تقييم الأداء EVA القيمة السوقية للاسهم أهي القيمة الاقتصادية المضافة التقليدية – دراسة تطبيقية على شركات المساهمة الاردنية ,"المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية ,المجلد الرابع عشر ,العدد الاول,2002،ص46

**EVA = NOPAT – IC (WACC)**

حيث أن:

EVA :القيمة الاقتصادية المضافة

NOPAT: صافي الربح من العمليات قبل الفوائد و بعد الضرائب

IC:رأس المال المستثمر

WACC:التكلفة المرجحة لرأس المال

كما يمكن التعبير عن EVA بالمعادلة التالية[1]:

**EVA = (ROIC – WACC) * IC**

حيث أن

ROIC :معدل العائد على رأس المال المستثمر

WACC:التكلفة المرجحة لرأس المال المستثمر

IC:رأس المال المستثمر

مما سبق يمكن القول انه عندما تكون EVA موجبة فهذا يعني أن العائد على رأس المال المستثمر أعلى من تكلفة رأس المال وبذلك تكون المؤسسة قد حققت اداءً جيد اً مما زاد من خلق ثروة للمساهمين .والعكس صحيح فإذا كانتEVA سالبة فان ذلك يعني أن العائد على رأس المال اقل من تكلفة رأس المال مما يعني تدمير القيمة للمساهمين.

## III. نموذج بطاقة الأداء المتوازن (BSC):

### أولا–تعريف بطاقة الأداء المتوازن:

يمكن تعريف بطاقة الأداء المتوازن بأنها "هي نظام إداري يهدف إلى مساعدة الشركة على ترجمة رؤيتها ورسالتها واستراتيجيتها إلى مجموعة من الأهداف ، كما تعتبر أداة فعالة لمتابعة الأداء في مقابل الأهداف

[1]–الخولي ,هالة عبد الله" ,دراسة تحليلية انتقادية لمقياس القيمة الاقتصادية المضافة كأحد الاتجاهات الحديثة في مجال قياس وتقييم الأداء في منشآت الاعمال ,"مجلة المحاسبة والادارة والتامين ,العدد( 56)،2001،ص47

المنجزة ، كما يساعد على تطبيق الخطط وضبط ومراقبة النمو المؤسسي بطريقة سهلة تجمع فيها كافة الأهداف والاستراتيجيات[1]"

**ثانيا–أبعاد بطاقة الأداء المتوازن:** وتتمثل في ما يلي:

**1–البعد المالي** :تكمن أهمية هذا البعد في إمكانية التعبير من خلاله على مجموعة من القضايا الاقتصادية و لأحداث و العمليات التي تقوم بها الوحدة، ويشمل هذا البعد المؤشرات المالية التي تعبر عن صافي أرباح التشغيل ومعدل العائد على رأس المال المستثمر، والنمو في المبيعات والتدفق النقدي،[2]ويمكن تفسيرها كالآتي[3] :

–**مقياس الربحية** :وتقاس الربحية من خلال الدخل التشغيلي أو معدل العائد على الإستثمار حيث:

الدخل التشغيلي =الإيرادات التشغيلية – المصاريف التشغيلية.

صافي الربح =رأس المال المستثمر ÷ .معدل العائد على الاستثمار

**مقاييس الإنتاجية** :تقيس هذه الأخيرة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق المخرجات المستهدفة من أحد عناصر المدخلات، والهدف منها تقييم كفاءة استخدام عوامل الإنتاج.

–**نمو المبيعات** :الهدف منه هو تقييم قسم المبيعات ومدى فعالية أداءه و سلوك المبيعات خلال سنوات متعاقبة ويحسب كالآتي:

نسبة نمو المبيعات = ((مبيعات السنة الحالية –مبيعات السنة السابقة)/ (مبيعات السنة السابقة))*100

**التدفقات النقدية** :تستخدم هذه المقاييس لتقييم أداء إدارة الشركة في تحديد مدى قدرة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية وتوزيع الأرباح والوفاء بالالتزامات، وتقاس حسب المعادلة الآتية:

**رصيد آخر المدة** =رصيد أول المدة + المقبوضات النقدية– المدفوعات النقدية.

**2–بعد العملاء** :أصبح اهتمام المؤسسات في وقتنا الحاضر بالعملاء الحاليين ومحاولة جذب عملاء جدد،كما أصبح الإهتمام بإرضاء العملاء و الوفاء بإحتياجاتهم واكتساب ثقتهم من أولويات المؤسسات وذلك من خلال تقديم منتجات جديدة ومتنوعة[4]، ويمكن استخدام ضمن هذا المحور المقاييس التالية[5]:

---

[1]جمال حسن محمد أبو شرخ، مدى إمكانية تقويم أداء الجامعة الإسلامية بغزة باستخدام بطاقة قياس الأداء المتوازن، مذكرة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2012 ، ص33

[2]المهدي مفتاح السريتي، مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي، ة الجامعة، جامعة مصراته ، دون بلد، العدد الخامس عشر ، المجلد الثالث2013 ، ص 196

[3]سناء مسعودي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة وكالتي BNA و CPAبالوادي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصاديةو التجارية وعلوم التسيير،فترة 2012/2009،ص35

[4]المهدي مفتاح السريتي، مرجع سابق، ص: 197

[5]–سناء مسعودي، مرجع سابق،ص36

–**الاحتفاظ بالعملاء** :يمكن من قياس مدى احتفاظ المؤسسة بعملائها من خلال نسبة نمو المبيعات لهؤلاء العملاء، وكذلك يمكن استخدام هذا المقياس من تحديد قدرة المؤسسة بالاحتفاظ بعملائها ويحسب كما يلي

عدد العملاء الحاليين ÷ .عدد العملاء الجدد

–**اكتساب العملاء** :يمكن قياس ذلك من خلال عدد العملاء الجدد أو حجم المبيعات لهم، ومن المهم أيضا ربط تكاليف اكتساب العملاء الجدد من خلال الجهود التسويقية مع العائد المتحقق من البيع لهؤلاء العملاء ويحسب كالآتي:

تكلفة البحث= معدل إيرادات العميل الجديد /مصاريف البحث عن العميل

–**رضا العملاء** :يعد رضا العملاء من المقاييس المهمة التي ترتبط بمقاييس الاحتفاظ بالعملاء واكتساب العملاء الجدد، حيث يزود هذا المقياس المؤسسة بالتغذية العكسية عن علاقة المؤسسة مع زبائنها الحاليين وتأثيرها على الربحية، ومن المقاييس المستخدمة في هذا الجانب نجد معدل المشتريات الكلي للعملاء، دراسة سلوك الشراء المتكرر للعميل.

–**ربحية العميل** :يمكن المؤسسة من التوصل إلى ربحية كل عميل من خلال احتساب صافي العائد المتحقق وهو كالآتي:

صافي العائد المتحقق = مبلغ البيع – الخصم الممنوح – تكلفة المنتج.

**3–بعد العمليات الداخلية** :ويركز هذا البعد على كيفية ترجمة المؤسسة وقيامها بتحويل المدخلات إلى المخرجات ذات قيمة بالنسبة للعميل ومن ثمة صياغة هيكل عملياتها التشغيلية بتحديد ما يجب أن تتميز وتتفوق فيه لكي تصبح أكثر انجحا وتطورا، ويتطلب بناء العمليات التشغيلية الداخلية بشكل سليم وفعال تحليلها إلى مجموعة من الأنشطة المكونة لها وتحديد كل منها في بناء القيمة التي يكسبها المنتج[1] ،هذا جانب يهتم بثلاث دورات هي:[2]

**دورة الابتكار و الابداع:**ويقصد بها خلق المنتجات والخدمات و العمليات التي ستقابل احتياجات العملاء من خلال تحسين تكنولوجيا الصنع.

–**دورة التشغيل والعمليات** :تتمثل في عملية الإنتاج وتوصيل المنتج والخدمات المتواجدة والمبادرات الأساسية والإستراتجية للمؤسسات الرائدة من خلال تحسين جودة التصنيع وتقليل وقت التوصيل للعملاء.

[1]المهدي مفتاح السريتي، مرجع سابق، ص:197

[2]–قناوة فتيحة،مساهمة بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013 /2014 ،ص: 08

**دورة الخدمات ما بعد البيع:** تما إدارة المبيعات في المؤسسات الرائدة بمراقبة وفهم كيف تتماشى خصائص المنتج مع احتياجات العميل.

**4-بعد التعلم والنمو** :يعتبر مجال الإبتكار والتعلم أحد محددات نجاح الوحدات الاقتصادية في ظل بيئة تغلب عليها المنافسة حيث يعتمد في الأساس على قدرات ومهارات العاملين على الإبداع والتطوير والابتكار بالأضافة إلى مواكبة التطورات التكنولوجية هدف الوصول إلى ابتكارات متجددة لتحسين الجودة وزيادة الإنتاجية وتقصير زمن الإنتاج، وذلك ببذل جهود إضافية في تدريب وتعليم العاملين وهذا ما يعود بالفائدة على الوحدات الاقتصادية ومن ثمة تحسين موقفها التنافسي[1] ، ومن بين المؤشرات التي تترجم منظور التعلم والنمو أهمها : مؤشرالقيادة، دوران الموظفين، متوسط سنوات خدمة الموظف ، كذلك يتعلق هذا البعد بالوسائل التي تستعمل لبلوغ الأهداف الاستراتيجية، ترتبط محركات هذا البعد بكل ما يتعلق بالمستخدم (إنتاجية العمل ودوران العمل ،التحفيز....إلخ(، وبالنظام المعلوماتي الذي يسهل التعلم التنظيمي كما يركز هذا البعد على نشر المعرفة داخل المؤسسة.[2]

**الجدول (3-3) :نموذج لبطاقة الأداء المتوازن**

| الأبعاد | الاهداف | المقاييس |
|---|---|---|
| المالي | النمو في تقديم القروض<br>النمو في العائد على الاستثمار<br>النمو في العائد على حقوق الملكية | الربحية<br>السيولة<br>تقييم السياسات المالية للمصرف |
| العملاء | كسب زبائن جدد<br>كسب أسواق جديدة<br>التوسع | المحافظة على الزبائن<br>رضا الزبائن<br>تحليل ربحية الزبون |
| العمليات الداخلية | تقديم خدمات جديدة<br>تطوير الخدمات المقدمة | زمن الدورة<br>جودة الخدمات<br>مستوى التكاليف |
| التعام و النمو | النمو في إنتاجية العاملين<br>تطوير المهارات الفنية والمهنية للعاملين | المحافظة على العاملين<br>درجة رضا العاملين |

المصدر :نصر حمود مزنان فهد ، مرجع سبق ذكره، ص 52-

[1]-المهدي مفتاح السريتي، مرجع سبق ذكره، ص197

[2]قناوة فتيحة، مرجع سابق، ص08

**ثالثا :فوائد بطاقة الأداء المتوازن**

تسمح بطاقة الأداء المتوازن بتقييم أداء المؤسسة بشكل متوازن وشامل، وتعمل على تفادي أوجه القصور في أنظمة التقييم التقليدية مما جعلها تتميز عن غيرها من الأنظمة بما يلي[1] :

1–تعد نظاما للتسيير يقوم بترجمة الاستراتيجية إلى أهداف ملموسة ويوازن بين:

–المؤشرات الخارجية الخاصة بالمساهمين والعملاء والمؤشرات الداخلية الخاصة بالعمليات الأساسية، الإبداع وتطوير المؤهلات.

–مؤشرات الأداء السابق التي تسمح بمتابعة الأداء المستقبلي.

–المؤشرات الكمية التي تعكس المؤشرات النوعية المحددة للأداء.

2–تشكل بطاقة الأداء المتوازن أداة لمراقبة التسيير الاستراتيجي.

3–تشجع بطاقة الأداء المتوازن على تقسيم المؤسسة إلى عمليات ومراكز، ويتناسب هذا التقسيم مع تحديد المؤشرات والمحاور الإستر اتجية التي تتضمنها.

[1]-نعيمة يحياوي وخديجة لدرع، بطاقة الأداء المتوازن المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية :نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، يومي 22 :و 23 نوفمبر 2011 ، ص83

## الخاتمة

وفي الأخير نقول إن اعتماد قياس وتقييم الأداء من قبل المنظمة عامة يتيح لها إمكانية تحديد الأخطاء والانحرافات وكذلك تحديد أسبابها والبحث عن الطريقة أو الكيفية لمعالجتها، بالإضافة إلى رسم سياسات مناسبة لرفع وتحسين مستوى الأداء.

لأن الأداء هو الوصول إلى التفوق والتميز، أما عملية تقييم الأداء المالي فهي المزيج بين الكفاءة والفعالية فهو يعتبر من العمليات التي تمكن الوصول إلى معرفة واقع الأداء داخل البنك، تعد المؤشرات المالية من بين الأدوات المهمة في عملية تقييم الأداء المالي للبنوك إذ أنها تظهر العلاقات القائمة بين الأرقام التي تتضمنها الميزانيات وقوائم نتائج الأعمال.

على عكس في حالة عدم ممارسة التقييم داخل المنظمة وخاصة في ظل التطورات والظروف السائدة في اقتصاد السوق والمنافسة والتقلبات والأزمات، فتقييم الأداء بمثابة سياسة للتحوط من الوقوع في الأخطاء التي قد تؤدي إلى إفلاس المنظمات.

## مقدمة

يعتبر هذا الفصل المساهمة الحقيقية في دراستنا بحيث نقوم بدراسة أُثر الإصلاحات المالية في الجزائر أهمها قانون النقد و القرض 90-10 على أداء البنوك التجارية الذي تتميز بهيمنة البنوك العمومية ، حيت سنقوم في المبحث الأول بتقديم معطيات الدراسة التي تم استخراجها من قاعدة بيانات البنك الدولي أما في المبحث الثاني سوف نقوم بتطبيق أساسيات التكامل المتزامن على متغيرات الدراسة من اجل تقصي العلاقة طويلة الأمد بين المتغيرات التابعة و المستقلة للدراسة ، و بالتالي الحكم على وجود أو عدم وجود اثر الإصلاحات المالية و الاقتصادية على أداء البنوك التجارية.

## المبحث الأول: المعطيات

يعد أداء القطاع المصرفي موضوع العديد من الدراسات الأكاديمية في السنوات الأخيرة, هذا بالنظر إلى خصوصية النظام المالي كمحرك للنمو الاقتصادي. و تكشف الأدبيات التجريبية أن الأداء المصرفي يتأثر بعوامل مختلفة .و يختلف تصنيف هذه العوامل حسب المصادر فمنها من يصنفها كعوامل خارجية و داخلية. أو عوامل خاصة بالبنوك, عوامل الاقتصاد الكلي و عوامل التحرير المالي.

بينما يصنف البنك الدولي المتغيرات المتعلقة بالقطاع المالي للدول في خمس مجموعات: Access ; Depth ; Efficiency ; Stability and Others (النطاق , العمق, الكفاءة, الاستقرار و عوامل أخرى).

و سوف نقوم باعتماد هذا التصنيف الأخير في اختيار متغيرات الدراسة حيث تنتمي مجموعة المتغيرات التابعة إلى مجموعة الكفاءة efficiency و المتغيرات المستقلة إلى المجموعات الأخرى و هذا بالاعتماد على الأدبيات النظرية في هذا المجال.

بحيث أن المتغير التابع في هذه الدراسة هو ربحية البنوك التجارية. من الناحية النظرية والتجريبية ، استخدم الباحثون مقاييس مختلفة للربحية لتحديد العوامل التي تؤثر على أداء البنوك. على سبيل المثال ، مقاييس الربحية المستخدمة: العائد على الأصول ( Scott et al.، 2011 ؛ Oladele et al، 2012 ؛ Babalola ، 2012) ، العائد على حقوق الملكية ( Saona، 2011) ، العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية( Akhtar et.al، 2011 ؛ Macit، 2012 ؛ Sharma et al.، 2012 ؛ Riaz ، 2013) ، العائد على الأصول ، العائد على حقوق الملكية والعائد على الودائع ( Jahan، 2012) ، العائد على الأصول وصافي هوامش الفوائد ( Demirguc-Kunt & Huizinga، 1999 ؛ Naceur et al.، 2008) ، العائد على الأصول ، العائد على حقوق الملكية وصافي هوامش الفوائد ( Fadzlan et al.، 2009 ؛ Naceur et al. ، 2011 ؛ Qin et al.، 2012) ؛ العائد على الأصول ، العائد على حقوق الملكية ، هامش الربح ( BTP / TA) وصافي هوامش الفوائد (hassan et al,Bashir ، 2005)[1].

و ضمن نفس السياق و بالاعتماد على الأدبيات النظرية في هذا المجال نعتمد في هذه الدراسة ثلاثة متغيرات تابعة للتعبير عن أداء (ربحية) البنوك التجارية الجزائرية و المتمثلة في : صافي هامش الفائدة للبنوك NIM, العائد على الأصول ROA , العائد على حقوق الملكية ROE (تم شرحها في الفصل السابق). و بما

[1] اقتبس من ,Gasmi souad "The Impact of Financial Liberalization on the Performance of the Algerian Public Banks'', doctoral thesis, university of Tlemcen 2014-2015.

أن هدف الدراسة هو استقصاء اثر الإصلاحات المالية على الأداء الكلي للبنوك التجارية (عمومية و خاصة), فان المتغيرات التابعة هي عبارة عن متوسطات* القطاع البنكي.

**المطلب الأول : المتغيرات التابعة(الداخلة)**

استنادا إلى ما تم تقديمه أعلاه سوف نقوم في هذا المطلب بتقديم المتغيرات التابعة لهذه الدراسة و التي تعبر عن أداء البنوك التجارية الجزائرية

**الجدول (4-1) :المتغيرات التابعة للدراسة: المفهوم و المصدر**

| رمز المتغير | المتغير | المفهوم | المصدر | المعطيات المتوفرة |
|---|---|---|---|---|
| NIM | صافي هامش الربح<br>Bank net interest margin (%). | القيمة المحاسبية لصافي إيرادات الفوائد للبنك كحصة من موجودات متوسط الفائدة (إجمالي الدخل). | Bankscope and Orbis Bank Focus, Bureau van Dijk (BvD) | 1996-2016 |
| ROA | العائد على الأصول<br>Bank return on assets (%, after tax). | صافي دخل البنوك التجارية بعد خصم الضرائب إلى إجمالي الأصول السنوية. | Bankscope and Orbis Bank Focus, Bureau van Dijk (BvD) | 1996-2016 |
| ROE | العائد على حقوق الملكية<br>Bank return on equity (%, after tax). | صافي دخل البنوك التجارية بعد خصم الضرائب إلى متوسط حقوق الملكية السنوية | Bankscope and Orbis Bank Focus, Bureau van Dijk (BvD) | 1996-2016 |

- المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي
- نذكر أن القيم هي عبارة عن متوسطات القطاع المالي للجزائر.

*تم تجميع البسط والمقام أولاً قبل عملية القسمة في حسابات قاعدة البيانات للبنك الدولي.

**المطلب الثاني: المتغيرات المستقلة**

نقدم في الجدول الموالي أهم المتغيرات المستقلة المستعملة عادة في الدراسات الأكاديمية المتعلقة بأثر الإصلاحات المالية في أداء البنوك التجارية [1], حيث سوف نقوم بتوضيح مفهوم كل متغير كما تم تعريفه في قاعدة بيانات البنك الدولي و كذا الفترة المتوفرة للبيانات و مصادرها المختلفة.

**الجدول(4-2) :المتغيرات المستقلة (الخارجة): المفهوم و المصدر.**

| رمز المتغير | المتغير | المفهوم | المصدر | الفترة المتوفرة |
|---|---|---|---|---|
| | Access –النطاق– | | | |
| BA1000 | الحسابات البنكية لكل 1000 بالغ<br>Bank accounts per 1,000 adults. | عدد المودعين لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ | Financial Access Survey (FAS), International Monetary (Fund (IMF | 2004-2013 |
| BB.E+05 | الفروع البنكية لكل 100000 بالغ<br>Bank branches per 100,000 adults. | عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 شخص بالغ. | Financial Access Survey (FAS), International Monetary (Fund (IMF | 2004-2016 |
| ATM.E+5 | ATMs per 100,000 | عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 شخص بالغ | Financial Access | 2004-2016 |

[1] انظر gasmi op-cit

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | adults | | Survey (FAS), International Monetary (Fund (IMF | |
| MC TOP10 | Market capitalization excluding top 10 companies to total market capitalization (%). | قيمة الأسهم المدرجة خارج أكبر عشر شركات إلى القيمة الإجمالية لجميع الأسهم المدرجة. | World Federation of Exchanges | غير متوفرة |
| | Depth – العمق– | | | |
| PC | نسبة القروض الخاصة من الاموال المودعة لدى البنوك الى اجمالي الناتج المحلي.<br>Private credit by deposit money banks to GDP (%) | الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص عن طريق البنوك المالية المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. تتكون بنوك المال المحلية من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى التي تقبل الودائع القابلة للتحويل ، مثل الودائع تحت الطلب. | International Financial Statistics (IFS), International Monetary (Fund (IMF | 1996–2016 |
| DM/G | نسبة إجمالي | إجمالي الأصول التي تحتفظ بها | International | 1996– |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| DP | الأصول التي تحتفظ بها بنوك إيداع الأموال كحصة من الناتج المحلي الاجمالي Deposit money banks' assets to GDP (%) | بنوك إيداع الأموال كحصة من الناتج المحلي الإجمالي. تتضمن الطلب على أصول القطاع المحلي غير المالي الحقيقي الذي يشمل الحكومات المركزية والمحلية والمؤسسات العامة غير المالية والقطاع الخاص. تتألف بنوك إيداع الأموال من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى التي تقبل الودائع القابلة للتحويل ، مثل ودائع الطلب. | Financial Statistics (IFS), International Monetary (Fund (IMF | 2016 |
| LL | نسبة السيولة الى الناتج المحلي الاجمالي Liquid liabilities to GDP (%) | نسبة المطلوبات السائلة إلى الناتج المحلي الإجمالي. تُعرف الالتزامات السائلة أيضًا بـ M3. وهي مجموع العملات والودائع في البنك المركزي (M0) ، بالإضافة إلى الودائع القابلة للتحويل والعملة الإلكترونية (M1) ، بالإضافة إلى الودائع لأجل والودائع الادخارية ، الودائع القابلة للتحويل بالعملات الأجنبية ، شهادات الإيداع ، واتفاقات إعادة شراء الأوراق المالية (M2) ، بالإضافة إلى الشيكات السياحية والودائع لأجل بالعملات الأجنبية والأوراق التجارية وأسهم صناديق الاستثمار المشتركة أو صناديق السوق التي يحتفظ بها | International Financial Statistics (IFS), International Monetary (Fund (IMF | 1996-2016 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | المقيمين. | | |
| MF | نسبة أصول صناديق الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي Mutual fund assets to GDP (%). | نسبة أصول صناديق الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي. الصندوق المشترك هو نوع من خطط الاستثمار الجماعي المدارة التي تجمع الأموال من العديد من المستثمرين لشراء الأوراق المالية. | Nonbanking financial database, World Bank | غير متوفرة |
| FS | نسبة ودائع النظام المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي Financial system deposits to GDP (%). | الطلب والوقت والودائع الادخارية في البنوك ودائع الأموال والمؤسسات المالية الأخرى كحصة من الناتج المحلي الإجمالي. | International Financial Statistics (IFS), International Monetary (Fund (IMF | 1996-2016 |
| PC/GDP | نسبة الائتمان الخاص من الودائع المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى إلى الناتج المحلي الإجمالي Private credit by deposit | الائتمان الخاص عن طريق الأموال المودعة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي | International Financial Statistics (IFS), International Monetary (Fund (IMF | 1996-2016 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | money banks and other financial institutions to GDP (%). | | | |
| DC | نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي Domestic credit to private sector (% of GDP). | يشير الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص. | World Development Indicators (WDI), World Bank | 1996-2016 |
| SM/GDP | نسبة حجم سوق الأوراق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي Stock market capitalization to GDP (%) | القيمة الإجمالية لجميع الأسهم المدرجة في سوق الأوراق المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. | World Federation of Exchanges; Global Stock Markets Factbook and supplemental S&P data, Standard & Poor's | غير متوفرة |

| | Stability – الاستقرار – | | | |
|---|---|---|---|---|
| Z-SCORE | Bank Z-score | إنه يجسد احتمال التخلف عن السداد في النظام المصرفي التجاري للبلد. تقارن النتيجة Z للنظام المصرفي التجاري للبلد (القيمة السوقية والعوائد) مع تقلب تلك العوائد. | Bankscope and Orbis Bank Focus, Bureau van (Dijk (BvD | 1996-2016 |
| NL | نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض Bank nonperforming loans to gross loans (%). | نسبة القروض المتعثرة (مدفوعات الفائدة المستحق لمدة 90 يومًا أو أكثر) إلى إجمالي القروض الإجمالية (إجمالي قيمة محفظة القروض). يتضمن مبلغ القرض المسجَّل على أنه متعثر بما فيها القيمة الإجمالية للقرض كما هو مسجل في الميزانية العامة ، وليس فقط المبلغ المستحق. | Financial Soundness Indicators Database (fsi.imf.org), International Monetary (Fund (IMF | 2009-2016 |
| BC/BD | نسبة الائتمان المصرفي للودائع المصرفية Bank credit to bank deposits (%) | الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص عن طريق البنوك المالية المحلية كحصة من إجمالي الودائع. تتكون بنوك المال المحلية من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى التي تقبل الودائع القابلة للتحويل ، مثل الودائع تحت الطلب. يشتمل إجمالي الودائع على الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية في | International Financial Statistics (IFS), International Monetary (Fund (IMF | 1996-2016 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | بنوك إيداع الودائع. | | |
| | OTHERS – عوامل اخرى– | | | |
| H–statistic | H–statistic | مقياس لدرجة المنافسة في السوق المصرفية. إنه يقيس مرونة إيرادات البنوك بالنسبة إلى أسعار المدخلات. في ظل المنافسة الكاملة ، تؤدي الزيادة في أسعار المدخلات إلى زيادة كل من التكاليف الحدية وإجمالي الإيرادات بنفس المقدار ، وبالتالي فإن الإحصاء H يساوي 1. تحت الاحتكار ، تؤدي الزيادة في أسعار المدخلات إلى ارتفاع في التكاليف الهامشية ، وانخفاض في الناتج ، وانخفاض الإيرادات ، مما يؤدي إلى إحصاء H أقل من أو يساوي 0. عندما تكون إحصاء H بين 0 و 1 ، يعمل النظام في ظل المنافسة الاحتكارية. ومع ذلك ، من الممكن أن يكون H–stat أكبر من 1 في بعض أسواق احتكار القلة. | Bankscope and Orbis Bank Focus, Bureau van (Dijk (BvD | 2010–2014 |
| Lerner | Lerner index | مقياس قوة السوق في السوق المصرفية. يقارن تسعير الإنتاج والتكاليف الحدية. تشير الزيادة في مؤشر ليرنر إلى تدهور السلوك التنافسي للوسطاء الماليين. | Bankscope and Orbis Bank Focus, Bureau van (Dijk (BvD | 1996–2014 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| FIVEBANK | كثافة اصول البنوك الخمس<br><br>5 bank – asset concentration | أصول خمسة أكبر البنوك كحصة من إجمالي الأصول المصرفية التجارية. يشمل إجمالي الأصول إجمالي الأصول المكتسبة والنقد والمستحق من البنوك والعقارات المحظورة والأصول الثابتة والشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى وموجودات الضرائب الحالية والضرائب المؤجلة والعمليات المتوقفة وغيرها من الأصول. | Bankscope and Orbis Bank Focus, Bureau van (Dijk (BvD | 1996–2016 |
| FBA% | نسبة أصول البنوك الأجنبية من بين إجمالي الأصول المصرفية Foreign bank assets among total bank (%) assets | نسبة إجمالي الأصول المصرفية التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية. البنك الأجنبي هو بنك تملك فيه الأجانب 50٪ أو أكثر من أسهمه. | CLAESSENS, S. and VAN HOREN, N. (2014), "Foreign Banks: Trends and Impact", Journal of Money, Credit and Banking, 46: 295–326<br>CLAESSENS, S. and VAN HOREN, N. (2015), "The Impact of the | 2004–2013 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | Global Financial Crisis on Banking Globalization", DNB WP No. 459 , | |

- المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي
- نذكر أن القيم هي عبارة عن متوسطات القطاع المالي للجزائر.

تخص معطيات قاعدة بيانات البنك الدولي متوسطات القطاع المالي للجزائر أي مجموع المؤسسات المالية البنكية و غير البنكية. و لكن بما أن المؤسسات البنكية مهيمنة على القطاع المالي في الجزائر بنسبة 97 [1] %. فان القيم تمثيلية بنسبة كبيرة كمتوسطات لمجموع البنوك التجارية الجزائرية العمومية و الخاصة أي للقطاع المصرفي الجزائري و التي تمثل مجتمع دراستنا المتعلقة باستنباط اثر الإصلاحات المالية (خاصة قانون النقد و القرض 90-10 باعتباره أهم خطوة إصلاحية)على هذا القطاع.

تمتد فترة الدراسة من سنة 1996 إلى 2016 و هذا حسب توفر المعطيات (للمتغيرات التابعة NIM, ROA, ROE ) و بالتالي تستثني من الدراسة كل المتغيرات المستقلة التي قد سبق تقديمها في الجدول رقم (4-2) غير المتوفرة أو تلك المتوفرة لفترة أقل.

## المبحث الثاني : المنهجية

تعمد أغلب أدبيات الاقتصاد القياسي و خاصة تلك المتعلقة بالاقتصاد القياسي للسلاسل الزمنية إلى دراسة العلاقات طويلة الأمد بين هذه السلاسل. و من اجل توصيف هذه العلاقات طويلة الأجل، تعد اختبارات التكامل المشترك من أهم الأساليب المستخدمة في الدراسات القياسية خاصة في حالة تعدد المتغيرات

بالنسبة لاختبار التكامل المشترك، يجب أن نحترم ثلاث خطوات أساسية، أولاً نبحث عن درجة تكامل السلاسل ،و إذا كانت المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة ، فإن الخطوة الثانية هي دراسة العلاقة طويلة المدى عن طريق اختبار التكامل المتزامن (اختبار جوهانسن لوجود أكثر من متغير مستقل أو أسلوب انجل و جرنجر في حالة متغيرتين)، و في حال إثبات وجود العلاقة طويلة الأجل, فان الخطوة الثالثة هي تقدير أشعة التكامل المشترك (نماذج تصحيح الخطأ) من خلال اختبار الاقتصاد القياسي المناسب.

[1] Sekak, op-cit

**المطلب الأول : الدراسة البيانية**

بعد تقديم مختلف المتغيرات تعد الدراسة البيانية و الإحصائية الوصفية الخطوة الأولى في الدراسة القياسية إذ تمدنا بقراءة أولية لأهم خصائص السلاسل الزمنية (الاستقرارية , التوزيع الإحصائي .. الخ)

تمثل الأشكال الموالية تطور كل من المتغيرات التابعة و المستقلة المحتفظ بها (المتوفرة لكامل الفترة 1996-2016)+ إحصائية ليرنر (1996-2014 لأهمية هذا المؤشر).

**الشكل (4-1) : تطور المتغيرات التابعة للفترة 1996-2016**

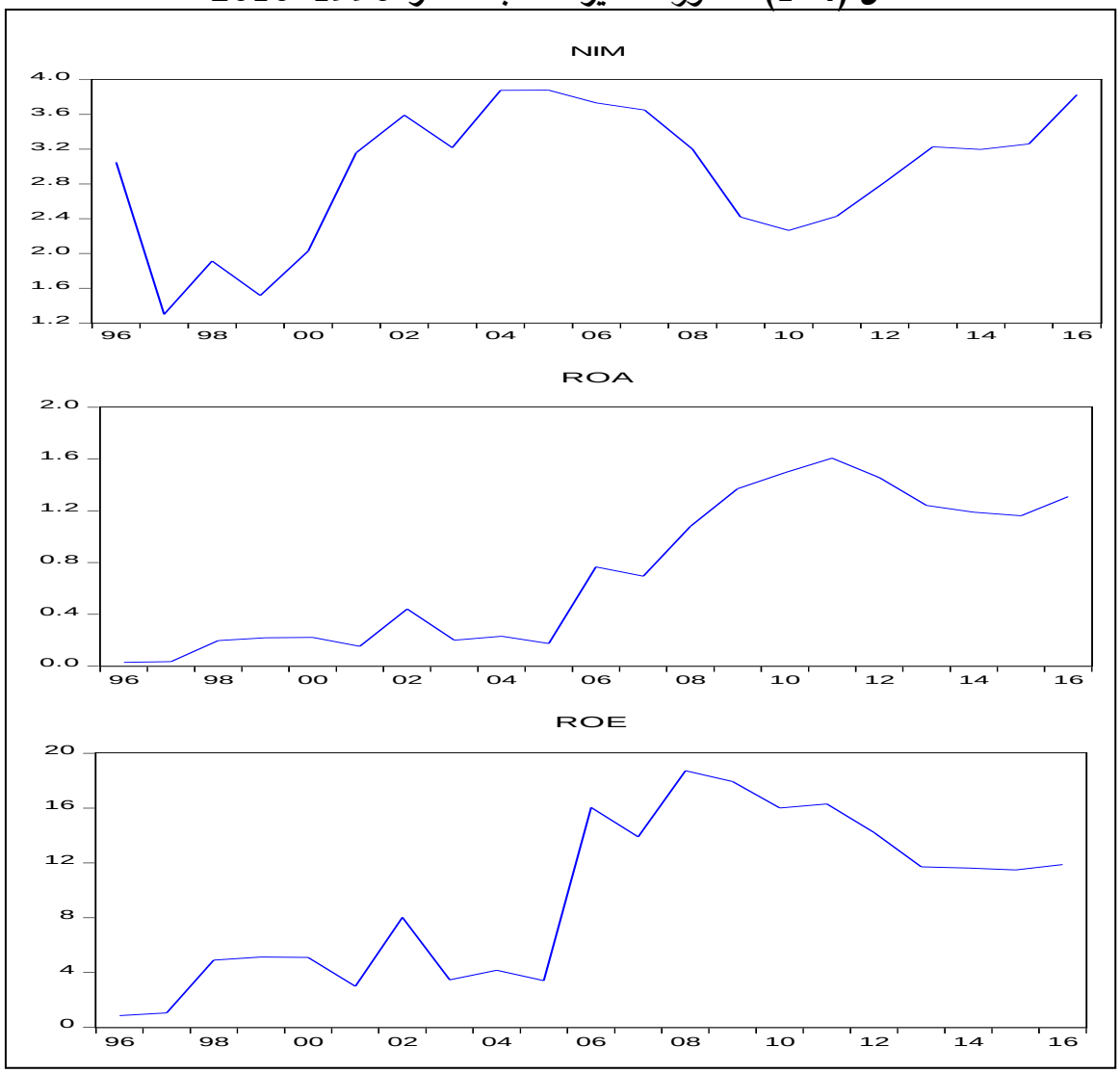


المصدر : مخرجات Eviews.10

**الشكل (4-2) تطور المتغيرات المستقلة خلال الفترة 1996-2016**

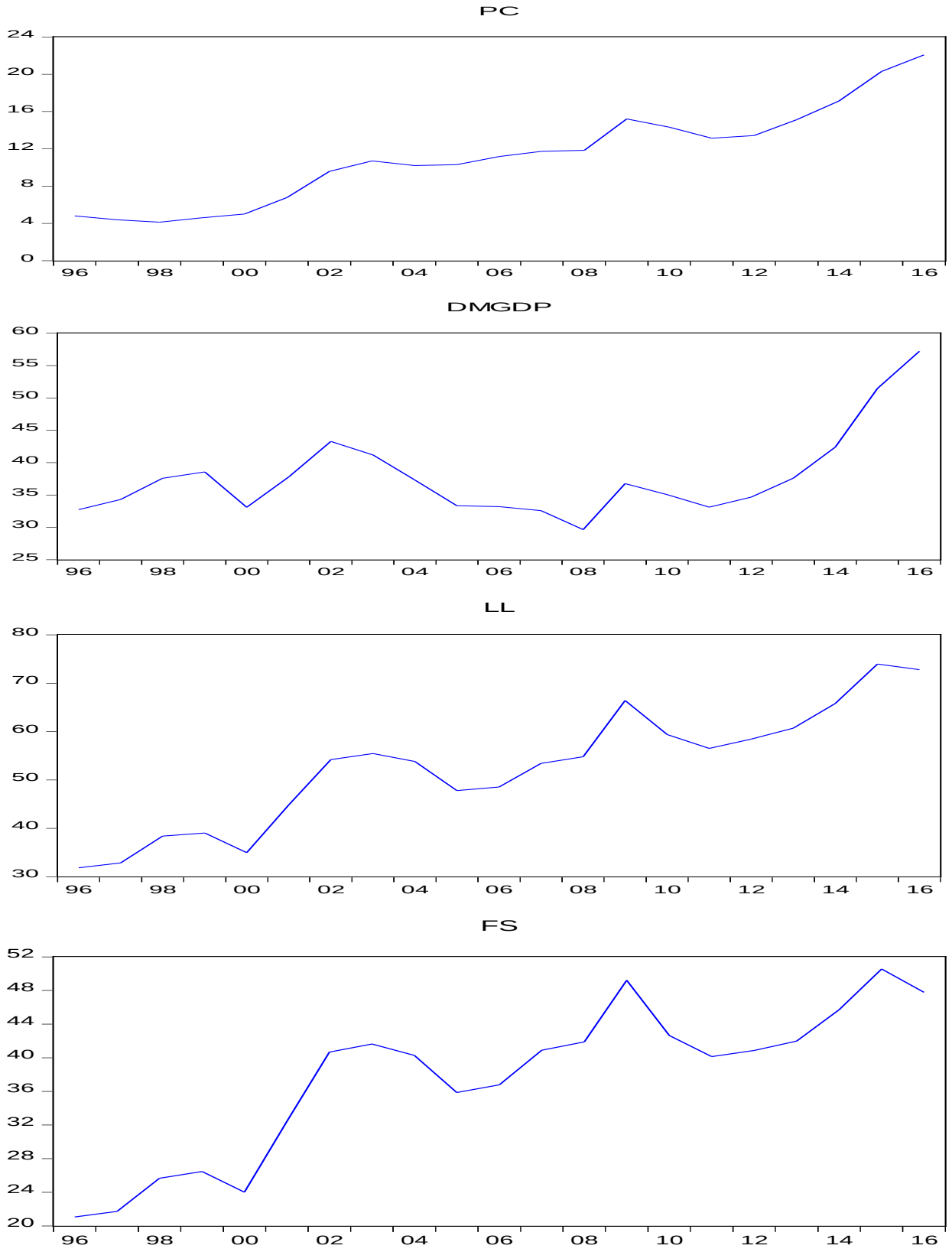

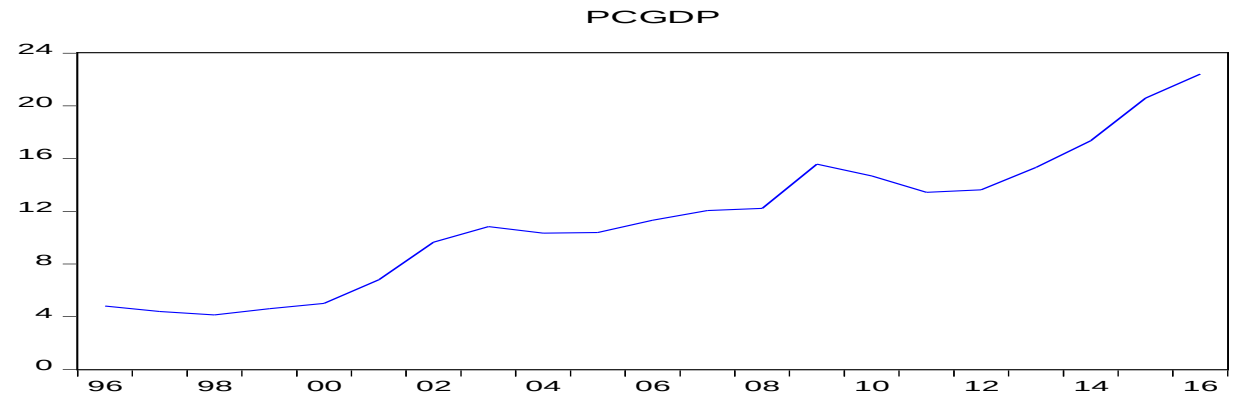
PCGDP
24
20
16
12
8
4
0
96
98
00
02
04
06
08
10
12
14
16

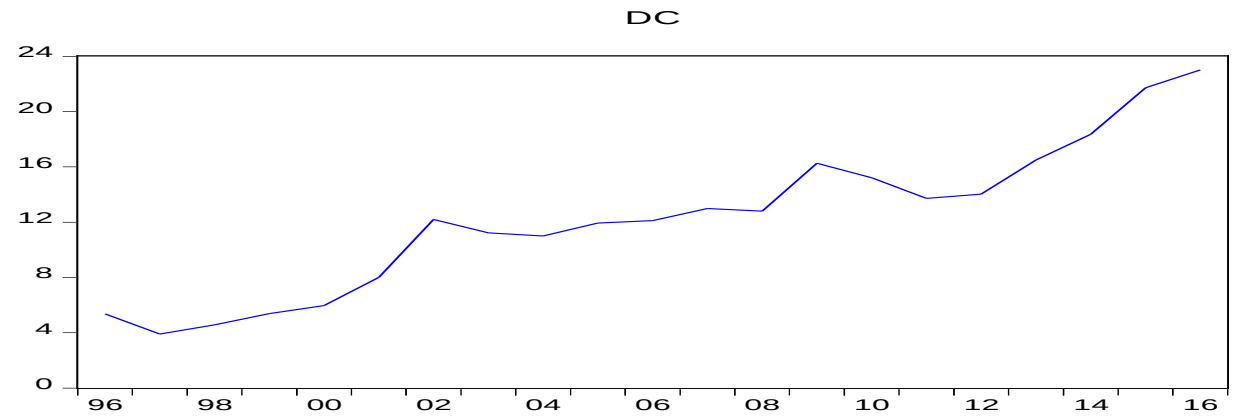
DC
24
20
16
12
8
4
0
96
98
00
02
04
06
08
10
12
14
16

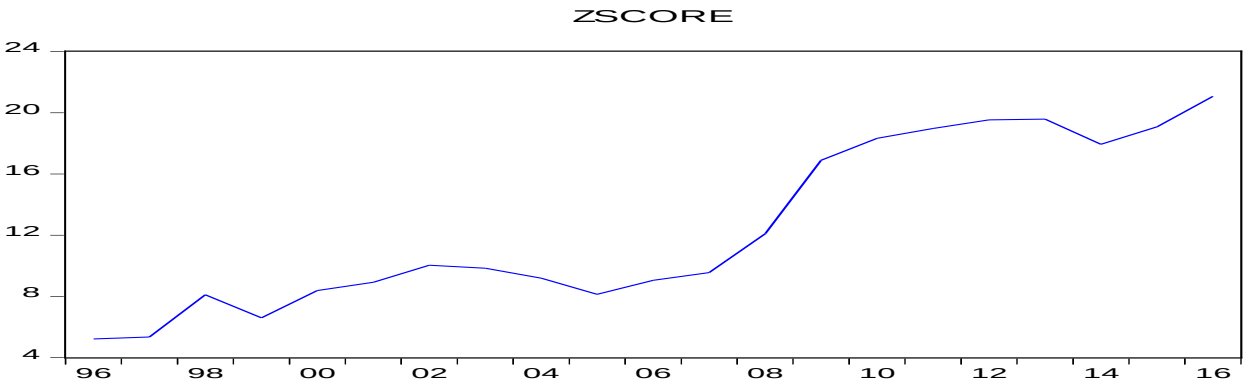
ZSCORE
24
20
16
12
8
4
96
98
00
02
04
06
08
10
12
14
16

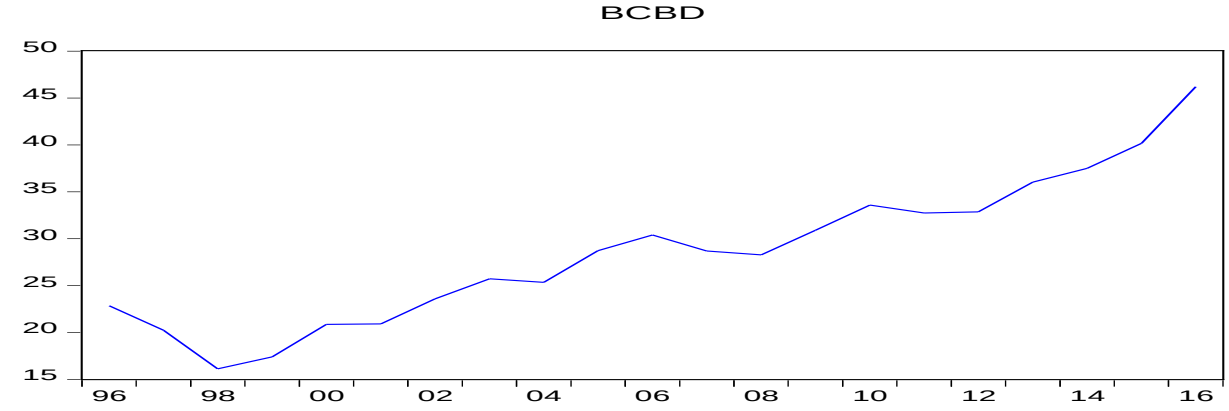
BCBD
50
45
40
35
30
25
20
15
96
98
00
02
04
06
08
10
12
14
16

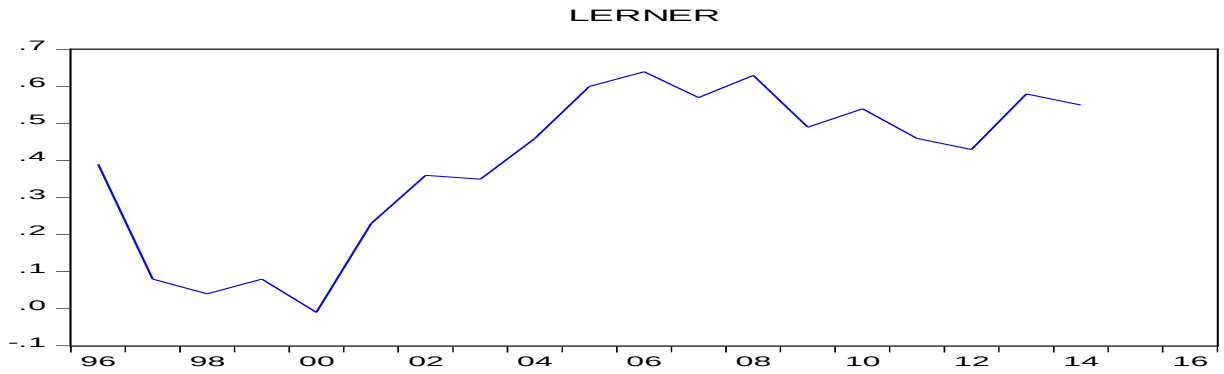


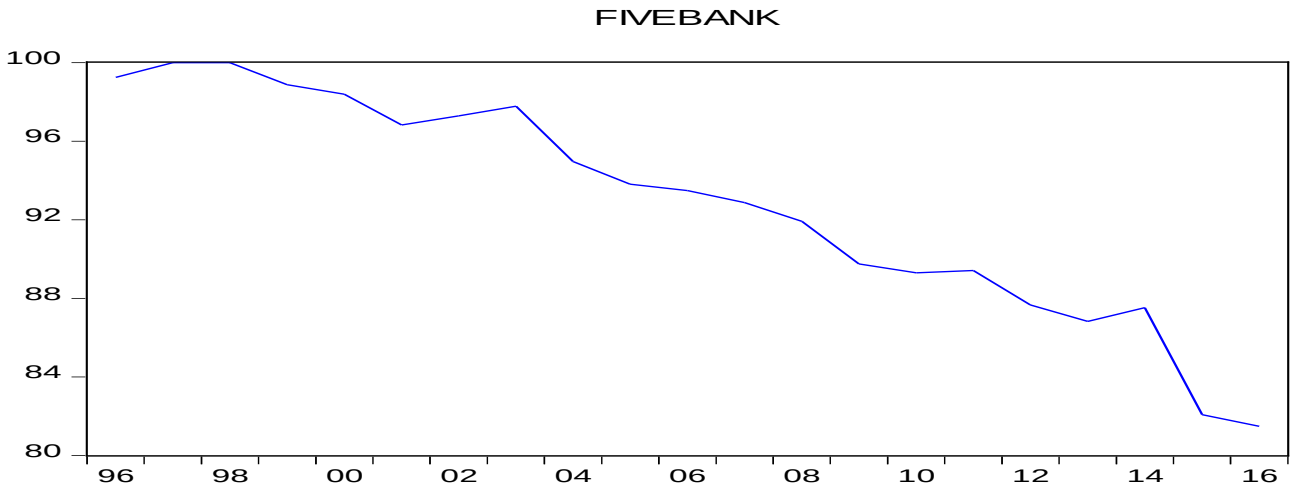


المصدر : مخرجات Eviews.10

نلاحظ من خلال الشكلين (4-1) و (4-2) أن أغلب السلاسل تظهر اتجاه عام (غالبا نحو التصاعد) مما يوحي بعدم استقرارية هذه السلاسل .

**المطلب الثاني: الدراسة الاحصائية**

الجدول الموالي يوضح أهم الإحصائيات للسلاسل الزمنية موضوع البحث (التابعة و المستقلة) و المتمثلة في المتوسطات, القيم القصوى و الدنيا , الانحراف المعياري , قيم التوزيع الاحتمالي (التناظر و التفلطح) و قيمة jarcque –berra التي تكون صغيرة إذا كان التوزيع الاحتمالي للسلسلة هو التوزيع الطبيعي.

**الجدول (4-3): الاحصائيات الوصفية للسلاسل الزمنية (المتغيرات التابعة و المستقلة)**

| Jarque-berra | Kurtosis | Skewness | Stddev | Min | Max | Mean | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1.784070 | 2.316251 | -0.626782 | 0.780065 | 1.299110 | 3.876920 | 2.930650 | NIM |
| 2.430319 | 1.368807 | 0.170820 | 0.567687 | 0.027637 | 1.606140 | 0.726573 | ROA |
| 1.844247 | 1.550221 | 0.038244 | 5.919134 | 0.853604 | 18.72610 | 9.471386 | ROE |
| 0.602903 | 2.441259 | 0.306937 | 5.148065 | 4.136580 | 22.07500 | 11.23945 | PC |
| 13.93619 | 6.311545 | 1.626639 | 6.562921 | 29.65110 | 57.20420 | 37.74937 | DM/GDP |
| 0.586743 | 2.208720 | -0.105403 | 12.30001 | 31.82480 | 73.95900 | 52.56450 | LL |
| 1.726709 | 2.208731 | -0.580361 | 8.953380 | 21.06950 | 50.56230 | 37.53925 | FS |
| 0.592103 | 2.402313 | 0.282603 | 5.261671 | 4.136580 | 22.40920 | 11.40780 | PC/GDP |
| 0.407735 | 2.433086 | 0.190126 | 5.363431 | 3.907420 | 23.01750 | 12.20304 | DC |
| 2.384216 | 1.477919 | 0.319409 | 5.445568 | 5.212310 | 21.06600 | 12.46859 | ZSCORE |
| 0.622 | 2.640 | 0.381 | 7.726 | 16.11 | 46.19 | 28.52 | BCBD |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 250 | 270 | 600 | 457 | 478 | 701 | 299 |
| FIVE BANK | 92.83166 | 100.0000 | 81.48760 | 5.689014 | -0.458026 | 2.188173 | 1.310938 |
| Lerner | 0.393158 | 0.640000 | -0.10000 | 0.211451 | -0.710260 | 2.170905 | 2.141678 |

المصدر : مخرجات Eviews.10

نلاحظ من خلال الجدول أن التوزيعات الاحتمالية للسلاسل الزمنية مختلفة عن التوزيع الطبيعي بما ان قيم التناظر skewness مختلفة عن 0 و قيم التفلطح Kurtosis مختلفة عن 3 هذا رغم صغر قيمة jarcque-berra و هذا يتوافق من أدبيات الاقتصاد القياسي (التوزيع الطبيعي للسلاسل الزمنية الاقتصادية يختلف عن التوزيع الطبيعي).

**المطلب الثالث : دراسة دراسة استقرارية السلاسل الزمنية**

من اجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (نذكر ان استقرارية السلاسل الزمنية بالمعنى الضعيف هو ان متوسط و تباين السلسلة لا يتأثر بالزمن) قمنا أولا بإدخال اللوغاريتم العشري من اجل استقرار التباين , ثم طبقنا على الصيغ اللوغاريتمية للمتغيرات التابعة و المستقلة اختباري ADF (Augmented Dickey Fuller ) و PP (Phillips- Perron ) بحيث في كلا الاختبارين الفرضية الصفرية هي وجود جذر أحادي في السلسلة (السلسلة غير مستقرة). و قد تم تضمين اختبارين من اجل تفادي الانحدار الزائف ( هذا باعتبار حساسية بعض الاختبارات خاصة لصغر حجم العينة 21 ملاحظة, و بما أنه قد تم استبعاد بعض المتغيرات بسبب عدم توفرها)-بحيث نكتفي في بعض الحالات بنتائج اختبار واحد فقط في حال تنافي نتائج الاختبارين-,

**الجدول (4-4) اختبار استقرارية المتغيرات التابعة و المستقلة**

| | ADF | | | PP | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | INTERCEPT | TREND+INTE | NONE | INTERCEPT | TREND+INTER | NONE |
| LNIM | 0.0039 | 0.0357 | 0.8270 | 0.2570 | 0.2376 | 0.5723 |
| DLNIM | 0.0000 | 0.001 | 0.0000 | 0.0000 | 0.0001 | 0.0000 |
| LROA | 0.0667 | 0.1857 | 0.0061 | 0.1320 | 0.2114 | 0.0023 |
| DLROA | 0.0003 | 0.0005 | 0.0000 | 0.0003 | 0.0006 | 0.0000 |
| LROE | 0.0927 | 0.1942 | 0.7331 | 0.0825 | 0.2193 | 0.6956 |
| DLROE | 0.0002 | 0.0005 | 0.0000 | 0.0002 | 0.0006 | 0.0000 |
| LPC | 0.8988 | 0.2226 | 0.9958 | 0.8988 | 0.5865 | 0.9958 |
| DLPC | 00452 | 0.1605 | 0.0251 | 0.0519 | 0.1881 | 0.0225 |
| LDM/GDP | 0.9064 | 0.9661 | 0.9314 | 0.9064 | 0.9458 | 0.9226 |
| DLDM/GDP | 0.0174 | 0.0415 | 0.0016 | 0.0187 | 0.0444 | 0.0018 |
| LLL | 0.5359 | 0.3908 | 0.9735 | 0.5177 | 0.3282 | 0.9979 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| DLLL | 0.0055 | 0.0199 | 0.0009 | 0.0023 | 0.0094 | 0.0010 |
| LFS | 0.0001 | 0.0092 | 0.9584 | 0.1150 | 0.5964 | 0.9827 |
| DLFS | 0.0106 | 0.0112 | 0.0014 | 0.0102 | 0.0134 | 0.0016 |
| LPC/GDP | 0.8947 | 0.2204 | 0.9959 | 0.8947 | 0.5992 | 0.9898 |
| DLPC/GDP | 0.0494 | 0.0822 | 0.0273 | 0.0516 | 0.2000 | 0.0273 |
| LDC | 0.8457 | 0.2972 | 0.9803 | 0.8534 | 0.5971 | 0.9809 |
| DLDC | 0.0011 | 0.0053 | 0.0011 | 0.0013 | 0.0038 | 0.0010 |
| LZ-score | 0.6078 | 0.1146 | 0.9788 | 0.6790 | 0.3664 | 0.9849 |
| DLZ-score | 0.0011 | 0.0054 | 0.0004 | 0.0011 | 0.0056 | 0.0004 |
| LBC/BD | 0.9732 | 0.1463 | 0.9720 | 0.9812 | 0.0556 | 0.9776 |
| DLBC/BD | 0.0183 | 0.0642 | 0.3270 | 0.0013 | 0.0038 | 0.0048 |
| L5BANK | 0.9999 | 0.2889 | 0.0012 | 1.0000 | 0.3830 | 0.0013 |
| DL5BANK | 0.0063 | 0.0026 | 0.8408 | 0.0002 | 0.0000 | 0.0008 |
| LLerner | 0.2440 | 0.0834 | 0.1881 | 0.2675 | 0.0830 | 0.1467 |
| DLLerner | 0.0001 | 0.0000 | 0.0000 | 0.0001 | 0.0007 | 0.0000 |

القيم الموضحة في الجدول هي قيمة p-value لـ Mackinnon (1996)
الفرضية H0 لاختبار ADF هي ان السلسلة تحوي جذر أحادي و يتم رفض الفرضية إذا كانت قيمة p-value < 0.05
الفرضية H0 لاختبار PP هي ان السلسلة تحوي جذر أحادي و يتم رفض الفرضية إذا كانت قيمة p-value < 0.05
تم تلوين خانات القيم التي تعبر عن عدم استقرارية السلاسل في إحدى النماذج الثلاث للاختبارين باللون الرمادي

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

نلاحظ من خلال الجدول أن اغلب المتغيرات هي سلاسل زمنية من الشكل I(1) (باستثناء السلسلة DLPC و التي تمثل الفروقات الأولى لنسبة القروض الخاصة من الأموال المودعة لدى البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي بالصيغة اللوغاريتية و التي تعتبر غير مستقرة حسب الاختبارين).

كما نقبل استقرارية السلسلة DLPC/GDP حسب اختبار ADF – رغم أن قيمة P-value =0.08 –

و نقبل استقرارية السلسلتين DLBC/BD , و DL5BANK حسب اختبار PP

**المطلب الرابع : اختبار التكامل المتزامن**

بعد تحديد درجة التكامل نقوم فيما يلي بتطبيق طريقة جوهانسن من اجل إثبات أو نفي وجود العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التابعة و المستقلة بحيث نقوم بهذه الدراسة لكل متغير تابع على حدا NIM , ROA و ROE. و باعتبار أنه لتحديد العلاقة طويلة المدى (محاكاة علاقة التوازن) بين المتغيرات ،يجب أن لا تقل عدد المشاهدات عن 30 ملاحظة ( من الأفضل 50 ملاحظة كحد أدنى).

و بما أن عدد الملاحظات في هذه الدراسة 21 < 30. (علما أن المعلومات حول القطاع المصرفي الجزائري المستقاة من قاعدة بيانات البنك الدولي و التي تقوم بدورها بتجميع البيانات من أهم المصادر IMF, Banksope .....).فانه لا يمكننا تطبيق طريقة جوهانسن في التحقق من علاقة التزامن المشترك بين متغيرة واحدة تابعة و 10متغيرات مستقلة بتطبيق برنامج eviews10 (تظهر عبارة "عدد غير كافي من الملاحظات" أو "Near singular matrix". بحيث نتمكن من إجراء الدراسة فقط في حال اختصار عدد المتغيرات المستقلة الى3 متغيرات على الأكثر و بدون الأخذ بعين الاعتبار درجة التأخر.

و بالتالي من اجل تمكيننا من القيام بهذه الدراسة يمكننا تقسيم المتغيرات المستقلة الى ثلاثة مجموعات حسب معيار إحصائي و المتمثل في عدم الارتباط بين المتغيرات المستقلة من اجل تفادي مشكل الارتباط المتعدد.

بعد القيام باختبار الارتباط (انظر الملحق –1–) نلاحظ أنه لا يمكننا اعتماد هذه الطريقة و هذا لعدم قدرتنا على تقسيم المتغيرات إلى مجموعات بحكم درجة الارتباط العالية بينها (و التي يمكن تفسيرها بفعل استخدام نفس المعطيات –GDP مثلا– في حساب المتغيرات المستقلة و التي تتمثل في مجموعة من المؤشرات).

بعد استحالة تطبيق اختبار جوهانسن (حتى في حال توفر عدد كبير من المشاهدات بفعل مشكل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة) . سوف نقوم فيما يلي بتطبيق أسلوب Engle–Granger الذي يتحقق من وجود علاقات طويلة الأمد بين متغير تابع و متغير مستقل واحد. بحيث يطبق هذا الاسلوب للمتغيرات التابعة الثلاث مع كل متغير مستقل على حدى (أي تطبيق حوالي 30 اختبار انجل و جرنجر, تفاديا للإشكال المطروح بسبب صغر حجم الملاحظات و مشكل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة ) .

الانحدار بين سلسلتين زمنيتين غير مستقرتين يؤدي إلى ما يسمى بالانحدار الزائف أو من دون معنى, في دراستنا لدينا 3 متغيرات تابعة على شكل سلسلة زمنية غير مستقرة عند المستوى (انظر جدول(4–4)). و التي استقرت عند الفروقات الأولى نرمز لها بـ $EN_{\mathrm{i}}$ (endogenous) و 10 متغيرات مستقلة في شكل سلاسل زمنية غير مستقرة عند المستوى و التي استقرت عند الفرقات الأولى –باستثناء LPC– و التي نرمز لها بـ $EX_{\mathrm{j}}$ (exogenous).

نمثل رياضيا أثر الإصلاحات المالية على أداء البنوك التجارية كما يلي:

$$EN_{\mathrm{i}} = f(EX_J)$$

بالاعتماد على دوال الانحدار الخطي لدينا :

1– بالنسبة للهامش على سعر الفائدة NIM سوف نقوم بتطبيق طريقة انجل– من اجل التحقق من وجود أو عدم وجود العلاقة طويلة الأمد.

$$LNIM = \beta_1 + \beta_2 LPC + E_1 \quad (1-1)$$

$$LNIM = \beta_3 + \beta_4 LDM/GDP + E_2 \quad (2-1)$$

$$LNIM = \beta_5 + \beta_6 LLL + E_3 \quad (3-1)$$

$$LNIM = \beta_7 + \beta_8 LFS + E_4 \quad (4-1)$$

$$LNIM = \beta_9 + \beta_{10} LPC/GDP + E_5 \quad (5-1)$$

$$LNIM = \beta_{11} + \beta_{12} LDC + E_6 \quad (6-1)$$

$$LNIM = \beta_{13} + \beta_{14} LZ.SCORE + E_7 \quad (7-1)$$

$$LNIM = \beta_{15} + \beta_{16} LBC/BD + E_8 \quad (8-1)$$

$$LNIM = \beta_{17} + \beta_{18} L5BANK + E_9 \quad (9-1)$$

$$LNIM = \beta_{19} + \beta_{20} LLERNER + E_{10} \quad (10-1)$$

مع: β التوابث و و معاملات المتغيرات المستقلة و E المتغير العشوائي.

حسب أدبيات الاقتصاد القياسي أهم مؤشر لوجود الانحدار الزائف هو أن قيمة R-Squared تكون اكبر من قيمة إحصائية Durbin-Watson, و لكن إذا كانت سلسلة بواقي الانحدار مستقرة فلا يعتبر الانحدار زائف إنما يعبر هذا عن التكامل المشترك بين المتغيرتين في النموذج , أي يعبر عن وجود علاقة طويلة الأمد ما يسمى أيضا علاقة توازن.

الجدول الموالي يوضح نتائج لاختباري الانحدار الخطي للنماذج المعرفة أعلاه, و اختبارات ADF لسلاسل بواقي الانحدار, كما يظهر نتيجة الاستقرارية و نتيجة اختبار التكامل المتزامن لانجل و جرنجر.

**الجدول (4-5): اختبار التكامل المتزامن لـ LNIM**

| | $R^2$ | Durbin-watson | استقرارية البواقي (P-value) | | | نتيجة الاستقرارية | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | intercept | T+inter | none | | |
| **LPC** | 0.376 | 1.137 | 0.0040 | 0.0171 | 0.0007 | مستقرة | علاقة طويلة الامد |
| **LDM/GDP** | 0.042 | 0.788 | 0.1747 | 0.6159 | 0.0200 | غير مستقرة | لا توجد علاقة |
| **LLL** | 0.299 | 1.066 | 0.2738 | 0.5680 | 0.0368 | غير مستقرة | لا توجد علاقة |
| **LFS** | 0.370 | 1.172 | 0.2883 | 0.5808 | 0.0384 | غير مستقرة | لا توجد علاقة |
| **LPC/GDP** | 0.356 | 1.102 | 0.4473 | 0.5565 | 0.0879 | غير مستقرة | لا توجد علاقة |
| **LDC** | 0.439 | 1.049 | 0.2828 | 0.6070 | 0.0430 | غير مستقرة | لا توجد علاقة |
| **LZ-score** | 0.010 | 0.722 | 0.0994 | 0.0504 | 0.0140 | مستقرة عند 10% | توجد علاقة طويلة المدى* |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **LBC/BD** | 0.231 | 0.957 | 0.0074 | 0.0238 | 0.0008 | مستقرة | توجد علاقة طويلة المدى |
| **L5BANK** | 0.169 | 0.874 | 0.2557 | 0.5960 | 0.0357 | غير مستقرة | لا توجد علاقة |
| **LLerner** | 0.443 | 1.409 | 0.0856 | 0.1747 | 0.0085 | غير مستقرة | لا توجد علاقة |

- *نرفض H0 عند مستوى 10%
- نرفض H0 لاختبار ADF (وجود جذر أحادي عند مستوى 5% )
- معاملات نماذج الانحدار $\beta_i$ ذات معنوية إحصائية (Prob< 0.05), و قد قمنا بحساب النماذج بوجود أو بعد حذف الثابت , حسب المعنوية الإحصائية لهذا الأخير

نلاحظ من خلال الجدول أن المتغير LNIM متزامن مع المتغيرات التالية : LZSCORE; LPC ; LBC/BD. أي أن الهامش على سعر الفائدة للقطاع المصرفي الجزائري –البنوك التجارية الجزائرية– تربطه علاقة طويلة الأمد مع كل من نسبة القروض الخاصة من الأموال المودعة لدى البنوك إلى إجمالي الناتج المحلي LPC , مؤشر احتمال التخلف عن السداد في النظام المصرفي LZscore , و نسبة الائتمان المصرفي للودائع المصرفيةِ LBC/BD. و أن صافي هامش الربح للبنوك التجارية الجزائرية غير مرتبط في الأمد الطويل بباقي المتغيرات المستقلة , و لكن يجب الإشارة إلى بعض النتائج الشاذة التي تحصلنا عليها و المتمثل فيما يلي:

صغر قيمة $R^2$ و صغرها مقارنة مع قيمة Durbin– Watson مما يعني أن الانحدار غير زائف في حين تشير أدبيات التكامل المتزامن و الانحدار الخطي أنه في حال القيام بالانحدار بين سلاسل غير مستقرة تكون قيمة $R^2$ أكبر من Durbin–Watson.

في النموذج (1–1) انحدار LNIM و LPC , سلسلة البواقي مستقرة في حين نعلم من الجدول أن السلسلتين غير مستقرتين عند نفس الدرجة بحيث الأولى مستقرة عند الدرجة 1 I(1) و الثانية غير مستقرة عند الدرجة 1 . و حسب الأدبيات لا يمكن أن تكون سلسلة البواقي مستقرة في حين حسب الجدول فان بواقي الانحدار بين LNIMو LPC مستقرة. و يمكن إرجاع هذا إلى صغر حجم السلاسل.

بعد اختبار التكامل المتزامن نقوم بتطبيق نموذج تصحيح الخطأ ECM بالنسبة للنماذج التي تبين أنها متزامنة مع المتغير التابع LNIM باستثناء السلسلة LPC و التي نعلم أنها ليست I(1) و بالتالي فان النتائج سوف تكون مشوهة.

و بما انه لدينا متغيرتين مستقلتين سوف نقوم بتطبيق نموذج VECM بدلا من نموذج ECM.

من اجل تطبيق نموذج VECM نقوم بثلاثة مراحل: 1- اختيار درجة التأخير المثلى , 2- اختبار جوهانسن لتأكيد التكامل المشترك (بما أننا اختصرنا عدد المتغيرات المستقلة) ', ثم 3- تطبيق نموذج .VECM

-اختيار درجة التأخير

يوضح الجدول الموالي درجة التأخر المثلى من أجل تطبيق اختباري جوهانسن و VECM حسب مجموعة من المعايير مما يسمى معايير المعلومات♦ (باختيار اصغر قيمة).

**الجدول (4-6): اختيار درجة التأخير للمتغير LNIM**

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 15.35447 | NA | 4.69e-05 | -1.453467 | -1.306430 | -1.438852 |
| 1 | 53.68160 | 58.61796* | 1.53e-06 | -4.903718 | -4.315567 | -4.845254 |
| 2 | 67.11853 | 15.80815 | 1.03e-06 | -5.425709 | -4.396446 | -5.323399 |
| 3 | 80.74348 | 11.22055 | 8.63e-07 | -5.969821 | -4.499445 | -5.823663 |
| 4 | 105.7075 | 11.74778 | 3.36e-07* | -7.847942* | -5.936453* | -7.657937* |

♦ LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level).
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion.
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

مخرجات برنامج Eviews 10

* يشير إلى درجة التأخر المحددة بواسطة كل معيار(الخانة ملونة بالرمادي)

من خلال الجدول نختار الدرجة 4 بما أن أربعة معايير من أصل خمسة وضحت أن درجة التأخير المثلى هي

.تطبيق نموذج جوهانسن و VECM

بما ان السلاسل LROA, LLL, LFS, LDC مستقرة من نفس الدرجة 1 و متكاملة في الأجل الطويل يمكننا تطبيق نموذجي جوهانسن ثم VECM. بالتطبيق على برنامج Eviews 10 لم نتمكن من إجراء الامتحانين بسبب صغر حجم الملاحظات.

يمكننا تفسير غياب علاقات التكامل المتزامن بين NIM و جل المتغيرات المفسرة, في حين يمكن تفسير العلاقة بين NIMو BC/BD هذا بما أن طريقة حساب صافي هامش الربح للبنك هي الفرق بين أسعار فائدة الائتمان و الادخار, و المؤشر BC/BD هو نسبة الائتمان المصرفي إلى الودائع المصرفية.

2- بالنسبة للعائد على الأصول ROA سوف نطبق نفس المنهجية كما فعلنا بالنسبة للمتغيرة NIM.

$$LROA = \alpha_1 + \propto_2 LPC + u_1 \quad (1-2)$$

$$LROA = \propto_3 + \propto_4 LDM/GDP + u_2 \quad (2-2)$$

$$LROA = \propto_5 + \propto_6 LLL + u_3 \quad (3-2)$$

$$LROA = \propto_7 + \propto_8 LFS + u_4 \quad (4-2)$$

$$LROA = \propto_9 + \beta_{10} LPC/GDP + u_5 \quad (5-2)$$

$$LROA = \propto_{11} + \propto_{12} LDC + u_6 \quad (6-2)$$

$$LROA = \propto_{13} + \propto_{14} LZ.SCORE + u_7 \quad (7-2)$$

$$LROA = \propto_{15} + \propto_{16} LBC/BD + u_8 \quad (8-2)$$

$$LROA = \propto_{17} + \propto_{18} L5BANK + u_9 \quad (9-2)$$

$$LROA = \propto_{19} + \propto_{20} LLERNER + u_{10} \quad (10-2)$$

مع: α التوابث و معاملات المتغيرات المستقلة و $u$ المتغير العشوائي

الجدول الموالي يوضح نتائج لاختباري الانحدار الخطي للنماذج المعرفة أعلاه, و اختبارات ADF لسلاسل بواقي الانحدار, كما يظهر نتيجة الاستقرارية و نتيجة اختبار التكامل المتزامن لانجل و جرنجر.

**الجدول (4-7): اختبار التكامل المتزامن لـ LROA**

| | $R^2$ | Durbin-watson | استقرارية البواقي (P-value) | | | نتيجة الاستقرارية | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | intercept | T+inter | None | | |
| LPC | 0.693 | 0.917 | 0.0285 | 0.1904 | 0.0012 | غير مستقرة | لا توجد علاقة |
| LDM/GDP | -0.014 | 0.255 | 0.0725 | 0.1463 | 0.0225 | غير مستقرة | لا توجد علاقة |
| LLL | 0.729 | 0.997 | 0.0239 | 0.0457 | 0.0013 | مستقرة | توجد علاقة طويلة الأمد |
| LFS | 0.709 | 0.927 | 0.0399 | 0.0346 | 0.0025 | مستقرة | توجد علاقة طويلة الأمد |
| LPC/GDP | 0.697 | 0.926 | 0.0266 | 0.1841 | 0.0011 | غير مستقرة | لا توجد علاقة |
| LDC | 0.709 | 0.857 | 0.0491 | 0.0779 | 0.0025 | مستقرة عند مستوى10 % | توجد علاقة طويلة الامد* |
| LZ-score | 0.829 | 0.936 | 0.0790 | 0.2847 | 0.0070 | غير مستقرة | لا توجد علاقة |
| LBC/BD | 0.549 | 0.863 | 0.0155 | 0.1378 | 0.0010 | | لا توجد علاقة |
| L5BAN | 0.64 | 0.851 | 0.0450 | 0.2828 | 0.003 | | لا توجد |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| علاقة | | 6 | | | | 0 | K |
| لا توجد علاقة | | 0.0517 | 0.0870 | 0.3359 | 0.780 | 0.160 | LLerner |

- *نرفض H0 عند مستوى 10%
- نرفض H0 لاختبار ADF (وجود جذر أحادي عند مستوى 5% )
- معاملات نماذج الانحدار $\beta_i$ ذات معنوية إحصائية (Prob< 0.05), و قد قمنا بحساب النماذج بوجود أو بعد حذف الثابت, حسب المعنوية الإحصائية لهذا الأخير.

نلاحظ من خلال الجدول أن المتغير LROA متزامن مع المتغيرات التالية : .LLL ; LFS; LDC أي أن العائد على الأصول للقطاع المصرفي الجزائري –البنوك التجارية الجزائرية– تربطه علاقة طويلة الأمد مع كل من نسبة السيولة إلى الناتج المحلي الإجمالي LLL , نسبة ودائع النظام المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي LFS. و نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي LDC. و أنه غير مرتبط في الأمد الطويل بباقي المتغيرات المستقلة.

نشير إلى نفس التحفظات الإحصائية: صغر قيمة $R^2$ و صغرها مقارنة مع قيمة Durbin– Watson مما يعني أن الانحدار غير زائف في حين تشير أدبيات التكامل المتزامن و الانحدار الخطي أنه في حال القيام بالانحدار بين سلاسل غير مستقرة تكون قيمة $R^2$ أكبر من Durbin–Watson. و يمكن إرجاع هذا إلى صغر حجم السلسلة.

بعد اختبار التكامل المتزامن نقوم بتطبيق نموذج تصحيح الخطأ ECM بالنسبة للنماذج التي تبين أنها متزامنة مع المتغير التابع LROA. و بما لدينا 3 متغيرات مستقلة سوف نقوم بتطبيق نموذج VECM بدلا من نموذج ECM

من اجل تطبيق نموذج VECM نقوم بثلاث مراحل: 1– اختيار درجة التأخير , 2– اختبار جوهانسن لتأكيد التكامل المشترك ’, ثم 3– تطبيق نموذج VECM

–اختيار درجة التأخير

يوضح الجدول الموالي درجة التأخر المثلى من أجل تطبيق اختباري جوهانسن و VECM حسب مجموعة من المعايير مما يسمى معايير المعلومات (باختيار اصغر قيمة).

**الجدول (4-8) : اختيار درجة التأخير للمتغيرLROA**

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 38.02367 | NA | 2.15e-07 | -4.002785 | -3.806734 | -3.983297 |
| 1 | 89.13226 | 72.15330 | 3.71e-09 | -8.133207 | -7.152956 | -8.035768 |
| 2 | 107.4864 | 17.27453 | 4.22e-09 | -8.410169 | -6.645718 | -8.234779 |
| 3 | 177.6308 | 33.00910* | 3.12e-11* | -14.78009 | -12.23144 | -14.52675 |
| 4 | 1655.389 | 0.000000 | NA | -186.7516* | -183.4187* | -186.4203* |

مخرجات برنامج Eviews 10

* يشير إلى درجة التأخر المحددة بواسطة كل معيار(الخانة ملونة بالرمادي)

من خلال الجدول نختار الدرجة 4 بما أن ثلاثة معايير من أصل خمسة وضحت ان درجة التاخير المثلى هي 4 .

-تطبيق نموذج جوهانسن و VECM.

بما ان السلاسل LROA, LLL, LFS, LDC مستقرة من نفس الدرجة 1 و متكاملة في الاجل الطويل يمكننا تطبيق نموذجي جوهانسن ثم VECM. بالتطبيق على برنامج Eviews 10 لم نتمكن من اجراء الامتحانين بسبب صغر حجم الملاحظات.

3- بالنسبة للعائد على حقوق الملكية ROE سوف نطبق نفس المنهجية كما فعلنا بالنسبة للمتغيرتين ROAو NIM .

$$LROA = \rho_1 + \rho_2 LPC + r_1 \quad (1-1)$$
$$LROE = \rho + \rho_4 LDM/GDP + r_2 \quad (2-1)$$
$$LROE = \rho_5 + \rho_6 LLL + r_3 \quad (3-3)$$
$$LROE = \rho_7 + \rho_8 LFS + r_4 \quad (4-3)$$
$$LROE = \rho_9 + \rho_{10} LPC/GDP + r_5 \quad (5-3)$$
$$LROE = \rho_{11} + \rho_{12} LDC + r_6 \quad (6-3)$$
$$LROE = \rho_{13} + \rho_{14} LZ.SCORE + r_7 \quad (7-3)$$
$$LROE = \rho_{15} + \rho_{16} LBC/BD + r_8 \quad (8-3)$$
$$LROE = \rho_{17} + \rho_{18} L5BANK + r_9 \quad (9-3)$$
$$LROE = \rho_{19} + \rho_{20} LLERNER + r_{10} \quad (10-3)$$

مع: $\rho$ التوابث و و معاملات المتغيرات المستقلة و r المتغير العشوائي

الجدول الموالي يوضح نتائج لاختباري الانحدار الخطي للنماذج المعرفة أعلاه, و اختبارات ADF لسلاسل بواقي الانحدار, كما يظهر نتيجة الاستقرارية و نتيجة اختبار التكامل المتزامن لانجل و جرنجر.

**الجدول (4-9): اختبار التكامل المتزامن لـ LROE**

| النتيجة | Residuals stationnarity | | | Durbin-watson | R squared | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | None | T+inter | intercept | | | |
| لا توجد علاقة | 0.0020 | 0.2591 | 0.0321 | 0.855 | 0.481 | LPC |
| لا توجد علاقة | 0.0104 | 0.3304 | 0.1004 | 0.426 | 0.010 | LDM/GDP |
| توجد علاقة طويلة الامد* | 0.0018 | 0.0969 | 0.0313 | 1.036 | 0.578 | LLL |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| توجد علاقة طويلة الامد | 0.0009 | 0.0385 | 0.0182 | 1.090 | 0.600 | LFS |
| لا توجد علاقة | 0.0022 | 0.1380 | 0.0416 | 1.017 | 0.546 | LPC/GDP |
| لا توجد علاقة | 0.0033 | 0.1639 | 0.0595 | 0.969 | 0.566 | LDC |
| لا توجد علاقة | 0.0087 | 0.3095 | 0.0932 | 0.896 | 0.635 | LZ-score |
| لا توجد علاقة | 0.0013 | 0.1480 | 0.0197 | 0.909 | 0.388 | LBC/BD |
| لا توجد علاقة | 0.0036 | 0.2524 | 0.0449 | 0.892 | 0.461 | L5BANK |
| لا توجد علاقة | 0.3452 | 0.2502 | 0.4922 | 0.247 | -2.639 | LLerner |

- *نرفض H0 عند مستوى 10%
- نرفض H0 لاختبار ADF (وجود جذر أحادي عند مستوى 5% )
- معاملات نماذج الانحدار $\beta_i$ ذات معنوية إحصائية (Prob< 0.05), و قد قمنا بحساب النماذج بوجود أو بعد حذف الثابت , حسب المعنوية الإحصائية لهذا الأخير.

نلاحظ من خلال الجدول أن المتغير LROE متزامن مع المتغيرات التالية :.LLL ; LFS; أي أن العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي الجزائري –البنوك التجارية الجزائرية– تربطه علاقة طويلة الأمد مع كل نسبة السيولة إلى الناتج المحلي الإجمالي LLL, نسبة ودائع النظام المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي LFS . و غير مرتبط في الأمد الطويل بباقي المتغيرات المستقلة.

نشير إلى نفس التحفظات الإحصائية: صغر قيمة $R^2$ و صغرها مقارنة مع قيمة Durbin– Watson مما يعني أن الانحدار غير زائف في حين تشير أدبيات التكامل المتزامن و الانحدار الخطي أنه في حال القيام بالانحدار بين سلاسل غير مستقرة تكون قيمة $R^2$ أكبر من Durbin–Watson. و يمكن إرجاع هذا إلى صغر حجم السلسلة.

بعد اختبار التكامل المتزامن نقوم بتطبيق نموذج تصحيح الخطأ ECM بالنسبة للنماذج التي تبين أنها متزامنة مع المتغير التابع LROE

و بما لدينا متغيرتين مستقلتين سوف نقوم بتطبيق نموذج VECM بدلا من نموذج ECM

من اجل تطبيق نموذج VECM نقوم بثلاث مراحل: 1- اختيار درجة التأخير , 2- اختبار جوهانسن لتاكيد التكامل المشترك ', ثم 3- تطبيق نموذج VECM

- اختيار درجة التأخير

يوضح الجدول الموالي درجة التأخر المثلى من أجل تطبيق اختباري جوهانسن و VECM حسب مجموعة من المعايير مما يسمى معايير المعلومات (باختيار اصغر قيمة).

**الجدول رقم (4-10) : اختيار درجة التأخير للمتغيرLROE**

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 19.35473 | NA | 2.93e-05 | -1.924085 | -1.777048 | -1.909470 |
| 1 | 60.10498 | 62.32392* | 7.19e-07 | -5.659410 | -5.071259 | -5.600946 |
| 2 | 67.71429 | 8.952126 | 9.63e-07 | -5.495799 | -4.466535 | -5.393488 |
| 3 | 87.28228 | 16.11482 | 4.00e-07 | -6.739092 | -5.268715 | -6.592934 |
| 4 | 122.5712 | 16.60655 | 4.63e-08* | -9.831905* | -7.920416* | -9.641899* |

مخرجات برنامج Eviews 10

* يشير إلى درجة التأخر المحددة بواسطة كل معيار(الخانة ملونة بالرمادي)

من خلال الجدول نختار الدرجة 4 بما أن أربعة معايير من أصل خمسة وضحت أن درجة التأخير المثلى هي 4 .

– تطبيق نموذج جوهانسن

بما ان السلاسل LROE, LLL, LFS, مستقرة من نفس الدرجة 1 و متكاملة في الاجل الطويل يمكننا تطبيق نموذجي جوهانسن ثم VECM. بالتطبيق على برنامج Eviews 10 لم نتمكن من اجراء الامتحانين بسبب صغر حجم الملاحظات.

بالنسبة لعلاقة العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية ROA و ROE مع FS نسبة ودائع النظام المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. يمكن تفسيرها بأنه بارتفاع ودائع النظام المالي ستزيد قدرة البنوك على القيام بالوساطة المالية (حيث سوف تتحول هذه الودائع إلى قروض) بحيث تساهم هذه الأخيرة في توسع البنوك عن طريق المضاعف النقدي و بالتالي زيادة ربحية البنوك (العائد).

أما بالنسبة لعلاقة العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية ROA و ROE مع LLأي نسبة السيولة إلى الناتج المحلي الإجمالي فيمكن تفسيرها كمايلي : تعتبر السيولة خدمة يقدمها البنك بحيث يحول هذا الأخير جزء من أصوله (أوراق مالية ) الى سيولة ويتحمل بذلك تكلفة المعاملات و تكلفة الفرصة البديلة (عوائد الأوراق المالية ) علما ان البنك مجبر على الحفاظ على حد أدنى من السيولة وبالتالي العلاقة بين ارتفاع LLو العوائد ( ROA ROE) عكسية و في حالة البنوك التجارية الجزائرية يمكننا قبول العلاقة التوازن بين المتغيرات LL ROA ROE (رغم صغر حجم الملاحظات بحيت لايمكننا التعميم ) ذلك لان البنوك التجارية الجزائرية معروفة بوجود فائض السيولة و غياب السوق المالي المحلي .

بالنسبة لعلاقة DC, ROA : في حساب DC ( نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي ) يتم الأخذ بعين الاعتبار المؤسسات الاقتصادية العمومية (سوناطراك و سونالغاز ) • هذا ما يفسر وجود علاقة التوازن علما ان القروض المقدمة للقطاع الخاص تعبر عن مدى مساهمة البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص حيث في حالة الجزائر جل القروض المقدمة من طرف البنوك الخاصة

•انظر sekak op–cit و قاعدة بيانات البنك الدولي

للقطاع الخاص (بمافيه أهم المؤسسات العمومية ) تركز على القروض الاستهلاكية و التجارة الخارجية بينما تمول البنوك العمومية المشاريع الاستثمارية ذات الطابع العمومي ، وهذا من شأنه تفسير العلاقة القياسية اذ بزيادة مساهمة البنوك الخاصة في الاقتصاد المحلي ترتفع عوائدها .

## خاتمة

لقد قمنا في هذا الفصل أولا بتعريف المتغيرات التابعة و المتغيرات المستقلة لدراستنا حيت عرفنا هذه المتغيرات و ذكرنا مصادر المتوفرة لكل متغير وبعد اختيار المتغيرات المستقلة حسب توفرها قمنا بدراسة بيانية التي من شأنها أن تعطينا قراءة أولية لأهم المميزات لتلك السلاسل الزمنية ، وفي مرحلة ثانية قمنا بالدراسة الإحصائية التي هي من شانها أن تعطينا أهم مميزات السلسلة المتعلقة بالمتوسط و الانحراف المعياري و التوزيع الاحتمالي للسلسة و بعدها أخضعنا السلاسل الزمنية للمتغيرات الثلاثة التابعة NIM , ROA , ROE و المتغيرات المستقلة إلى اختبار ADF و PP من أجل دراسة الاستقرارية, و قد لاحظنا أن اغلب السلاسل الزمنية مستقرة في الفرو قات الأولى و بعد ذلك قمنا بتطبيق طريقة جوهانسن و لم نتمكن من تطبيقها و ذلك لصغر حجم العينة و رفض برنامج eviews بالقيام بالعملية (تظهر لنا عبارة(صغر حجم العينة )) ، وبالأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المستقلة أكتر من ثلاث متغيرات مستقلة و او كذا قيم درجة التأخر ، و بالتالي حاولنا اختيار معيار إحصائي من أجل تصنيف المتغيرات المستقلة في ثلاث مجموعات صغرى حسب (معامل الارتباط) ولم تكن الطريقة ناجحة لان درجة الارتباط كانت عالية جدا بين المتغيرات المستقلة ، وبالتالي طبقنا أسلوب أنجل و جرنجر الذي يدرس العلاقة طويلة الأمد بين متغير واحد مستقل ومتغير واحد تابع حيت قمنا ب 30 اختبار (أنجل و جرنجر) و من خلاله لاحظنا بعض النتائج الشاذة إحصائيا (انحدار غير زائف ) بين سلسلتين غير مستقرتين و علاقة التكامل بين سلسلتين مستقرتين عند درجتين مختلفتين ، بعد تطبيق طريقة انجل و جرنجر وتحديد ماهية المتغيرات المستقلة التي لها علاقة طويلة الأمد مع المتغير التابع ، حاولنا تطبيق نموذج VECM (بعد اختصار عدد المتغيرات المستقلة ) و بعد تحديد درجة التأخير بالاعتماد على معايير المعلومات لم نتمكن من تطبيق برنامج EVIEWS لكلا الاختبارين جوهانسن و VECM لصغر حجم العينة وهذا بالنسبة للمتغيرات التابعة الثلاثة .

## الخاتمة العامة

عاشت الجزائر تغيرات و إصلاحات اقتصادية مختلفة حيث ورثت بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا متدهورا للغاية فكان لابد لها من اللجوء إلى نظام اقتصادي يعالج تلك الاختلالات ، حيت انصب الاختيار حول النهج النظام الاشتراكي لتسيير دواليب الاقتصاد الوطني ، ومنه فقد اعتمدت الجزائر علي أسلوب التخطيط المركزي و الشامل خلال الفترة (1967-1979) و المتمثل في عدة مخططات تنموية منها : المخطط الثلاثي الأول ، المخطط الرباعي الأول ، المخطط الرباعي الثاني ،و المخطط التكميلي و في المرحلة الموالية تم اختيار التخطيط اللامركزي( التوازني) خلال الفترة (1980-1989) و المتمثل في المخطط الخماسي الأول و المخطط الخماسي الثاني ، و قد كان للازمة البترولية سنة 1986 الوقع الكبير على الاقتصاد الجزائري مما أدى إلى نشوء أزمة اقتصادية حادة برزت في شكل اختلالات هيكلية عميقة كشفت بوضوح عن فشل الإستراتجية الاقتصادية المنتهجة خلال فترة التسيير الاشتراكي ، وبذلك شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية التي تتمثل في مجموعة من الإجراءات منها إجراءات تصحيحية ذاتية و أخري بمساعدة الهيئات المالية الدولية ،حيت خلال سنة 1988 انتهجت الجزائر إصلاحات سياسية تهدف إلى فتح الأبواب تدريجيا لقواعد اقتصاد السوق ، وتتمثل الإصلاحات السياسية في الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعدية الحزبية ، أما الجانب الثاني من الإصلاحات كانت موجهة لتنظيم الاقتصاد متمثل في إصلاحات للسياسة المالية و النقدية. حيت أقبلت الجزائر علي تبني مجموعة من برامج الإصلاح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي ما نجم عنه اتفاقيات الاستعداد الائتماني (اتفاق 30 ماي 1989،اتفاق 3 جوان 1991 ) ، و بعد سنتين اضطرت السلطات الجزائرية إلى الاتصال مجددا ب صندوق النقد الدولي للتفاوض على مشروع التعديل الهيكلي في إطار اتفاق موسع نتج عنه اتفاق الاستعداد الائتماني 1994 و برامج التعديل الهيكلي (1995-1998 ), و الذي بدأ ببرامج الاستقرار الاقتصادي . و تبعته إجراءات تتعلق بإعادة الهيكلة الصناعية و التي نتجت عنها عملية إصلاح وخصخصة القطاع العام ، ولقد تواصلت الإصلاحات الاقتصادية ليتم أخيرا و ليس آخرا بتطبيق سياسة الانتعاش الاقتصادي من 2001 الى غاية 2014 و التي تعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة، والى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد .وتتمثل هذه البرامج في: برنامج دعم للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية ,الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ،و برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) . كما قامت السلطات الجزائرية بإدخال مجموعة من الإصلاحات على النظام المصرفي الذي له دورا بارزا والذي يعد من أهم الإصلاحات الاقتصادية. حيت ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال مؤسسات مالية ومصرفية تابعة للاحتلال الأجنبي، وبخروج الجزائر من قبضة الاستعمار و بتحقيقها للاستقلال السياسي بادرت السلطات عقب الاستقلال بكل ما لديها من إمكانيات إلى وضع نظام مصرفي و مالي وطني يتلاءم مع متطلبات النموذج الاقتصادي للبلد ، و يتوافق مع الأهداف المسطرة و المتمثلة في تمويل الاستثمارات المخططة, ونظرا لأهمية

النظام المصرفي و الذي لابد أن يساير التطورات الاقتصادية فقد شهد هذا الأخير عدة إصلاحات كانت بدايتها المرحلة (1962–1970) و التي تمثل مرحلة استرجاع السلطة النقدية من جهة و إنشاء جهاز مصرفي يحل محل الجهاز الفرنسي من جهة أخرى ، و ابتداءا من سنة (1970–1971) دخل الجهاز المصرفي الجزائري مرحلة جديدة في علاقته الاقتصادية مع القطاع العام في إطار انتهاج سياسة التخطيط المركزي ، حيت نجد بأن البنوك الجزائرية خلال هده المرحلة كانت منظمة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي ، وكان إصدار النقد في هذه المرحلة بدون مقابل مادي هو الطريقة الوحيدة للتمويل ، كما نجد أن ما يميز النظام البنكي واليات أدائه خلال هذه المرحلة هو تداخل الصلاحيات بين المؤسسات المالية ، فنجد بأن الخزينة العمومية تتدخل في منح القروض كما لو كانت بنكا ، ونجد البنك المركزي هو بدوره يتدخل بطريقة مباشرة في منح القروض للقطاع الفلاحي ، كما تتدخل البنوك التجارية في منح قروض بقطاعات هي من اختصاص بنوك تجارية أخرى وقد ولد هذا التدخل غموضا على مستوى نظام التمويل ، ولدفع وتيرة التنمية قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلة القطاع المصرفي كمرحلة جديدة تهدف إلى منح البنوك دورا أساسيا في تعبئة الموارد المالية فكانت البداية من قانون 12/86 الصادر في 19 أوت 1986 و المتعلق بنظام القرض و البنك و الذي استعاد من خلاله البنك المركزي دوره كبنك البنوك ، ليليه إصدار قانون 06/88 المتعلق باستقلالية المؤسسات بما فيها البنوك ، إلى أن جاء قانون النقد و القرض 10/90 والذي يكتسي أهمية بالغة باعتباره يمس النظام المصرفي بأكمله من جهة ، و من جهة أخرى يحل في طياته بوادر الإصلاح في ظل انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق ، و أهم ما يميز هذا الإصلاح هو استعادة البنك المركزي صلاحياته و اعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية الأخرى ، وإبعاد الخزينة العمومية عن مهمة تقديم القروض حيت تم تكليف الجهاز المصرفي بها ، ثم ظهر أمر 01–01 المعدل و المتمم لقانون النقد ة القرض 10,/90 وبعد هذا الإصلاح الأخير لاحظت السلطات الضعف الذي لا يزال يتخبط فيه أداء الجهاز البنكي ، خاصة بعد الفضائح المالية المتعلقة ببنك الخليفة و بنك الصناعة و التجارة الجزائري و التي كشفت ضعف آليات الرقابة و التحكم من طرف البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية فجاء الأمر 11/03 كمحاولة لتصحيح الوضع . و بعد الفشل الذي أظهره النظام المصرفي الجزائري في ظل التوجه الاشتراكي، نتيجة لذلك أصبح الإصلاح المصرفي في الجزائر مرتبط بتطور الخدمات المصرفية و دعم القدرات التنافسية للبنوك الجزائرية ،بغية الرفع من كفاءة أداء المنظومة المصرفية و ذلك من خلال استخدام نظام مراقبة التسيير في البنوك التجارية الذي من شأنه أن يؤدي إلى عدة تحولات على مستوى طرق التسيير ، و ذلك من خلال التنبيه و مراقبة المسيرين و اتخاذ قراراتهم من اجل تحسين أدائهم ،حتى يتمكن هذا النظام من تحسين أداء البنوك التجارية التي تعتبر قطاعا هاما للاقتصاد الوطني و يؤدي دورا رئيسيا في دعمه و تطويره ،فإنه مطالب بمتابعة و تقيم هذا الأخير .إذ تتمثل عملية تقيم الأداء المرحلة الثانية لمراقبة التسيير فتعد هذه العملية من أهم الركائز الأساسية لتحقيق الاستقلال الأمثل للموارد المتاحة لهذه البنوك لتدعيم أولوياتها و تحقيق الأهداف الإستراتيجية و تحسين كفاءة إدارة الأنشطة المختلفة لها و تقويم الممارسات الإدارية نحو مواطن التحسين و التطوير مما يحقق فعالية الأداء في الوقت الحاضر، و لإجراء عمليات تقيم الأداء فقد طرح الفكر المحاسبي و المالي مجموعة من المقاييس التقليدية عرفت بالمقاييس

المالية لتقيم الأداء نظرا لاعتمادها على مخرجات النظام المحاسبي ، و من أهم هذه المقاييس التي من خلالها يتم قياس مدى كفاءة أداء البنوك التجارية :كل من مِؤشر صافي هامش الربح (NIM)الذي يبحث في نجاح قرارات الشركة الاستثمارية ،و مؤشر العائد على حقوق الملكية(ROE) الذي يبين مدى نجاح المؤسسة في استخدام مصادر التمويل الداخلية في تحقيق الأرباح ،ومؤشر العائد على الأصول (ROA) الذي يتم من خلاله رصد كفاءة المؤسسة في توليد الأرباح من الأصول. فتعد هذه المؤشرات من بين الأدوات المهمة في عملية تقييم الأداء المالي للبنوك إذ أنها تظهر العلاقات القائمة بين الأرقام التي تتضمنها الميزانيات وقوائم نتائج الأعمال ،على العكس في حالة عدم ممارسة التقييم داخل المنظمة وخاصة في ظل التطورات والظروف السائدة في اقتصاد السوق والمنافسة والتقلبات والأزمات، فتقييم الأداء بمثابة سياسة للتحوط من الوقوع في الأخطاء التي قد تؤدي إلى إفلاس المنظمات . و في هذا الإطار يندرج موضوع بحتنا الذي يعالج مدي أُثر الإصلاحات المالية في الجزائر و أهمها قانون النقد و القرض 90-10 على أداء البنوك التجارية الذي تتميز بهيمنة البنوك العمومية ،بحيت يعد أداء القطاع المصرفي موضوع العديد من الدراسات الأكاديمية في السنوات الأخيرة, هذا بالنظر إلى خصوصية النظام المالي كمحرك للنمو الاقتصادي. و تكشف الأدبيات التجريبية أن الأداء المصرفي يتأثر بعوامل مختلفة .و يختلف تصنيف هذه العوامل حسب المصادر فمنها من يصنفها كعوامل خارجية و داخلية. أو عوامل خاصة بالبنوك, عوامل الاقتصاد الكلي و عوامل التحرير المالي، و يصنف البنك الدولي هذه العوامل في خمسة مجموعات. و هو التصنيف الذي اعتمدناه في هذه الدراسة بحيت قمنا بتقديم معطيات الدراسة التي تم استخراجها من قاعدة بيانات البنك الدولي و تطبيق أساسيات التكامل المتزامن على متغيرات الدراسة من اجل تقصي العلاقة طويلة الأمد بين المتغيرات التابعة و المستقلة للدراسة و بالتالي الحكم على وجود أو عدم وجود اثر الإصلاحات المالية و الاقتصادية على أداء البنوك التجارية. و من اجل ذلك اخترنا تطبيق طريقة جوهانسون و لكن لم نتمكن من تطبيقها و ذلك لصغر حجم العينة و رفض برنامج eviews بالقيام بالعملية تظهر لنا عبارة(صغر حجم العينة ) في حال الأخذ بعين الاعتبار أكثر من ثلاث متغيرات مستقلة و قيم درجة التأخر ، و بالتالي حاولنا اختيار معيار إحصائي من أجل تصنيف المتغيرات المستقلة في ثلاث مجموعات صغرى حسب (معامل الارتباط) ولم تكن الطريقة ناجحة لان درجة الارتباط كانت عالية جدا بين المتغيرات المستقلة ، وبالتالي طبقنا أسلوب أنجل و جرنجر الذي يدرس العلاقة طويلة الأمد بين متغير واحد مستقل ومتغير واحد تابع حيت قمنا ب 30 اختبار (أنجل و جرنجر) و من خلاله لاحظنا بعض النتائج الشاذة إحصائيا (انحدار غير زائف لصغر قيمة $R^2$ و صغرها مقارنة مع قيمة Durbin– Watson ) بين سلسلتين غير مستقرتين و علاقة التكامل بين سلسلتين مستقرتين عند درجتين مختلفتين. كما لاحظنا مجموعة من علاقات التكامل طويل الأجل بين: المتغير LNIM و المتغيرات ; LZSCORE; LPC LBC/BD. أي أن الهامش على سعر الفائدة للقطاع المصرفي الجزائري –البنوك التجارية الجزائرية– تربطه علاقة طويلة الأمد مع كل من نسبة القروض الخاصة من الأموال المودعة لدى البنوك إلى إجمالي الناتج المحلي LPC , مؤشر احتمال التخلف عن السداد في النظام المصرفي LZscore , و نسبة الائتمان المصرفي للودائع المصرفيةِ LBC/BD.و كذا المتغير LROA و المتغيرات .LLL ; LFS; LDC أي أن

العائد على الأصول للقطاع المصرفي الجزائري –البنوك التجارية الجزائرية– تربطه علاقة طويلة الأمد مع كل من نسبة السيولة إلى الناتج المحلي الإجمالي LLL , نسبة ودائع النظام المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي LFS. و نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي LDCو كذلك بالنسبة للمتغير LROE متزامن مع المتغيرات التالية :.LLL ; LFS; أي أن العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي الجزائري –البنوك التجارية الجزائرية– تربطه علاقة طويلة الأمد مع كل نسبة السيولة إلى الناتج المحلي الإجمالي LLL , نسبة ودائع النظام المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الاقتراحات و التوصيات

يظهر جليا أنه على المنظومة المصرفية أن تتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق حتي تستطيع مسايرة العصر وتحسين فعاليتها وجلب رؤوس الأموال اللازمة ، وعليه ينبغي عليها مواجهة التحديات, و تكثيف البيئة المصرفية بمضاعفة عدد المصارف الخاصة و العمومية المحلية و الأجنبية لتشجيع السوق القائم على المنافسة و التنافسية, و القيام بإصلاحاتٍ ذاتيةٍ عميقةٍ ، تمكّن الجزائر من التكيف مع التحولات العالمية، ومواصلة الإصلاحات المصرفية تماشيا مع التطورات التي تشيدها الساحة المصرفية العالمية. و بناءا على هذا الدراسة يمكننا الإشارة إلى مجموعة من الاقتراحات و الاستنتاجات و التي نقدمها فيما يلي:

- أظهرت هذه الدراسة عدم نجاعة استخدام أساليب التكامل المتزامن في حال صغر حجم المشاهدات عن 30 مشاهدة بحيت رفعنا مجموعة من النتائج الشاذة التي تنافي الأدبيات النظرية للاقتصاد القياسي, نذكر منها نتائج تعبر عن انحدار غير زائف و ذو معنوية بين سلسلتين زمنيتين غير مستقرتين مع قيم $R^2$ و وجود علاقة تكامل بين سلسلتين زمنيتين متكاملتين من درجتين مختلفتين .
- الدراسة سوف تكون لها اكتر مصداقية في حال التمكن من تجميع أكتر من 30 ملاحظة.
- بسبب صعوبة الحصول على المعلومات حول القطاع المصرفي في الجزائر (المعلومات غير موجودة) يجب تقليص عدد المتغيرات غير المستقلة إلى عدد مختصر بحيث نقوم باختيار أهم المتغيرات باعتماد طريقة تمييزية كأسلوب ACP .
- إمكانية اعتماد نماذج بانل و البيانات التقاطعية وهذا من أجل رفع من عدد مشاهدات و بالتالي إمكانية اعتماد أساليب الاقتصاد القياسي .
- يمكن اقتراح مثلا دراسة المقارنة بين أثر الإصلاحات الاقتصادية بين البنوك العمومية و البنوك الخاصة في الجزائر.
- مقارنة اثر الإصلاحات المالية على القطاع المصرفي بين مجموعة من البلدان النامية متلا الجزائر تونس المغرب مصر أو تقصي أثر الإصلاحات المالية على القطاعات المصرفية للدول التي سبقت الجزائر في اتخاذ الإصلاحات (دول أوروبا الشرقية) و محاولة إسقاط ذلك حالة الجزائر .

## I. الكتب

### I. 1- باللغة العربية:


1. المحاسنة، ابراهيم محمد ادارة وتقييم الأداء الوظيفي، دار جرير، البحرين،2013.
2. إدريس ثابت عبد الرحمان والمرسي جمال الدين محمد، الإدارة الإستراتجية مفاهيم ونماذج تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
3. الواحد عبد الله قويدر و عدون ناصر دادي ، مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الاقتصادية (المؤسسة العمومية الجزائرية ) ، دار المحمدية ، الجزائر،2003.
4. د. القزويني شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية 1992، الجزائر.
5. الشمخي حمزة والجزراوي ابراهيم ، الادارة المالية الحديثة، ط. الأولى، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، 1998.
6. الحناوي محمد صالح وآخرون، الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرارت، الدار الجامعية، عمان–الأردن، 2004 .
7. الزبيدي حمزة محمود ، أساسيات الادارة المالية، ط.الأولى، دار النشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2001.
8. الحيالي وليد ناجي ، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، ط. الأولى، الوراق لنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2004.
9. العامري محمد علي ابراهيم ، الادارة المالية الحديثة، ط. الأولى، دار وائل لنشر، عمان – الأردن، 2013 .
10. بن شهرة مدني ،سياية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية ، دار هومة ،الجزائر ،2008.
11. بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2006.
12. بخراز يعدل فريدة ، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005.
13. تيم فايز ، مباديء الإدارة المالية، ط الثالثة، دار إثراء للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، بدون تاريخ.
14. جودة عبد الخالق، الإصلاح الإقتصادي رؤية بديلة، تقرير الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة، مصر، 2005.
15. حنفي عبد الغفار و قريا قص رسمية ، الأسواق و المؤسسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999.
16. حاكم محسن محمد، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها على الآداء والمخاطرة، دار اليازوري للنشر، عمان، 2003.

17.حسن رحيم، الاقتصاد المصرفي(مفاهيم، تحاليل، تقنيات)، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، 2008
18.خبابه عبد الله ، الاقتصاد المصرفي(البنوك الالكترونية . البنوك التجارية . السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر،2008.
19.دريد كامل الشبيب، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة، ط الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2013 .
20.رمضان زياد سليم, محفوظ أحمد جودة, إدارة البنوك, الطبعة الثانية, دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان الأردن, 1993 .
21.سعيدي نعمان ،البعد الدولي للنضام النقدي براعية صندوق النقد الدولي ،دار بلقيس ،الجزائر ،2011.
22.سامح عبد المطلب عامر، ادارة الأداء، دار الفكر، عمان،2011.
23.صبحي إدريس وائل محمد ، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الأردن: دار وائل للنشر، 2009.
24.عبد اللاوي مفيد، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، الوادي، الجزائر، 2007.
25.عمار حامد ، الإصلاح المجتمعي–إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية–مكتبة الدار العربية للكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2006.
26.عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.
27.عطية عبد الواحد، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية" دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991.
28.عايب وليد عبد الحميد ، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي– دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية–،مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.بدون سنة.
29.عقيل جاسم هبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي، الطبعة الثانية، الأردن، عمان، 1999.
30.عدون ناصر دادي وآخرون، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر،.2004
31.غنيم أحمد, صناعات قرارات الأثمان في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك, بدون دار وبلد النشر, 2002.
32.فؤاد مجيد كرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية، دار المنهج للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
33. لطرش طاهر ، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

34.لعشب محفوض ، الوجيز في القانون الاقتصادي ، النظرية العامة و تطبيقها في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية ، الجزائر 2006 .

35.مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية : مدخل نظري تطبيقي، ط .الأولى، الميسرة للنشر والتوزيع، عمان-. الأردن، 2006 .

36. مطر محمد ، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط .الأولى، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2003 .

37. نور الله كمال، وظائف القائد الإداري، دار ظلا للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 1992.

38. يحياوي نعيمة ولدرع خديجة ، بطاقة الأداء المتوازن المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، يومي: 22 و 23 نوفمبر 2011 .

**I. 2- باللغة الأجنبية:**

1. Norme ISO 9000. ،Système management de la qualité ،principe essentiels et Vocabulaires.2000.

**II. الرسائل والأطروحات الجامعية**

**II. 1-باللغة العربية**

1. العيد صوفيان ،دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة ،مذكرة ماجستير ،علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية ،جامعة قسنطينة ،2010-2011.

2. العقول محمد على محمد, قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية, أطروحة دكتوراه, غير منشورة, جامعة أم درمان الإسلامية, السودان, 1992.

3. الحناوي محمد صالحا, سيدة عبد الفتاح عبد السلام, المؤسسات المالية – البورصة و البنوك التجارية -, الدار الجامعية, مصر، 2000.

4. بلوم السعيد، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، دون السنة.

5. بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، 2008 – 2009.

6. بوقشابية سمير ،تأثيرات سباسة صندوق النقد الدولي على مسار التنمية في دول المغرب العربي ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2011/2010.
7. بورمه هشام ، ِ النظام المصرفي الجزائري وامكانية الاندماج في العولمة المالية، كلية العلوم الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة 20 أوت 1955 ،سكيكدة، الجزائر، 2008 / 2009.
8. بمبا العيد، مساهمة محاسبة التكاليف في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية علوم التسيير، جامعة بسكرة،2014/2013.
9. تيمجغدين عمر، دور استراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013/2012.
10. جمعون نوال ، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية ،حالة الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر 2005/32004.
11. حبار عبد الرزاق ، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005 .
12. د/خبازي فاطمة الزهراء,أستاذة محاضرة صنف" أ"قسم العلوم الاقتصادية. جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة الجزائر اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية "المربع السحري لكالدور."
13. خمقاني ياسمينة, قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية – دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية 2012/2007مذكرة ماستر, غير منشورة, جامعة ورقلة, 2014.
14. دلال بن شيخة، تحليل أثر السياسات الإقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية –2013، دراسة حالة الجزائر –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، السنة الجامعية2012–2019.
15. دراوسي مسعود ،"السياسة المالى ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر(1990–2004)"أطروحة37 دكتورة،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2006/2005.
16. دمدوم زكرياء، الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري(1990 –2000 ) دراسة تحليلية، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، الجزائر، 2001/ 2002.
17. دلال برابح، استراتيجيات إعادة هيكلة المصارف في ظل تحديات العولمة المالية(حالة المصارف الجزائرية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، تخصص مالية بنوك وتأمينات، المسيلة، الجزائر، 2011/2010.
18. زميت محمد ،النضام المصرفي الجزائري في مواجهة العولمة ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة يوسف بن خدة الجزائر ،2006/2005.

19. زوين إيمان , دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية – دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2010–2011.
20. سناء مسعودي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة وكالتي BNA و CPAبالوادي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصاديةو التجارية وعلوم التسيير،فترة 2012/2009.
21. سايح حمزة ، اصلاح المنضومة المصرفية في الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، المركز الجامعي وهران ، دفعة 2008/2007.
22. شيتورعلي، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013–2014.
23. عساس ايمان ،اصلاحات صندوق النقد الدولي و انعكاساتها على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،جامعة سطيف ، 2012/2011.
24. عشي عادل ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:قياس وتقييم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضربسكرة،2000–2002.
25. عواد طارق أحمد ، تقييم نظام قياس الأداء الوظيفي للعاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في إدارة لأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.
26. علي عبد الله، أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001 .
27. قناوة فتيحة،مساهمة بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013 /2014.
28. كروش صلاح الدين ، البحث عن مثولية متغيرات الإقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالسطيف، 2015–2016.
29. مدوخ ماجد، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2003.
30. كبير سمية ،السياسة التجارية الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، الجزائر 2008/2007.
31. لعرباوي امين ،الاصلاحات البنكية في الجزائر واقع و افاق ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، جامعة ابي بكر بلقايد –تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،دفعة 2015–2016.
32. لحمر خديجة ،دور النضام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائر –واقع و افاق ، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر ، 2005/2004 .

33. مفتاح صالح ، النقود و السياسة النقدية مع الاشارة الى حالة الجزائر في الفترة (90-2000) أ اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2003/2002.
34. محلوس زكية، أثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009 .
35. ميلودي محمد كريم, الجهاز المصرفي في ضل العولمة (حالة الجزائر ), رسالة الماجستير, غير منشورة, جامعة الجزائر, 2007 .
36. مقبل علي، "دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها", رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة. حلب، كلية الاقتصاد،2010.

**II. 2-باللغة الأجنبية**

1. Ammour Benhalima, Le système bancaire Algérien, texte et réalité, ed. Dahleb , alger2016/2017.
2. Hammadouche Ahmed ،Critères de mesure de performance des entreprises industrielles dans les P.V.D, thèse de doctorat d'état, institut de science économique-université d'Alger 1992.
3. Guillaume Mordant, méthodologie d'analyse financière , Paris, 1998.
4. Gitman.L.J. Principles of mangmet finance.massachuetts. Addison Wesley . (1997) .
5. Kouider.Boutaleb,La Problématique de l'efficacité des politiques économiques dans les P.V.D : le cas de l'Algérie Université de Tlemcen2004.
6. Goumri.Mourad , Loffre de Monnais en algerie , alger ENAG edition 1993 .
7. Gasmi souad "The Impact of Financial Liberalization on the Performance of the Algerian Public Banks'', doctorat thesis, university of Tlemcen 2014-2015.

**III.الدوريات والمجلات**

**III. 1-بالغة العربية**

1. الخولي, هالة عبد الله, "دراسة تحليلية انتقادية لمقياس القيمة الاقتصادية المضافة كأحد الاتجاهات الحديثة في مجال قياس وتقييم الأداء في منشآت الاعمال", مجلة المحاسبة والادارة والتامين, العدد (56)،2001.
2. المهدي مفتاح السريتي، مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي، ة الجامعة، جامعة مصراته ، دون بلد، العدد الخامس عشر ، المجلد الثالث2013.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية قانون رقم 86-12المؤرخ في 19 اوث 1986 المتعلق بنضام البنوك و القروض.
4. الجريدة الرسمية ،الإدارة و التحرير الأمانة العدد 02 ،13 افريل 1988.
5. الجريدة لرسمية، العدد 16 ،الصادرة بتاريخ 1990/04/18 و المتضمنة لقانون النقد والقرض رقم (90-10 )، المؤرخ في 1990/4/14.
6. الجريدة لرسمية، العدد 16 ،الصادرة بتاريخ 1990/04/18 و المتضمنة لقانون النقد والقرض رقم (90-10 )، المؤرخ في 1990/4/14ن .
7. المادة (11)(13) (44) من قانون النقد و القرض 90-10. في الجريدة الرسمية رقم 16.
8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 57 الصادرة بتاريخ 8اكتوبر 2017.
9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 40 و المتضمنة لقانون النقد والقرض رقم (90-10 )، لمادة رقم 18.
10. الشيخ الداوي ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء ، مجلة الباحث ، العدد السابع ، الجزائر ، 2009 .
11. إلهام يحياوي ، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية بشركة الإسمنت( عين التوتة )، باتنة ،مجلة الباحث ، العدد الخامس، ورقلة2007.
12. بروك الياس ، تحرير الاسعار كضابط من ظوابط الممارسات التجارية في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
13. بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2006.
14. بحري هشام, "مقاييس الأداء المبنية على القيمة من وجهة نظر المساهم: بين النظرية والتطبيق", مجلة اداء المؤسسات الجزائرية, العدد(1)،2012.
15. جموعي قريشي محمد, تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة2000/1994،الجزء الأول, مجلة الباحث, ورقلة, العدد03.
16. جمال الدين موسى، " تحرير التجارة العالمية، الواقع، والمستقبل "، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد19 ، حمد أبريل1996.
17. حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 32 ،يناير2007.
18. سويس, هواري, "دراسة وتحليل لمؤشرات قياس اداء المؤسسات من منظورخلق القيمة", مجلة الباحث, العدد(7)،2010.
19. -سحر طلال إبراهيم، تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والثلاثون، .2013

20. د.شعوبي محمود فوزي و أ.تجاني إلهام ،جامعة ورقلة–جزائر،أبخاث إقتصادية وإدارية ،العدد 17، جوان 2015، تقيم الاداء المالي للبنوك التجارية "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري"، فترة 2011/2005.

21. صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي ؟ دراسات اقتصادية، العدد الأول، 1999.

22. ضمد جليل شعبان ، الحمري عقيل عبد محمد ، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات دراسة حالة الاقتصاد الأمريكي، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، العدد 27 ، المجلد السابع، ديسمبر 2011.

23. عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي AFD خلال الفترة 2006 –2011 ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 2014 ، المجلد 7، العدد 2.

24. عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية (مفهوم وتقييم ,) مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2001.

25. عباس توفيق ،عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010.

26. عيه عبد الرحمان ،"صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حال 2011/2000"،مجلة 39 دفاتر السياسة والقانون ،عدد05/جوان2011.

27. أ. عجة الجيلالي ،الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد و المال ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا سنة2013 ، العدد 04 ، جامغة الشلف الجزائر.

28. قدومي, ثائر وكيلاني, قيس والعمارنة, اسماء, "ايهما اكثر قدرة على تفسير التغير في ام معايير تقييم الأداء EVA القيمة السوقية للاسهم أهي القيمة الاقتصادية المضافة التقليدية – دراسة تطبيقية على شركات المساهمة الاردنية", المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية, المجلد الرابع عشر, العدد الاول,2002.

29. كزنستانتين ميكالوبولوس، " إقراض البنك الدولي للتكيف الهيكلي"، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 1987.

30. د. مفتاح صالح، أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، جامعة بسكرة– الجزائر ، مجلة ، 09–8 مارس2005.

31. كربالي بغداد، جامعة وهران ، نظرة عامة علي التحولات الاقتصادية في الجزائر . مجلة العلوم الانسانية ، العدد 2005/08.

32. مفتاح صالح ، اداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاتقلال الى فترة الاصلاحات ، مجلة الحقوق و العلوم الاقتصادية ، العدد 09/08 ، مارس 2015 ، جامعة ورقلة.

**III. 2-بالغة الأجنبية**

1. Almazari . A.A .Financail performance evalution of some selected jordanion commercial banks . Internationl research journal of finance and economics . (2011).
2. Sekak.Rachid , Monographie : secteur bancaire en Algérie, journal El Watan du 06 aout 2017.
3. Sekak.Rachid, Algerian bankig: in search of new business model , in Arab Banker 2015
4. HACINI.Ishaq, DAHOU.Khadra. The Evolution of the Algerian Banking System. Management Dynamics in the Knowledge Economy Vol.6 (2018) no.1.

**IV. الملتقيات و المؤتمرات**

**IV. 1-بالغة العربية**

1. آلان والستر: " التحرير الاقتصادي والتخصيصية نظرة عامة "، ندوة الخوصصة والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، تحرير سعيد النجار، ، النقد صندوق العربي , ابو ظبي 1988.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الجزائر، نوفمبر 2008.
3. بوهزة محمد وبراح صالح ، أثر برنامج الإستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للإقتصاد الجزائري ل2001-2009، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الإستثمارات ،بتاريخ /2017/05.
4. برودي نعيمة ، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي، الملتقى الدولي الأول : أبعاد الجيل 2 من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 04-5.0 ديسمبر 2006.
5. بودلال علي، سعيداني محمد، فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق، الملتقى الوطني الأول حول إصلاح المنظومة المصرفية، المركز الجامعي جيجل، الجزائر، 6-7 جوان، 2005.
6. ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، بدون سنة

7. ساحل فاتح ، اثار و انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي علي اقتصاد الجزائري ، الملتقى الاول حول ايعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ، 05/04 ديسمبر 2006، بومرداس ، الجزائر.
8. سعدي يحي و أوصيف لخضر، أثر إدارة الجودة الشاملة على رفع أداء و فعالية المنظمات، الملتقى الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة،11/10نوفمبر 2009.
9. عبادي محمد و سليم حمود، استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء و الفعالية في البنوك التجارية الجزائرية، الملتقى الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 11/10 نوفمبر 2009.
10. مصطفي عبد اللطيف ،بلعزوز سليمان ، النظام المصرفي في بعد الاصلاحات ، الملتقى الوطني حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية يوم 21/20 افريل 2004، بشار ، الجزائر.

**III. 2- بالغة الأجنبية**

11. Rees . B. Financial Analysis. Hertfordshire. prentice hall tnterational . (1990).

**V. المواقع الإلكترونية:**

1. **https://www.aliqtisadalislami.net**
2. **https://www.startimes.com**
3. **https://www.ina-syrie.com/tbl_images/file0473.pdf**
4. **https://www.readyratios.com/reference/profitability/net_interest_margin.html**

## _ الملحق رقم 01

| | LBCBD | LDC | LDMGDP | LFIVEBANK | LFS | LLERNER | LLL | LPC | LPCGDP | LZSCORE |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| LBCBD | 1.000000 | 0.908589 | -0.090350 | -0.921472 | 0.780355 | 0.722527 | 0.805786 | 0.939073 | 0.938290 | 0.798901 |
| LDC | 0.908589 | 1.000000 | 0.110895 | -0.871252 | 0.954725 | 0.739626 | 0.953603 | 0.988283 | 0.987844 | 0.837153 |
| LDMGDP | -0.090350 | 0.110895 | 1.000000 | 0.065923 | 0.218499 | -0.009420 | 0.266212 | 0.074008 | 0.066082 | 0.124435 |
| LFIVEBANK | -0.921472 | -0.871252 | 0.065923 | 1.000000 | -0.775892 | -0.612738 | -0.832134 | -0.896559 | -0.896413 | -0.919017 |
| LFS | 0.780355 | 0.954725 | 0.218499 | -0.775892 | 1.000000 | 0.708999 | 0.987689 | 0.947750 | 0.948341 | 0.804048 |
| LLERNER | 0.722527 | 0.739626 | -0.009420 | -0.612738 | 0.708999 | 1.000000 | 0.687920 | 0.758300 | 0.759070 | 0.449254 |
| LLL | 0.805786 | 0.953603 | 0.266212 | -0.832134 | 0.987689 | 0.687920 | 1.000000 | 0.953957 | 0.953854 | 0.869128 |
| LPC | 0.939073 | 0.988283 | 0.074008 | -0.896559 | 0.947750 | 0.758300 | 0.953957 | 1.000000 | 0.999925 | 0.849505 |
| LPCGDP | 0.938290 | 0.987844 | 0.066082 | -0.896413 | 0.948341 | 0.759070 | 0.953854 | 0.999925 | 1.000000 | 0.849216 |
| LZSCORE | 0.798901 | 0.837153 | 0.124435 | -0.919017 | 0.804048 | 0.449254 | 0.869128 | 0.849505 | 0.849216 | 1.000000 |